



الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

**خطاب السيد حامد كرزاي، رئيس دولة أفغانستان  
الإسلامية الانتقالية**

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس دولة أفغانستان الإسلامية الانتقالية.

اصطحب السيد حامد كرزاي، رئيس دولة أفغانستان الإسلامية الانتقالية إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد حامد كرزاي، رئيس دولة أفغانستان الإسلامية الانتقالية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس كرزاي** (تكلم بالانكليزية): وصف نيلسون مانديلا ذات مرة انتقال بلده إلى الديمقراطية بأنه رحلة طويلة إلى الحرية ذات معالم رئيسية عديدة، تمثل كل واحدة منها إنجازا له ولأمته. ونحن، أبناء أفغانستان، بدأنا رحلتنا إلى

الاستقرار والديمقراطية قبل حوالي ثلاث سنوات. ويسعدني أن أقول إن شعبنا، بعد ١٨ يوما من هذا اليوم، سيتجه إلى صناديق الاقتراع لأول مرة ليُنتخب رئيسه، بالغا بذلك أهم المعالم الرئيسية في رحلتنا.

وبما أن الانتخابات الرئاسية تمثل نهاية المرحلة الانتقالية المحددة في اتفاق بون التاريخي، فإني أود أن أذكر بإيجاز بعض الإنجازات الأفغانية خلال السنوات الثلاث الماضية وأن أناقش التحديات.

لقد تغير الكثير في بلدي، ولكن ليس هناك تغيير أكثر ظهورا من ثقة الشعب الأفغاني بمستقبل بلده. ورأينا تلك الثقة في عودة أكثر من ٣,٥ مليون لاجئ يعيدون الآن بناء حياتهم. ورأينا تلك الثقة في حماس الأسر التي ترسل أبناءها وبناتها إلى المدارس، وتعيد بناء منازلها وتنشئ أعمالها التجارية. وشهدنا تلك الثقة في حماس ١٠,٥ مليون أفغاني، سجلوا أنفسهم للتصويت في الانتخابات المقبلة.

وفي وقت سابق هذا العام، اعتمدت اللويا جيرغا الدستورية دستورا مستنيرا ينشئ جمهورية إسلامية ديمقراطية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

التركيز على بناء طرقنا بغية إعادة إنشاء أفغانستان بوصفها الجسر البري للتجارة العابرة للقارات. وبعد انتهاء استكمال الطريق الدائري لأفغانستان، فإن كل عاصمة كبرى في آسيا الوسطي ستكون على بعد أقل من ٣٢ ساعة من الخليج الفارسي وميناء كراتشي.

ولئن كانت إنجازاتنا هامة، فإننا ما زلنا نواجه تحديات. ويظل الإرهاب أحد تحدياتنا الرئيسية. وما زالت بقايا الإرهاب تهاجم مواطنينا وتهدد أمننا. وطالما أن الإرهاب مستمر في التواجد في منطقتنا، لا يمكن لأفغانستان ولا لجيراننا ولا، في الواقع، لبقية العالم أن يكونوا آمنين. ولا يقتضي القضاء على بقايا الإرهاب في أفغانستان وفي المنطقة الدعم المستمر من المجتمع الدولي فحسب، وإنما يقتضي أيضا التزاما قويا وصادقا من البلدان الأخرى في المنطقة. وبغية وقف تنقل الإرهابيين عبر الحدود، لا بد لبلدان المنطقة أن تتعاون بشكل وثيق.

وتشكل زراعة المخدرات والاتجار بها تحديا رئيسيا آخر لأفغانستان وبقية العالم. وتمول أرباح المخدرات الإرهاب، وتؤدي إلى تقويض جهودنا لبناء اقتصادي صحي وشرعي. وأفغانستان تلتزم التزاما كاملا بالقضاء على هذا الخطر. بيد أننا لا يمكن أن ننجح دون إقامة الشراكة القوية مع المجتمع الدولي.

ويظل الفقر يشكل تحديا خطيرا آخر. وبالرغم من أننا أحرزنا تقدما كبيرا خلال الأعوام الثلاثة الماضية، فإننا ما زلنا أحد البلدان الأكثر فقرا. وما زلنا نسجل ثاني أعلى معدل لوفيات الأطفال والأمهات في العالم، كما أننا نسجل أحد أعلى معدلات الأمية. ولا يجد إلا قليل من الأفغان إمكانية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب، ولا يحظى سوى ٦ في المائة من السكان الأفغان بالوصول على الكهرباء بشكل يعول عليه.

وهو يكفل الحقوق المتساوية والحماية المتساوية لجميع المواطنين - رجالا ونساء. ورؤية اللويا جيرغا الدستورية آخذة في أن تصبح واقعا. وتشكل النساء ٤٢ في المائة تقريبا من الناخبين المسجلين، وستشكل النساء ٢٥ في المائة على الأقل من أعضاء برلماننا في المستقبل. كما أن دستورنا يكفل حرية التعبير وحرية الصحافة.

وخلال العام الماضي، وضعنا قانون الانتخابات وأنشأنا الآلية اللازمة لتنظيم الانتخابات وإدارتها وأكملنا تسجيل الناخبين ونستعد الآن لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وبفضل تعاون جارتينا الشقيقتين، باكستان وإيران، فإن مئات الآلاف من الأفغان الذين ما زالوا يعيشون في هذين البلدين سيشاركون أيضا في الانتخابات.

وبالشراكة مع المجتمع الدولي، كثفنا جهودنا لإعادة بناء مؤسساتنا الأمنية الوطنية. واليوم، هناك ١٥ ٠٠٠ جندي في الجيش الوطني و ٣٠ ٠٠٠ تقريبا من أفراد الشرطة الوطنية يوفرون الأمن لمواطنينا. ونحن ممتنون للآلاف من القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات التحالف الذين يساعدون قواتنا الأمنية. كما اتخذنا خطوات نحو نزع سلاح الميليشيات الخاصة وتسريحها وإعادة إدماجها. وجميع الأسلحة الثقيلة تقريبا جمعت من مدينة كابول، وجرى نزع سلاح الآلاف من المقاتلين السابقين في مختلف أجزاء البلد.

إننا نواصل إعادة تعمير بلدنا. وفي مؤتمر برلين الذي عقد هذا العام، جدد المجتمع الدولي التزامه بإعادة بناء أفغانستان. والترغبات السخية التي تلقيناها في برلين ستخصص لبرامج إعادة الإعمار والتنمية على الصعيد الوطني، وهي البرامج التي ستوجد فرصا اقتصادية لمواطنينا وستؤدي إلى المزيد من تعزيز النمو الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة. وسيستمر القضاء على الفقر والوفاء بالاحتياجات التعليمية والصحية لمواطنينا ضمن أولوياتنا العليا. وسنواصل

الناجح فحسب، ولكنه سيسهم أيضا في تحقيق الازدهار الإقليمي والأمن العالمي.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس دولة أفغانستان الإسلامية الانتقالية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد حامد كرزاي، رئيس دولة أفغانستان الإسلامية الانتقالية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب فخامة السيدة تاريا هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا.**

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تدلي به رئيسة جمهورية فنلندا.

اصطحبت السيدة تاريا هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة تاريا هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيسة هالونن** (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): في عالم اليوم المعولم، لا يمكن الفصل بين الأمن والرفاه. فلن يسود سلام دائم في أي جزء من العالم حيث يعاني الملايين كل يوم من الحرمان والفقر والصراعات المسلحة والإرهاب. ولا كرامة إنسانية حينما تنتهك أبسط الحقوق الإنسانية للملايين من البشر يوميا. ولا مساواة طالما كان هناك تمييز بسبب نوع الجنس، أو العرق، أو المعتقدات. ولا إنصاف إذا كانت القواعد الدولية والمحلية تحايي الأغنياء والأقوياء وتضطهد الفقراء والضعفاء.

ونحن، أسرة الأمم، لا يمكن أن نقف موقف المتفرجين. ولا بد لنا من أدوات متعددة الأطراف لمواجهة

ولم تتحقق إنجازاتنا دون تكلفة. فخلال إجراء الانتخابات للويا جيرغا الدستورية، قام الإرهابيون بكل ما يمكن لوقف العملية، بما في ذلك تفجير مدرسة ابتدائية وقتل أكثر من ٢٠ طفلا. وخلال التسجيل للانتخابات، أظهر الإرهابيون بأسهم بتكثيف هجماتهم. ففجروا السيارات التي كانت تحمل النساء العاملات في التسجيل، وقتلوا المدنيين الذي كانوا يحملون بطاقات تسجيل الناخبين، وفجروا المدارس الدينية، مما أدى إلى مقتل الأطفال.

ولم توقف تلك الهجمات شعبنا من تجاوز مرحلة بعد الأخرى. وما فتئ الدور القيم الذي يضطلع به المجتمع الدولي حاسما لنجاحنا. وتضافرت دول من مختلف القارات بثقافات وأديان مختلفة لكي تساعد في إعادة بناء أفغانستان. ويشكل ذلك مثالا واضحا على التعاون بين الحضارات. وبالنيابة عن الشعب الأفغاني، أشكر جميع الدول التي دعمتنا بقواها وبمواردها، وخاصة الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وكندا وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا وتركيا. ونحن نشعر بأشد الامتنان للأمم المتحدة على التزامها ومشاركة وكالات الأمم المتحدة وموظفيها خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وبشكل خاص نقدر الالتزام الشخصي للأمين العام، السيد كوفي عنان، وتفانيه؛ ولنائب ممثله الخاص، السيد جان أرنو؛ ولمثله الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي، الذين وجهتنا حكمتهم وقيادتهم خلال المسيرة.

وتسير أفغانستان على طريق الانتعاش من خراب حرب دامت أكثر من عقدين. وأنجز الكثير في الأعوام الثلاثة الماضية. ولكن إنشاء أفغانستان المستقرة والديمقراطية والمزدهرة يقتضي بذل جهود مستدامة وجماعية من الأفغان ومن جيراننا ومن المجتمع الدولي. ونحن، شعب أفغانستان، سنبدل نصيبنا من هذا الجهد. فالعمل معا من أجل أفغانستان المستقرة والمزدهرة لا يشكل مثالا جيدا للتعاون الدولي

إن العولمة يمكن، بل وينبغي لها أن تكون قوة لمستقبل أفضل لكل الشعوب. غير أن العولمة كما نعهدنا اليوم لا ترقى إلى مستوى ذلك الأمل وهي غير مقبولة أخلاقيا وسياسيا. وبغية تنفيذ إعلان الألفية، لا بد أن نجعل العولمة أكثر إنصافا واستجابة لاحتياجات الشعوب وتطلعاتها. وهذا يتطلب مزيدا من التماسك، وتعاوننا دوليا أوثق وأفضل، ودولا ديمقراطية أقوى تعمل لتحقيق الإنصاف في داخل البلاد وفي الخارج.

وعلينا أن نعمل دون إبطاء لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. لقد اتفقنا على الموارد الإضافية، واتفقنا على الملكية المحلية، كما اتفقنا على الحكم الرشيد. وعلينا أن نفي بتلك الوعود. فلا يمكن لفقراء العالم أن ينتظروا. علينا أن نجعل هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة لمساعدات التنمية حقيقة واقعة. وعلينا أن ندرس بذهن مفتوح أي اقتراحات جديدة وإبداعية لتحقيق تمويل إضافي من أجل التنمية، بما في ذلك النظام الدولي للضرائب.

ومن بين المؤشرات الملموسة الدالة على الرغبة في تنفيذ إعلان الألفية إنشاء اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة. فقد قامت هذه اللجنة بصياغة العديد من التوصيات التي ينبغي أن تدرسها منظومة الأمم المتحدة قبل استعراض إعلان الألفية في الخريف القادم. وسوف تتقدم ترازيا وفلندا بمبادرة إلى دورة الجمعية العامة هذه للتعامل مع توصيات تلك اللجنة في إطار الأمم المتحدة.

إن للأمم المتحدة، اليوم وغدا، دورا أساسيا في تعزيز السلم والأمن والرفاه الاقتصادي والرعاية الاجتماعية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وفلندا تؤيد تماما عملية الإصلاح الشامل التي تشهدها الأمم المتحدة حاليا. فالوقت قد حان لإصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته كيما يتواءم

تحديات عالم معولم. وعلينا أن نطور مؤسساتنا المتعددة الأطراف وأن نعززها. وهذا ينطبق بصفة خاصة على الأمم المتحدة ذات الدور الفريد في تعزيز السلام والتنمية.

لقد أناطت الدول الأعضاء بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولا بد لأعضاء مجلس الأمن - ولا سيما أعضاؤه الدائمون - أن يتحلوا بالإرادة المشتركة وروح التضامن إزاء المصالح الوطنية الضيقة. وعلى الدول الأخرى أن تظهر الدعم لمواقف مجلس الأمن وقراراته.

ولكن، قبل الحرب في العراق، مُني المجتمع الدولي بالفشل. فقد انتصرت المصالح الوطنية المتضاربة على الإرادة المشتركة. ولم يكن هناك التزام كاف بالعمل في إطار قرارات مجلس الأمن. ولجأت بعض الدول إلى استخدام القوة، ولم يكن ذلك وفقا للقانون الدولي.

غير أن علينا الآن أن نوجه أنظارنا وطاقاتنا إلى المستقبل. ولا بد من إعادة الأمن والاستقرار إلى العراق حتى يمكن الشروع بجدية في بناء الديمقراطية والازدهار. وفلندا تسهم في تدريب قوات الشرطة العراقية، كما قررنا الإسهام بمبلغ مليون يورو لصالح أمن موظفي منظومة الأمم المتحدة العاملين في العراق.

وما من بديل مستدام لتعددية الأطراف. ولا بد أن يعي المجتمع الدولي مسؤوليته الجماعية. ويجب أن نكون قادرين على التدخل ومنع الأوضاع التي تتعرض فيها حقوق الإنسان لانتهاكات خطيرة.

ولا يسعنا أن نسمح للوضع في دارفور بأن يخرج عن زمام السيطرة. ولا بد أن يكون بمقدور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي العمل في الوقت المناسب وبشكل فعال، وطالما كانت هناك حاجة إلى ذلك. وأشكر الأمين العام على تعهده اليوم بالعمل.

ما يدل على ثقة العالم في خبرتكم وحكمتكم وكفاءتكم العالية. واسمحوا لي أيضا أن أثنى ثناء مستحقا على سلفكم، معالي السيد جوليان روبرت هنت، وزير الخارجية والتجارة الدولية والطيران المدني في سانت لوسيا، على رئاسته الموفقة لواحدة من أوفر دورات الجمعية العامة إنتاجا.

وأود أن أشيد بالأمين العام على تفانيه المستمر في خدمة المثل العليا لمنظمتنا، مؤكدا على أهمية تعددية الأطراف بغية التصدي للتحديات العالمية الماثلة أمامنا، مثل القضاء على الفقر والجوع والأوبئة والأمية، وتحقيق التنمية والسلام والاستقرار.

إنني أتكلم أمام هذه الجمعية في الوقت الذي تستعد موزامبيق لإجراء ثالث انتخابات عامة متعددة الأحزاب في تاريخها، والتي تجرى في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وبعد أن نلت شرف قيادة بلادي عبر تحديات عديدة، انتقلت فيها من الحرب إلى السلام، ومن الخراب إلى إعادة الإعمار، ومن التدهور الاقتصادي إلى النمو والتنمية الاقتصاديين، شعرت بضرورة إعطاء أبناء وبنات آخرين منتخبين لموزامبيق الفرصة لتولي المهمة النبيلة المتمثلة في إدارة شؤون الدولة، وتوجيهها نحو جني المزيد من المكاسب. لذلك فإن حضوري هذا هو آخر حضور لي لدورة الجمعية العامة بصفتي رئيسا للدولة والحكومة.

بعد الانتخابات، سأنضم إلى المجتمع المدني وسأواصل إسهامي المتواضع في الجهود المبذولة للتصدي للتحديات السائدة التي لا تزال تواجهها موزامبيق وأفريقيا والعالم، خاصة في مجالات السلام والنهوض بالتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

ما فتئت أحضر دورات الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٥، أولا بصفتي وزيرا لخارجية موزامبيق ثم رئيسا لها.

مع عالم اليوم على نحو أفضل. ونحتاج أيضا إلى تنشيط الجمعية العامة وإعطاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدور المتوخى له في ميثاق الأمم المتحدة.

وعندما نجتمع هنا في مقر الأمم المتحدة بعد عام من الآن، أمل أن يكون في مقدورنا أن نلاحظ وبفخر أننا اتخذنا خطوات ملموسة نحو عالم أفضل. فهذه مسؤولية تقع على عاتقنا جميعا، وأعرف أنها تتطلب منا الكثير من العمل، ولكن علينا أيها الزملاء الأعزاء أن ننجزه.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية فنلندا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة تاريا هالونن، رئيسة جمهورية فنلندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد جواكيم ألبرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق**

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية إلى بيان يلقيه رئيس جمهورية موزامبيق.

اصطحب السيد جواكيم ألبرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جواكيم ألبرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس شيسانو (موزامبيق) (تكلم بالانكليزية):** السيد الرئيس، باسم شعب وحكومة جمهورية موزامبيق، أود أن أهنيكم على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويسعدنا أن نرى إبننا مرموقا من أبناء أفريقيا يتولى قيادة أعلى هيئة في الأمم المتحدة، وهو

كانت تحت سيطرة الفصل العنصري. وكانت الحالة مشابهة كثيرا في قارات أخرى.

أما الحرب الباردة فكانت في ذروتها وكان سباق التسلح من المعالم البارزة للسياسة الدولية. وكان تركيز حركة عدم الانحياز على الدفاع عن مصالح البلدان النامية، وعلى زيادة الوعي الدولي بأخطار وتهديدات المواجهة النووية، وعلى النضال من أجل وضع نظام اقتصادي دولي جديد. وفي تلك الأيام التي سادتها التوترات السياسية الشديدة، كان الحوار الدولي يتسم بالمواجهة والتعصب. واليوم، يتسم الحوار الدولي بقدر أكبر من التشاور والسعي إلى توافق في الآراء. والحوار البناء القائم فيما بين أفريقيا ومجموعة البلدان الثمانية، والاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وتجمعات إقليمية أخرى هو نموذج جيد للمناخ السياسي الدولي الجديد السائد. وقامت الأمم المتحدة بدور هام طوال هذه العملية.

لقد اضطرت بلادنا بعبء استقلالها إلى مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على قرارها بإغلاق حدودها مع روديسيا الجنوبية امتثالا لقرار من الأمم المتحدة بفرض جزاءات على ذلك الإقليم المجاور. ولقد كان ذلك تدبيرا مكلفا، لكن لأنه حقق هدفه المتمثل في إنهاء النظام غير المشروع في ذلك الإقليم، نشعر بالفخر لأننا اتخذنا ذلك الإجراء.

وأثناء تلك الفترة، حظيت موزامبيق بدعم هام من الأمم المتحدة، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والتنمية الريفية والتوعية والمساعدة الطارئة لضحايا الحرب والكوارث الطبيعية.

وبعد سنوات عديدة من الحرب المزعزعة للاستقرار، قامت الحكومة والمقاومة الوطنية الموزامبيقية، جماعة الثوار

وإني أعتز بكل لحظة قضيتها هنا في الأمم المتحدة، كجزء من الجهود العالمية المبذولة بشكل جماعي لإيجاد الحلول للمشاكل القائمة في شتى أنحاء العالم. ولقد كانت في الواقع تجربة مجزية تماما، حيث أننا تمكنا، من خلال عزيمتنا المشتركة، من النهوض بعملية إنهاء الاستعمار بنجاح في أفريقيا وأماكن أخرى، بينما كنا ضالعين في النضال من أجل السلام والاستقرار، والقضاء على الفقر، والتنمية.

وفيما أغادر، اسمحوا لي أن أشاطركم بعض التأملات بشأن الدور الذي قامت به منظمنا العالمية، الأمم المتحدة. ففي إعادة لتأكيد حق كل الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وفقا للمبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)، نالت موزامبيق استقلالها من الحكم الاستعماري في عام ١٩٧٥. ومنذ ذلك الحين، مافتتت بلادي تشارك بنشاط في الأمم المتحدة، وحسنت بصورة تدريجية علاقاتها مع المنظمة والهيئات المتصلة بها، وتلقت دعما قويا في مجالات متعددة.

ومنذ ذلك الحين، تم القضاء على الاستعمار في ٦٠ إقليما في مختلف أنحاء العالم، وأصبح اليوم الملايين من البشر قادرين على ممارسة حقهم في تقرير المصير.

وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ كان لي شرف مخاطبة الجمعية العامة للمرة الأولى من على هذا المنبر. وكنت آنذاك وزير خارجية بلادي، وكنت أعرب عن امتنان شعب موزامبيق وحكومتها لقبولنا عضوا في الأمم المتحدة.

وحيث انضمت موزامبيق إلى عضوية الأمم المتحدة كانت المنظمة تتألف من ١٤٤ دولة عضوا، بالمقارنة مع ١٩١ دولة أعضاء في عام ٢٠٠٤. ويوضح ذلك مدى نمو منظمنا. في أفريقيا، لم تكن بلدان مثل أنغولا وزمبابوي وناميبيا وجنوب أفريقيا والصحراء الغربية قد استقلت بعد أو

ونود الإعراب عن التقدير للدور الحاسم الذي قام به شركاؤنا الإنمائيون في مساعدة بلادنا حين بدأت تحقيق تقدمها المنتظم. وسيكون استمرار مساعدتهم حاسما في ضمان استدامة ورسوخ المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحققة حتى الآن.

إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في موزامبيق تهديد متزايد للتنمية المستدامة. فهو، إلى جانب الملاريا والسل والكوليرا، يهدد بتبديد منجزات عقود من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن دون معالجة قوية في موزامبيق، سيذهب ٢٠ في المائة من القوى العاملة في الزراعة ضحية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٢٠، ومن المقدر أن ينخفض متوسط العمر المتوقع إلى ٣٦ سنة بحلول عام ٢٠١٠.

وفي إطار الاتحاد الأفريقي ورؤيته البرنامجية، الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)، ما فتئت أفريقيا تخطو خطى مهمة صوب تحقيق هضمتها وامتلاك مصيرها. وفي ذلك المسعى، شهدنا تعزيزا إضافيا للديمقراطية في القارة. وعلاوة على ذلك، تضطلع أفريقيا على نحو متزايد بمسؤوليتها عن صون السلم والاستقرار في القارة.

واليوم، نعمل على بناء ثقتنا الذاتية في جميع أنحاء أفريقيا ونهيئ الظروف الضرورية للتنمية المستدامة. ومن خلال الشراكة الجديدة نرفع من روح الملكية التي تحيط بالزعماء الأفارقة من أجل إدخال تغييرات كبيرة في تنمية أفريقيا. والاعتراف بأنه لا يمكن تحقيق النجاح إلا من خلال الشراكة فيما بين جميع أصحاب المصلحة خطوة إلى الأمام في سبيل إقامة شراكات عامة - خاصة والتكامل الإقليمي والتعاون فيما بين مختلف المناطق في أفريقيا.

السابقة، بتوقيع اتفاق سلام عام في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وبعد توقيع الاتفاق، وافق مجلس الأمن الدولي على إنشاء عملية الأمم المتحدة في موزامبيق لمراقبة تنفيذه والتحقق منه.

وإننا نقدر حق التقدير المشاركة الثابتة والحاسمة للأمم المتحدة في عملية السلام، وما تضمنتها من حشد للموارد البشرية والمادية والمالية. وذلك الدعم القوي من المجتمع الدولي، المتضافر مع إرادة شعبنا وتصميمه على تحقيق السلام، قد أفضى إلى ما اعتبره كثيرون أول نموذج لبعثة ناجحة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا.

وخلال سنوات السلام الـ ١٢ الأخيرة، استفاد بلدنا من الدعم الكبير المقدم من الأمم المتحدة ومختلف هيئاتها المتخصصة لأنشطة إعادة الإعمار والتنمية. وكان ذلك الدعم حاسما في النمو الاقتصادي والتحسين التدريجي لأحوال الشعب المعيشية.

وفي عام ٢٠٠٠، أصيبت موزامبيق بفيضانات لم يسبق لها مثيل. وتضرر من تلك الفيضانات وسط البلاد وجنوبها، مما تسبب في خسائر فادحة في الأرواح البشرية والبنية التحتية. ومرة أخرى، كانت استجابة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للكارثة جديرة بالثناء. ونغتنم هذه الفرصة لإعادة التأكيد على امتناننا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة على دعمهما غير المشروط، والذي بدونونه لأصبحت الخسائر أكثر فداحة.

وبفضل السياسات الاجتماعية والاقتصادية الرشيدة والبيئة السياسية التمكينية، استطعنا أن نحراز تقدما مشجعاً. فلقد انخفض معدل الفقر المدقع من ٦٩,٥ في المائة عام ١٩٩٧ إلى ٥٤,١ في المائة عام ٢٠٠٣. ومن عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٣، كان المتوسط الحقيقي لنمو الناتج المحلي الإجمالي ٨ في المائة.

تجديدا مشجعا لالتزام المجتمع الدولي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يصير الإعلان الختامي الذي اعتمد دليلا لعملنا الجماعي ضد الجوع والفقر.

وينبغي قياس نجاح الإصلاحات الجارية إزاء التحسين الفعال للحكم العالمي وتعزيز تعددية الأطراف، وعلى أن تضطلع الجمعية العامة بدور مركزي في إدارة القضايا العالمية. وينبغي أن تتبع الأمم المتحدة نهجا متعدد الأطراف يعبر بصدق عن حقائق العالم الراهنة، بدلا من ترسيخ المفارقات الموروثة من نهاية الحرب العالمية الثانية.

وأحثكم على مواصلة عملية إصلاح منظماتنا، بغية أن يكون مجلس الأمن ديمقراطيا وتمثيليا وعادلا وشفافا. وأحثكم على مواصلة تنفيذ جدول أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويشرفني أنني شاطرت معاليكم، ما لدي من خبرة. وذكرى اللحظات الطويلة والصعبة، ولكن المرضية، التي قضيناها معا نبي توافق الآراء بشأن قضايا حيوية لمنظمتنا وبالفعل لعالمنا، ستظل عزيزة لدي. لقد كانت لحظات ثمينة من التعلم والإثراء الفردي والجماعي.

وأعرب عن عميق امتناني لأسرة الأمم المتحدة على كل الدعم الذي قدمته لي ولبلدي. وأناشد مواصلة ذلك التضامن لموزامبيق، بغرض القضاء على الفقر والجوع والأوبئة المستوطنة.

وأترككم وأنا أشعر بتأدية واجبي وتقديمي إسهاما متواضعا في سبيل التحرر والسلام والتنمية في موزامبيق وأفريقيا والعالم بأسره.

إن هدف القضاء التام على الاستعمار لم يتحقق بعد، حيث أن مصير ١٦ من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لم يتحدد حتى الآن. ونواصل التطلع إلى اليوم الذي لن

ونود أن نشيد بقرار الأمين العام بتعيين فريق استشاري معني بتقديم دعم دولي إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وأثناء السنوات القليلة الماضية، شهدنا عملا عالميا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك المسعى، حققنا نتائج مختلطة وتحققت تطورات مشجعة من جانب، وكذلك نكسات واضحة من جانب آخر.

وقد شهدنا تصميمًا قويا من البلدان النامية على تحقيق الأهداف من خلال إجراءات وسياسات عامة محلية. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الالتزام الواضح بتحسين ظروف المعيشة لشعبنا، فقد لا تتحقق أهدافنا، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى بيئة دولية غير مؤاتية، بما في ذلك تدفقات غير كافية من المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر.

وبناء على ذلك، نحن نفشل في تهيئة الظروف الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولن نتمكن من تحقيق نسبة النمو الاقتصادي المطلوبة في جميع أنحاء العالم البالغة ٣ في المائة لتخفيض مستوى الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، بينما مستوى النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يخيب الآمال.

أما تدفق الموارد المالية إلى أشد المناطق احتياجا، فأخذ في التناقص. ويظل الوصول إلى الأسواق تحديا لكل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وتتسبب الأوبئة المتفشية، وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بتآكل القدرة الإنتاجية للبلدان النامية.

ولذلك نحتاج إلى إجراء عالمي متضافر لمواجهة تلك التحديات بفعالية. وكان الاجتماع الذي عقده زعماء العالم أمس في الأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات ضد الجوع والفقر



تنتكم بجرارة وتتعهد، بصفتها نائب رئيس الجمعية، بتعاونها التام والكامل معكم حتى تتمكنوا من إنجاز مهامكم بنجاح.

وأود أن أشيد أيضا بسلفكم، السيد جوليان هنت، الذي أدار بفعالية مداوات الدورة الثامنة والخمسين.

تجتمع جمعيتنا في وقت يواجه المجتمع الدولي الفقر المتزايد في بلدان الجنوب والإرهاب والحروب بين الأشقاء. وفي القارة الأفريقية، نرحب طبعاً باستعادة السلام في أنغولا وسيراليون وليبيريا، لكن أفريقيا تظل تمرقها صراعات كثيرة، لا سيما في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكوت ديفوار. أما في العراق، فإن الوضع الخارج عن نطاق السيطرة يدفع بذلك البلد تدريجياً إلى حالة من الفوضى، وبينما الحوار ما زال يبدو مستحيلاً بين المتخاصمين في الشرق الأوسط. وفي النضال ضد الإرهاب، يجب أن نعترف بتواضع بأننا بعيدون عن تطوير استراتيجية ملائمة وفعالة للقضاء على ذلك البلاء. فالقتل والفتك بالحياة البشرية في تزايد في عدة مناطق من العالم.

ومع ذلك، لا يزال الأشخاص ذوو النوايا الحسنة والروابط والمنظمات الدولية يحشدون جهودهم لتوفير الحلول واستعادة الوتام. ويتجلى ذلك في مبادرات السلام للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في منطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي في دارفور، ومؤتمر قمة أكرا حول الأزمة في كوت ديفوار، الذي جدد، برعاية الأمين العام للأمم المتحدة، بريق الأمل في تحقيق المصالحة الوطنية في ذلك البلد. وبوركينا فاسو حكومة وشعباً تؤكد مجدداً تأييدها لاتفاقي ليناس - ماركوسي ومؤتمر قمة أكرا الثالث. وأود أن أكرر التزام بوركينا فاسو بالمشاركة في أية مبادرة تهدف إلى توطيد السلام والاستقرار في القارة.

إن السلام والأمن ليسا الضامين الوحيدين للنظام والاستقرار السياسي العالمي. إذ يشكل الأمن البشري بقدرته

يشمل فيه جدول أعمال الجمعية العامة المستعمرات أو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وأطلع إلى دورة تاسعة وخمسين ناجحة نركز فيها على أولوية الأعمال للسنة الحالية والسنوات المقبلة. ومهما نفعل، يجب أن نتمكن من بث أمل حقيقي في أمنا وشعبونا - أمل ليس في العيش فحسب، ولكن أيضاً في العيش الجيد وفي أمان؛ أمل في مواصلة التمتع بالحرية، ولكن حرية تتسم باللياقة والكرامة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية موزامبيق على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جواكيم ألرتو شيسانو، رئيس جمهورية موزامبيق، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

#### خطاب السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس بوركينا فاسو.

اصطحب السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس كومباوري** (تكلم بالفرنسية): تكتسي الدورة الحالية للجمعية العامة أهمية حيوية لنا، ليس بسبب القضايا الملحة المدرجة في جدول أعمالنا فحسب، ولكن أيضاً للشرف المتميز الذي أسبغ على أفريقيا من خلال انتخابكم العظيم لرئاسة جمعيتنا الموقرة. وبوركينا فاسو

المعيشة لشعوبها. لذلك أهيّب من على هذا المنبر شركائنا الإنمائيين أن يتصرفوا وفقا لثلاثة توجهات رئيسية. أولا، يجب عليهم أن يحترموا التعهدات المقطوعة في شتى المحافل بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الديون بمعدلات عالية. ثانيا، يجب عليهم أن يضعوا القواعد اللازمة لتنظيم التبادل التجاري الدولي على أسس أكثر عدلا وإنصافا. ثالثا، يجب عليهم أن ينفذوا توصيات تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعملة. فلنعمل على كفالة أنه بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، عندما ن عقد اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى المكرس لأهداف الألفية الإنمائية، يكون قد تم النظر واتخاذ الإجراءات المموسة اللازمة بالفعل لتحقيق هذا الغرض.

وبالنسبة إلى الجماعة الفرنكوفونية، سيجري النظر في موضوعي التضامن والتنمية المستدامة في المؤتمر العاشر لرؤساء الدول والحكومات، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر في بوركينا فاسو.

إننا نؤمن بأن الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الذي تطمح إليه شعوبنا يمكن تحقيقه في إطار سيادة القانون. وبوركينا فاسو، من جانبها اختارت السير بعزم على طريق الديمقراطية، وتوطد تصميمنا من خلال المشاورات التي تجريها بشأن الاقتراع الانتخابي الحر المفتوح منذ ١٢ سنة تقريبا. ونحن عازمون تمام العزم على تجسيد الديمقراطية في مؤسساتنا وفي مجتمعنا، اقتناعا منا بأنه طريق الرجاء لبلدنا.

والأمم المتحدة يجب أن تكون النور الهادي لتصرف الشؤون الدولية. وإذا أريد لها أن تؤدي ذلك الدور بنجاح وتنجز مهمتها، فإنها تحتاج إلى ترسيخ الديمقراطية فيها. وبعبارة أخرى، يجب عليها أن تصغي إلى صوت الأغلبية من الدول ومنظمات المجتمع المدني ليتسنى لها أن تخدم المصلحة المشتركة.

على تلبية الاحتياجات الأساسية للجنس البشري جانبا مهما آخر. ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، أدرك المجتمع الدولي أن الفقر يمثل التحدي الأكبر الذي تواجهه البشرية. فالفقر ينتقص من حقوق الإنسان الأساسية، ويقوض كرامة الأفراد والأسر، ويهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول.

ما فائدة العملة إذا تجاهلت الاهتمامات الجوهرية للشعوب كالتقدم الاقتصادي والتغذية والصحة والتعليم والعمالة؟ يجب التنويه بالحالة الخاصة المثيرة للجزع في أفريقيا أمام هذه الجمعية: معدل نمو طفيف، وانخفاض مستمر في معدل إنتاج الفرد، وزيادة بطيئة في معدلات معرفة القراءة والكتابة والتعليم، وأهوال الجوع والمرض، والبطالة المزمنة، والتأخر الذي يبعث على الجزع في العلم والتكنولوجيا.

وإزاء أحوال كهذه، تعهد الزعماء الأفارقة بإظهار درجة أعلى من القيادة في صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية. واجتماع مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في واغادوغو بتاريخ ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر بشأن العمالة والتخفيف من حدة الفقر في أفريقيا كان مثالا على ذلك الوعي المتزايد والرؤية الجديدة. وفي سياق ذلك الاجتماع اتفقنا مع شركائنا الإنمائيين على أن استقرار الاقتصاد الكلي والنمو المستدام، ضروريان، إلا أنهما ليسا كافيين للتخفيف من حدة الفقر. لذلك اتفقنا على جملة أمور منها جعل العمالة محور سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية، وتقوية التعاون بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجالات العمالة والتدريب والعناية الصحية. كما أقر مؤتمر واغادوغو إنشاء آلية لمتابعة القرارات المتخذة على الصعد الوطنية والإقليمية والقارية.

إن أفريقيا تحتاج إلى مساعدة فعالة من المجتمع الدولي لتحسين نوعية خيارها الاقتصادية بغية رفع مستوى أحوال

اصطحب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

اصطحب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس رافالومانانا** (تكلم بالفرنسية): هاهي أفريقيا تحتل العناوين الرئيسية في أوساط المجتمع الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى. ومن دواعي الأسف أن الأمر يتعلق بالأزمات والحروب ومشاكل الدول المنهارة التي تختذب اهتمام العالم. ومع ذلك فثمة بعض جوانب إيجابية بالفعل.

لقد عزمت البلدان الأفريقية أمرها على الإمساك بزمام مصيرها. فلم يعد الحكم الرشيد مجرد عبارة جوفاء. وها هي الديمقراطيات آخذة في النمو والرسوخ. والحرب على الفساد ماضية في طريقها على نحو جدي. ويوجد لدى كثير من الدول بالقارة رغبة قوية في السلام والأمن والاستقرار، وفي تهيئة ظروف أفضل للتنمية.

وها هي البلدان الأفريقية تقرر الاتحاد من أجل تعزيز قدراتها. والاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنظمات أخرى غيرها، تتزايد كفاءتها في حل الصراعات في القارة الأفريقية. وهي تحوز تدريجياً احترام شركائها في أوروبا وأمريكا وآسيا.

ومدغشقر، من جانبها، تجري بنجاح إصلاحات رئيسية لكفالة استقرار الديمقراطية والحكم الرشيد، ولوضع سياسة موثوق بها، ولحماية حرية الصحافة، وللأخذ

إن كل الدلائل تشير إلى الحاجة الماسة لإصلاح الأمم المتحدة ولتكييفها بقدر أكبر مع الطموحات المشروعة للأمم. وكل دولة، كبيرة أو صغيرة، يجب أن تتحمل مسؤوليتها وأن تخضع للمساءلة عن القرارات المتخذة للصالح العام. واليوم، إذا تسنى لمجلس الأمن أن ينمو على نحو ديمقراطي وعادل في تمثيله لأفريقيا وأمريكا اللاتينية وشطر كبير من آسيا وأوروبا، فإنه سيتمتع بموارد سياسية ومعين أخلاقي أكبر للتصدي لتحديات السلام والتنمية في كل أرجاء العالم.

وفي إطار الأمم المتحدة الجديدة التي تنوق إليها بإخلاص سيوضع أخيراً حل عادل ومقبول للحالة في جمهورية الصين في تايوان. والمنطق يملئ علينا أن ذلك البلد، الذي يتعاون مع جزء كبير من المجتمع الدولي ويقدم مساهمة ثمينة للحضارة العالمية، يجب أن يندمج على وجه السرعة في الأمم المتحدة.

لقد وضعنا، بمساعدة قيمة من الأمين العام، الأسس لبرنامج واسع لإصلاح منظمتنا. والصرح الذي ننبهه يجب أن تكون واجهته قوية بما يكفي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين التي لا حصر لها.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية بوركينافاسو على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد بليس كمباوري، رئيس جمهورية بوركينافاسو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر**

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية مدغشقر.

على تحمل مزيد من المسؤولية تجاه أفريقيا. فأفريقيا مستعدة للإمساك بزمام مصيرها. ونحن مدركون للمسؤوليات الواقعة على عاتقنا؛ غير أنه لا بد لنا من تقاسمها مع غيرنا. ولا بد لعولمة الاقتصاد من أن تسير جنباً إلى جنب مع عولمة المسؤوليات.

ونعلم بقدرة نبح تتعلّق بهذا النوع من المسؤولية. ورغم ذلك فقد شهدنا بعض حالات، معظمها في أفريقيا، عجز فيها العالم عن الوفاء بمسؤولياته، الأمر الذي كانت له تداعيات أليمة. فلنتجه بأنظارنا إلى القارة الأفريقية. ولا تنسوا كوارث الماضي ولا تغفلوا عن كوارث الحاضر. بل فكروا قبل كل شيء في الاحتمالات بالنسبة إلى مستقبلنا. كيف ستبدو أفريقيا بعد ١٠ سنوات أو ٢٠ سنة؟ فهل نستطيع أن نتصور ذلك؟

إن بوسع أفريقيا أن تصبح قارة مزدهرة، فهي حافلة بإمكانيات هائلة، يمكن أن تشكل مصدر رخاء للأفريقيين وللعالم بأسره على حد سواء. ولديها، قبل كل شيء، إمكانيات بشرية. ذلك أن أكثر من نصف سكان أفريقيا دون سن ٢٥ عاماً. والشبان الأفريقيون اليوم أكثر انفتاحاً وأكثر دينامية. وبإمكانهم تضييق الفجوة بين الماضي وبين تحديات الحاضر. وهم جديرون بتعليم أفضل وتدريب مهني أفضل يلائم احتياجات السوق. وبرامج التعليم للجميع ذات أهمية حيوية. فالاستثمار في التعليم أكثر عائداً من أي استثمار آخر في خفض مستوى الفقر. وسوف يتوقف مصير أفريقيا على تعليم صغارنا.

أما المرأة في مدغشقر فهي تفوق الرجل أحياناً في المثابرة. وهي جديرة بأكثر من دورها التقليدي ضمن نطاق الأسرة. فلنمنحها الفرصة لتحقيق ذاتها، والتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل. فجميعنا نفيد من حكمتها وتفانيها.

باللامركزية في مهام ومسؤوليات الإدارة وتطويرها، وأخيراً، لتشجيع الاستثمار الدولي.

وتسعى مدغشقر لأن تؤدي دوراً نشطاً يتسم بالكفاءة في المنظمات الأفريقية والدولية. ونحن ندعم بقوة تعزيز الأمم المتحدة. ونؤيد توسيع نطاق عضوية مجلس الأمن تحقيقاً لتوازن أفضل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقد حان الوقت لأن تحصل أفريقيا على مقعد دائم، كما ينطبق هذا على ألمانيا والبرازيل والهند واليابان، فهي من أكبر الجهات المساهمة في الأمم المتحدة.

وتعرب مدغشقر عن دعمها لأي جهد يبذل لتعزيز السلام والديمقراطية وسيادة القانون في أفريقيا. ونحن ملتزمون بالحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والحرب على الإرهاب في مدغشقر وفي غيرها من بقاع أفريقيا. وتشهد الأمثلة في الآونة الأخيرة على ثبات إرادتنا السياسية، ومنها دعم مدغشقر القوي للإعلان الخاص بحرية الانتخابات، الموقع عليه في بور لوي، ومشاركتها في اتفاق موروني لإعادة إحلال السلام في جزر القمر، وتوقيعها على الاتفاق المتعلق بحقوق الإنسان في جنيف.

ولقد أحرزت مدغشقر تقدماً كبيراً، اعترفت به المؤسسات الدولية والقوى العظمى. وأصبحت التنمية الاقتصادية والسياسية واقعا في بلدنا. بيد أننا مهددون أيضاً بالكوارث الطبيعية، كالأعاصير، وكذلك بالارتفاع في أسعار النفط، وعبء الديون، وتعذر الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية. ومما يثير قلقنا البطة في تنفيذ برنامج عمل بروكسل الذي اعتمده المجتمع الدولي في عام ٢٠٠١. فنحن بحاجة إلى مزيد من الاستثمار الأجنبي في قارتنا، سواء في القطاع العام أو الخاص.

وأحث الجمعية على الاضطلاع بمزيد من المسؤولية عن إقامة عالم يسوده العدل والإنصاف، كما أحث الأعضاء

ثم إن هناك الإمكانيات الإيكولوجية. فعلاوة على الطاقة والمناخ، يمكننا أن نتشاطر مع العالم ما تحفل به الطبيعة لدينا من أشياء قيمة. فسبعون في المائة من الحياة النباتية والحيوانية في مدغشقر متوطنة. ولا يمكننا حالياً أن نقدر القيمة الحقيقية التي سيستفيد منها ميدان الطب أو الميادين الأخرى.

ومع كل هذه الإمكانيات، فإن تنمية أفريقيا ستكون في مصلحة الدول الكبرى. وعلى زعماء هذه الدول أن يعرفوا ما سوف تقدمه تنمية أفريقيا لرحاء العالم وللسلم والأمن العالميين. فأفريقيا هي قارة المستقبل وقادرة على أن تكون قارة مزدهرة. فلنعمل على إيجاد تصور مشترك ونهج جديدة لتنمية أفريقيا.

إن أفريقيا مستعدة لمستقبل جديد. ونحن الأفارقة مستعدون لتسوية الصراعات المسلحة. ونحن مستعدون لكسب الحرب ضد الفقر والأمراض الأخرى، ولتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، وللعمل بتعاون وثيق من أجل السلام والاستقرار والأمن. ونحن مستعدون لإقامة نظام الأسواق المفتوحة، ولتعزيز قدراتنا، وللتنافس، ولقيادة جديدة، ولأفريقيا جديدة.

ولذا، فإننا نطالب بوضع قواعد دولية، تكون مقبولة لدى جميع البلدان، الكبيرة منها والصغيرة على حد سواء. ونطالب بالاحترام المتبادل والتعاون الأوثق.

إننا نطالب بخطة شاملة لتنمية أفريقيا، ونريد "خطة مارشال" لأفريقيا، مبنية على أساس أهداف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وتتضمن أهداف وتدابير مؤتمر قمة إفيان التي اعتمدها مجموعة الثمانية. ولكننا نريد هذه الخطة أن تكون أكثر من ذلك، وألا تقتصر على كونها خطة تدابير للطوارئ، بل خطة تنهض بكل ثروات أفريقيا وبكل إمكانياتها. فلنتصرف سريعاً، ودعونا لا نتباطأ في التنفيذ.

وأود الآن أن أتطرق إلى الإمكانيات الزراعية. ففي مدغشقر، أكثر من نصف الأراضي القابلة للزراعة لا تزال غير مستغلة. ويمكننا أن نزيد معدل الإنتاجية ضعفين أو ثلاثة أضعاف. فلنساعد المزارعين على تنظيم أنفسهم، واستعمال بذور أفضل، ونظم حديثة للري، والحصول على الأسمدة بشكل أيسر. ولننشئ الهياكل الأساسية لفتح الأسواق. ولنبسّط تسجيل الأراضي. ولنضع نظاماً مالياً مناسبة لتشجيع المزارعين على أن يصبحوا من أرباب المشاريع. ولننشئ الهياكل الأساسية والنظم لتحضير المنتجات الطبيعية. ولنشيد وحدات لتحضير الأغذية ونضطلع بالأنشطة المرتبطة بها. ولنتوسع في سلسلة الغذاء. ولنطور شبكات تجهيز الأغذية في المناطق الريفية. فالثورة الخضراء التي تحدث عنها الأمين العام مؤخراً ليست حلماً من الأحلام.

ثم أود أن أتطرق إلى الإمكانيات الاقتصادية. إن التنمية على مستوى القاعدة، بمساندة من الاستثمار الدولي، تؤدي إلى معدل نمو اقتصادي عال. وقد شهدت مدغشقر نمواً اقتصادياً نسبته ٩,٦ في المائة عام ٢٠٠٣، ونأمل أن نحقق نفس الأداء في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وهذا أمر ممكن أيضاً للبلدان الأفريقية الأخرى. وبتحقيق معدل نمو اقتصادي عال كهذا، يضاف إليه وجود أكثر من ٩٠٠ مليون من المستهلكين، سوف تزايد أهمية السوق الأفريقية.

أما عن الطاقة فكلنا ندرك أن حالة الطاقة في العالم حرجة ولا يقتصر تأثيرها على اقتصاداتنا، بل تؤثر في بيئتنا أيضاً. فما هي الإمكانيات الموجودة في أفريقيا؟ إن نصف البلدان الأفريقية، شأنها شأن مدغشقر، تستطيع أن تنتج كمية وفيرة من الطاقة المائية؛ إذ لا يستغل سوى ٧ في المائة من هذه الإمكانيات، ولا تتجاوز نسبة الطاقة الشمسية في العالم المستمدة من أفريقيا واحداً في المائة. فلنبرم اتفاقاً بشأن تنمية الطاقة في أفريقيا. إن الإمكانيات الكامنة في إعادة زراعة الغابات، وفي عملية كيو تونو.

على تأييدها القوي للعمل الهام الذي تقوم به هذه الهيئة العظيمة، وكل من يخدم فيها، في جميع أنحاء العالم.

لقد مثلت بداية الألفية الجديدة فرصة عظيمة أمام مجتمع الأمم العالمي الذي يشكل الأمم المتحدة، وتقع على عاتقه المسؤولية الجماعية عن المساعدة في تقوية المؤسسات المعنية بالنهوض بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحمائتها. كيما تنصدي على نحو أكثر فعالية للتحديات والقضايا التي يواجهها العالم اليوم، وكيما نتمكن معا من تعزيز قدرتنا المشتركة على تعزيز السلام، وتخفيف المعاناة، وتوسيع نطاق الحرية، والنهوض بالتنمية البشرية بحكمة وشجاعة متجددتين.

إن الاعتقاد بأنه يجب أن يكون بمقدورنا التكيف مع التغيرات العظيمة بدون التخلي عن وفائنا لمجموعة من الأفكار والقيم الأساسية، هو اعتقاد له وقع خاص في جورجيا اليوم، ولأن بضعة بلدان شهدت تحولات كبيرة في العام الماضي - وأقل منها فعلت ذلك بما لديها من مقاصد أكثر وضوحا. وقد جعلت ثورة جورجيا في بعض جوانبها من أمتنا الصغيرة، سواء بإرادتها أو غيرها، امتحانا بالنسبة إلى التحديات الحديثة والتحويلات الديمقراطية، وربما بالنسبة إلى صياغة منقحة للعلاقات الدولية في عالمنا الذي يشهد تزايدا مطردا في تشابكه وتعقيداته.

لقد مرت سنة تقريبا منذ ثورة الورد المثيرة في بلدنا والتي احتلت العناوين الرئيسية في الصحف وشبكات التلفزة في جميع أنحاء العالم. وقد كان في صميم تلك الثورة مطلب بسيط واحد، وهو تأسيس نظام ديمقراطي مستقر وعادل وفعال. ومن دواعي اعتزازي الكبير أن أبلغكم، يا سيادة الرئيس، أن هذا المطلب قد تحقق على نحو لم يكن لأحد في بلادنا أو في خارجها أن يصدق أنه كان ممكنا. ويملائي الفخر العظيم بشعبي، الذي بشجاعته، ووحدته، وإيمانه

هيا بنا نهض بإمكانيات أفريقيا. وستكون الآثار التي سيعكسها ذلك على الشعوب الأفريقية وعلى المجتمع الدولي آثارا هائلة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس جمهورية مدغشقر على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا**

**الرئيس**: (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جورجيا.

اصطحب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس ساكاشفيلي** (تكلم بالانكليزية): يسرني ويشرفني أن أمثل بلدي اليوم في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. دعوني أبدأ بالتعبير عن عميق تقديري للسيد جوليان هنت، على حسن القيادة والبصيرة اللتين أدار بهما الدورة الماضية، وبتهنئة السيد جان بينغ على توليه رئاسة هذه الدورة.

وأود أيضا أن أعثنم هذه الفرصة للتعبير عن عميق امتنان حكومتي للأمين العام على حسن قيادته والتزامه القوي وعمله المضي من أجل جعل الأمم المتحدة اليوم هيئة أكثر استجابة وكفاءة. وتؤكد حكومة جورجيا من جديد

معصوما، وبعد ذلك من خلال مواجهة الجوانب المؤسسية - أي الفساد الذي أتاح الفرصة لظهور مسؤولين حكوميين كهؤلاء - تمكنا من فرض سيادة القانون ومن إحداث تغيير دائم في النظام.

ولهذا السبب، أجرينا تخفيضا كبيرا في خدماتنا الأمنية، الشرطة وسلطة الجمارك، بحيث تقلصت بنسبة ٥٠ في المائة. وبدلا من تشغيل موظفي الحكومة بمرتبات هزيلة - عاملي الخدمة المدنية الذين لم يعطوا أجورا حقيقية والذين اضطروا إلى ابتزاز المال من المواطنين - فقد وضعنا الآن نظاما جديدا للأجور، بحيث يوازي في بعض الأحيان من ٨ إلى ١٠ أمثال الأجور السابقة. كما أننا أدخلنا قواعد جديدة في هذا النظام. وأدخلنا أول قيادة مدنية في هيئات الدفاع والأمن وتنفيذ القانون. قمنا بهذه الاختيارات المؤلمة لأننا نعرف أنه ما لم نغير النظام نفسه فلن نستطيع تغيير السلوك الفاسد لمسؤولي دولتنا. إن هؤلاء المسؤولين هم المسؤولون عن السلوك المنحرف لمؤسسات الأعمال - وليس رجال الأعمال أنفسهم.

إننا نحن المسؤولون عن الإخفاق في بناء مستقبل أفضل لمواطنينا. وسيعني كسب هذه المعركة أنه ستكون لكل مواطني بلدي في نهاية المطاف فرصة للعيش في دولة عادية - حيث الاستحقاق وليس المال هو أساس التفاضل، وحيث تحكم القواعد والقوانين بصرامة ووضوح تصرفات الناس.

وكما قلت سابقا، لكي نحقق هذه التغييرات بشكل دائم ومستدام، رفعنا أجور موظفي القطاع العام ست أو ثماني أو حتى عشر مرات بحيث تتقارب الحوافز، ويمكن لنظام عادل أن يتطور، ويستطيع الموظفون خدمة الدولة بكرامة وشرف.

هذا هو سبب إقامتنا لنظام ضريبي جديد يفسر ويسيطر كلا من تسديد الضرائب وإدارتها - مما أدى إلى

الراسخ. مستقبلا أفضل، جعل الثورة والتحول ممكنة. وبفضل شعب جورجيا، لدينا تجربة ناجحة في الديمقراطية، وبفضل تضحيات هذا الشعب وإصراره، حققنا النتائج الباهرة التي نشهدها اليوم.

وقد برهنا بنجاح في أقل من عام واحد على عمق وصلابة التزامنا بالديمقراطية من خلال إجراء ثلاث عمليات انتخابية، رئاسية، وبرلمانية، ومحلية، وشهد كل المراقبين أنها كانت تعبيرا حرا ونزيها عن إرادة الشعب.

وبرهنا أننا نستطيع الاهتمام بشؤون الناس، كالمدرسين في بلدي، الذين تلقوا رواتبهم من الحكومة قبل بضعة أيام. بمفعول رجعي لفترة تناهز ١٢ عاما. وقد حدثني أحد محافظي المقاطعات المحلية مؤخرا عن إحدى المعلمات التي لم تتلق راتبها منذ استقلالنا، والتي استلمت الآن كل رواتبها المتأخرة عن كل تلك السنوات. وهذه السيدة الشجاعة قضت كل تلك السنوات مضحية بصحتها ومعاشها ولم تنقطع عن تعليم أجيالنا الشابة، وعاشت على دخل محدود مما زرعه في حديقته بيتها، بينما كانت تشاهد المسؤولين الفاسدين في بلادنا وهم، على حسابها وحساب مواطنيها، يشيدون القصور الفخمة ويملاؤن حساباتهم في البنوك السويسرية. وأخيرا استردت أموالها، بعد أن شاهدت المسؤولين الفاسدين وهم يخلعون من موقع السلطة ويمثلون أمام قضائنا.

إن عاملي القطاع العام الأوفياء في بلدنا لن يضطروا أبدا بعد الآن إلى جمع قوتهم وسد رمقهم من حداثق بيوتهم. ولن يكون لهم حكومة بعد الآن لا تحترم كرامتهم. فلأجل حماية تلك المعلمة وأمثالها قمنا بالتصدي للفساد في جورجيا بكل هذه الشدة، لأن الفساد يهدد بتمزيق نسيج مجتمعنا. ومن خلال التصدي للمسؤولين الحكوميين أولا، الذين أمعنوا في الفساد ومنحوا أنفسهم مركزا يكاد يكون

ممكن. ذلك لأن مبادئ الحكم الديمقراطي تظهر في هويتنا الوطنية ورغبتنا العامة في أن نكون أحرارا.

إن إقامة دولة ناجحة يتوقف على قدرة مؤسساتها على العمل بشكل ناضج ومسؤول في مواجهة التحديات المشتركة. ففي هذه الألفية الجديدة، من الواضح لكل الأمم المسؤولة أن ثمة موضوعا فوق كل المواضيع الأخرى يوحدنا في سعينا إلى تعزيز سلام وأمن وازدهار دائمين: الحرب المشتركة على الإرهاب.

وجورجيا، باعتبارها عضوا في التحالف العالمي للقضاء على الإرهاب، قدمت وستواصل تقديم مساهمات أينما أمكن وحيثما كان ذلك ضروريا. إن استعدادنا للعمل بمسؤولية وللمساهمة واضح اليوم في كوسوفو وفي العراق - وسيكون قريبا في أفغانستان - وفي كل الأماكن التي أرسلنا إليها قواتنا للعمل إلى جانب الآخرين بحثا عن السلام والحرية. ذلك أن الإرهاب لا يعرف عدوا أكبر ولا قوة أكبر من التي يجسدها مجتمع حر.

إنني فخور اليوم بأن أعلن أحدث مساهمة لجورجيا من أجل الحرية: عرض إرسال قوات جديدة إلى العراق للعمل ضمن قوة الحماية الخاصة لبعثة الأمم المتحدة في العراق. وبعرضنا لخدماتنا على بعثة الأمم المتحدة، نأمل أن يعزز وجودنا دوام الاستقرار والازدهار والحرية لصالح الشعب العراقي - حرية يستحقها كل أولئك الذين يعيشون في المنطقة برمتها.

وفي سياق تعاوننا مع الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، نشتمن على وجه الخصوص عمل لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، ونؤيد فكرة تعزيز فرع الوقاية من الإرهاب في الأمانة العامة.

لكن يمكن للمرء في هذا الوقت أن يتساءل محقا لماذا يكون بلد بهذا الصغر - يقل عدد سكانه عن 5 ملايين

إقامة أدنى نظام ضريبي وأقل قانون ضريبي تعقيدا في المنطقة، وإلى القضاء على المصادر المؤسسية للغش والفساد.

ومن شأن التردد أو التحرك بحذر في هذه المرحلة الحرجة أن يعني إخلاف الوعود التي أطلقناها والعودة إلى العمل كما كان معتادا في هذا الجزء من العالم. ولن يغفر شعبنا أي تردد.

وأؤمن بأنه لا يمكننا أن نحجم عن الشروع في الإصلاحات والقيام بخطوات جذرية في هذا الوقت إذا كنا نريد حقا أن نبني مستقبلا أفضل وأن نغير قواعد اللعبة إلى الأبد.

لكن جورجيا اليوم دولة مختلفة على نحو ملحوظ عما كانت عليه قبل سنة، إذ باتت ألعيبها أقل وأصبحت لها قواعد جديدة. ولهذا بدأ أولئك الذين فروا من جورجيا طوال العقد الماضي - أحد عقود الوهن والأزمة - يعودون إلى وطنهم. إنهم يستخدمون مهاراتهم ومواهبهم وأفكارهم وطاقاتهم من أجل بلدهم الجديد. فهناك الكثير من الطاقات الجديدة وإحساس جديد بالتفاؤل، وهو ما تسعدنا ملاحظته.

وثمة إحساس متجدد بالأمل وإحساس متجدد بالهدف يعبر عن الوحدة والقوة الفريدة التي تصاحبها. إن تجربة جورجيا الديمقراطية نجاح متواصل، ليس مجرد أي أصرح بذلك أو أتمناه، وإنما لأن الناس في جورجيا يواصلون احتضانه. نحن أمة لديها تراث ثقافي وهوية قويان، لكنها تعلي في نفس الوقت من شأن التسامح الديني والإثني والحرية الدينية كجزء من هويتها وتراثها. نحن أمة تؤمن بقدسية حكم القانون وبنظام قضائي قوي.

هناك أمر واضح: الديمقراطية تزدهر في منطقتنا من العالم بالرغم من أن العديدين كانوا يعتقدون أن ذلك غير



البحر الأسود، بمقدور هذه المناطق المتمردة على القانون التأثير على الأمن الأوروبي طالما بقي الوضع هناك دون حل.

والمناطق المتمردة على القانون في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية تشكل ملاذات آمنة للديكتاتوريات الصغيرة التي تسيطر عليها بإحكام جماعات نخبوية تسعى إلى الاستفادة من الوضع الإجرامي القائم. ويؤلمني القول إن الأطفال في هذه المجتمعات المغلقة إلى أقصى الحدود والمفصولة عموماً عن بقية العالم يتعرعون وفي أيديهم بنادق بدلا عن كتب. وتملاً رؤوسهم بالكرهية والتعصب، بدلا من احترام التفاوت وتممين التنوع الثقافي.

علينا أن نضع حدا لدورة التدمير هذه. علينا أن نبذل جهداً أكبر من أجل القضاء على التهديدات للسلام والأمن التي طالما أخرت تنميتها.

وبينما نسعى إلى إيجاد حلول دائمة لهذه الصراعات "المحمدة"، يمكن مرة أخرى اعتبار جورجيا موضع اختبار. فنجاحنا في هذا الصدد سيكون نجاحكم كذلك. هنا، أود أن أعلن بأوضح العبارات أن جورجيا ملتزمة تماماً بحل هذين الصراعين عبر الوسائل السلمية وحدها. فجورجيا لن تستخدم ولا يمكنها أن تستخدم العنف لحل هذين الصراعين، لأنه ليست هناك ديمقراطية يمكنها أن تخوض الحرب ضد شعبها نفسه.

ما تحتاجه كل أنحاء جورجيا حالياً هو التنمية والاستثمار والأمن والنمو الاقتصادي الدائم. سنعيد إدماج أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا سلمياً بحيث يمكن لكل مواطني جورجيا تقاسم ثمرات نجاحنا.

واعتقد أن أكثر الآليات فعالية لتثبيت وحدة جورجيا هي إنشاء اقتصاد قوي حيث يمكن أن يعطى أولئك الذين ما زالوا غير متأكدين بعد مما إذا كانوا يودون البقاء خارج جورجيا حوافز وحظوظاً حقيقية للاستفادة من دولة

نسمة - متقدماً إلى هذه الدرجة على جبهة التزاماته الدولية بمحاربة الإرهاب والمساهمة في هذه القضية العالمية. الجواب مؤلم بقدر ما هو بسيط. بعبارة بسيطة، تعكس التزامات جورجيا بمحاربة الإرهاب فهمنا العميق للدمار الذي يمكن أن يلحقه والذي ألحقه ببلدنا وجوارنا المباشر. وتدرك جورجيا أن علينا أن نقوم بكل ما نستطيع لإيقاع الهزيمة بالإرهاب.

وللأسف، ما زالت جورجيا اليوم تواجه نتائج صراعين انفصاليين لم يتم حلها بعد في جزأين من بلدنا - أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. لقد أدى هذان الصراعان إلى فقدان الأرواح ودمار الممتلكات والنزوح القسري والتطهير الإثني لـ ٣٠٠.٠٠٠ جورجيا، وبالتالي تشريد عدد كبير من السكان داخلياً. ولا يمكن لهذين الصراعين أن يبقيا من دون حل؛ فنحن كبلد لن نقبل أبداً فقدان السيطرة على هذا الجزء من ترابنا أو محنة أولئك الذين حرموا من أسباب رزقهم وحقوقهم الإنسانية الأساسية.

إن الديمقراطية الجديدة لجورجيا ملتزمة بحل هذين الصراعين، لأنه ليست هناك ديمقراطية يمكن أن تسمح بوجود فجوات سوداء على ترابها. إذ في الواقع، لا يتوافق وجودها بتاتا مع التقدم والتنمية والاستقرار الدائم. ولا يمكن لديمقراطية أن تسمح بوجودها على ترابها.

إننا نعيش حالياً في عصر تتوحد فيه الأمم المتحضرة في حرب عالمية على الإرهاب، وفي هذا العالم لا يمكن لا لجورجيا ولا لبقية المجتمع الدولي أن تتجاهل ذلك. فالمناطق غير الخاضعة للسيطرة تولد الجريمة والاتجار بالمخدرات وتجارة السلاح، وعلى الأخص الإرهاب.

إن التهديدات التي تشكلها النزعات الانفصالية العنيفة لا تؤثر على الأمن في جورجيا فحسب، بل على القوقاز برمته. ففي أماكن من قبيل أبخازيا، على ضفاف

خلال مكتب حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والكائن حاليا في غالي.

ويمكننا أن نتنقل معا إلى الخطوة الثانية التي تركز على إجراءات محددة تهدف إلى إقامة مناطق مجردة من السلاح ووضع صيغة دولية حقيقية لعملية حفظ السلام في منطقتنا، عن طريق تحويل بعثة حفظ السلام القائمة إلى عملية دولية واسعة النطاق، حتى يتمكن سكان تلك المناطق من العيش دون خوف من وجود المليشيات التي لا يمكن السيطرة عليها والعصابات غير النظامية والعنف، التي تجعلنا جميعا أسرى للوضع القائم.

وتتطلب تلك الخطوات الرصد والتحقق والشفافية حتى يمكننا أن نحقق النتائج الضرورية.

وتتوخى المرحلة الثالثة، الخطوة الثالثة، التوصل إلى حل عالمي بضمانات عالمية تؤدي إلى إنشاء أحد أكبر وأوسع أشكال الحكم الذاتي - الذي يحمي الثقافة واللغة ويضمن تحقيق الحكم الذاتي والرقابة المالية كما يضمن التمثيل الحقيقي وتقاسم السلطة على مستوى الحكومة الوطنية. والأهم أن يؤدي ذلك إلى تحقيق الحكم الذاتي الذي يمكن عامة الناس، بحيث لا تفرد الصفوة بعد الآن بعملية اتخاذ القرار بالنسبة لمستقبل الشعب.

وتقدر جورجيا كثيرا الدعم الذي تقدمه مجموعة الأصدقاء وعملية جنيف، وكذلك المفاهيم والمبادئ الواردة في وثيقة بودين، التي ينبغي إحالتها إلى الجانب الأبخازي.

لقد آن الأوان لتعزيز هذه الالتزامات، وحث الوقت لأن يفعل المجتمع الدولي المزيد لتعزيز هذه الالتزامات. فببساطة، لا يستطيع المجتمع الدولي أن يشيح ببصره بعد الآن عند حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في جيوب الانفصاليين، كما لا يمكنه أن يتجاهل المخاطر الأمنية المنبثقة عن هذه البؤر السوداء والملاذات الآمنة للمهربين.

مزهرة ومتسامحة وناجحة - مكان حيث يمكنهم ويمكن لأبنائهم أن يعيشوا على وظائف ويكسبوا مداخيل ثابتة وأن تكون لهم إمكانية الوصول إلى فرص واستثمارات جديدة.

ففي اقتصاد قوي، سيعرف كل سكان جورجيا أنهم يعيشون في دولة قادرة على رعايتهم والعناية بهم - في الحالي المرض والصحة. هذه هي المزايا التي ستضمنها جورجيا قوية اقتصاديا وناجحة ديمقراطيا لكل مواطنيها. وعلينا أن نقوم بكل شيء ممكن لتحقيق هذه الرؤية إذا كنا نريد بناء مستقبل موحد. وبينما تتطلع جورجيا إلى المستقبل فإنها تفعل ذلك على أساس خطة واضحة ومفهومة. وأود أن أقدم اليوم فكرة الخطة المرحلية للتسوية، المصممة للإسراع بل هذين الصراعيين.

تتمثل الخطوة الأولى في الشروع باتخاذ تدابير لبناء الثقة، بحيث توفر أشكال جديدة من الثقة تعمل على هئية أواصر إنسانية دائمة بين الشعوب. ويمكن أن تتضمن تلك التدابير تبادلات وصلات بين مختلف المنظمات غير الحكومية - تبادلات وصلات فيما بين مجموعات الشباب والطلاب والصحفيين والرياضيين والعاملين في مجال الرعاية الصحية والأمهات - بحيث يتسنى للمزيد من المواطنين وشرائح مجتمعنا فهم كل منهما للآخر ووضع ثقته بالآخر.

ويعني بناء الثقة القيام بتنفيذ مشاريع اقتصادية مشتركة تحقق الثروة بدلا من العوز السائد اليوم، وتحقيق الأرباح بدلا من الفقر القائم اليوم. كما يعني بناء الثقة استعادة وضمان حق المشردين داخليا في العودة إلى ديارهم.

ويمكننا، بل وينبغي لنا، أن نبنى الثقة فيما بين الشعوب كأول شرط مسبق لتحقيق السلام. ويمكننا، بل ويجب علينا، أن نفعل المزيد من أجل حماية حقوق الإنسان بوضع قوات شرطة دولية في مناطق مثل غالي ومن

ولكن يمكننا، بل وينبغي لنا، أن نعمل مع العناصر المعتدلة التي تسعى إلى تحقيق سلام دون عنف.

وينبغي أن يصل صوتنا إلى كل قطاع من قطاعات المجتمع. ويجب أن نقضي إلى الأبد على "اليساييفيين" وأمثالهم في العالم، بغض النظر عن المنطقة التي يشيرون فيها الإرهاب على أي جانب من الحدود، وأن نصل إلى الشعوب العادية المحبة للسلام. إن جميع الأشكال العنيفة للانفصال، سواء وقعت في تسكينفالي أو في غروزني أو في سوخومي، تمثل عوامل مزعزة للاستقرار في روسيا وفي جورجيا على السواء.

وإنني على ثقة من أنه بالعمل معا على نحو أقوى يمكننا أن نحقق تقدما أكبر في الحد من هذا الخطر المشترك. وأعتقد أن هناك عددا من المبادرات الملموسة التي يمكن أن نعمل بموجبها اليوم والتي يمكن أن تحقق نتائج فورية - هذه المبادرات التي تؤكد مرة أخرى على أن الحالة في جورجيا هي تجربة لتعزيز سياسة خارجية تبعدنا عن سياسة السيطرة التي عفا عليها الزمن - وتحقق بدلا من ذلك تقدما في مصالحنا المشتركة وقدرة كبيرة على التعاون الإقليمي.

وهذا يقودنا في النهاية إلى الحاجة إلى إغلاق القواعد العسكرية الروسية التي عفا عليها الزمن، والموروثة من الماضي ومن بلد لم يعد موجودا.

دعوني أوضح أنه مع تقديرنا لكل الجهود المبذولة لتعزيز هياكلنا الأمنية، مما يجعلنا مساهمين مسؤولين بدرجة أكبر في تحقيق السلام والأمن الدوليين، فإن جورجيا ثابتة في موقفها الذي يتمثل في أننا لا ننوي قبول تواجد أية قواعد عسكرية جديدة على أراضيها.

إن جورجيا بحاجة اليوم إلى جسور لا إلى قواعد؛ بحاجة إلى طرق لا إلى صواريخ. وإننا نحتاج إلى تعاون

وقد لفت انتباه العالم إلى أهمية هذه النقطة بعدما سيطرت مجموعة من الإرهابيين على مدرسة للأطفال الأبرياء في بسلان، محدثة بوحشيتها صدمة مفاجئة للعالم. وقد شعر شعب جورجيا بصدمة بالغة، وإننا ندين بالطبع ذلك العمل الوحشي ونعرب عن تعاطفنا العميق مع أسر ضحايا هذه المأساة الفظيعة، التي أحدثت صدمات عنيفة في كل منزل في جورجيا.

ومثلما نعلم، فإن الإرهابيين الذين سيطروا على المدرسة أعداء لروسيا ولجورجيا على السواء. ولقد رأينا هؤلاء الأفراد - وهم مشهورون بأعمال الدمار والعنف والقتل التي يرتكبوها - عندما أراقوا الدماء باسم الانفصال الأنجزي قبل ١٠ أو ١١ سنة. و تثبت تلك الأحداث الفظيعة مرة أخرى أنه لم يعد بإمكاننا أن نتجاهل الصلات الخطيرة القائمة بين الانفصالية على جانب جبال القوقاز والعنف الجاري على الجانب الآخر.

ويبذر جميع الانفصاليين بذور عدم الاستقرار إلى حد كبير، ويمكن للمناطق التي لا تخضع لسيطرة القانون أن تصبح ملاذا للمجرمين الذين يقومون بأعمال الإرهاب. ومن واجبا الأخلاقي أن ننهي الممارسة الأحادية الجانب المتمثلة في الاتصال بالانفصاليين دون موافقة أو علم سلطات الحكومة المركزية في تبليسي. ولقهر ذلك الشر، يجب ألا نسمح باستمرار الكيل بمكيالين. وأعتقد أنه يمكننا أن نعمل معا مع بلدان أخرى في هذا الصدد.

لقد حان الوقت لجورجيا وروسيا أن تدخلتا في مرحلة تعاون يكون هدفها دحر هذا العدو المشترك. ويتمثل التزامنا الأخلاقي ومسؤوليتنا البالغة في أن نضم قوانا على نحو أقوى من أجل تلك القضية.

وإنني أتفق بشدة مع الرئيس بوتين على ضرورة عدم التفاوض مطلقا مع الإرهابيين أو عقد صفقات مع القتلة.

كل هذا وأكثر ضروري لأنه لا يوجد أهم من خدمة قضية السلام. وإني واثق ومتفائل بأن زميلي، الرئيس بوتين، يرغب في تحقيق نفس الشيء من أجل شعبه. وأعتقد أن جورجيا ستظل تجربة حية في ناحيتنا من العالم في المستقبل القريب، بينما نبني مؤسساتنا الديمقراطية ونحقق المزيد من التعاون.

ويجب أن يصبح التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا وبلدان القوقاز اختباراً لهذه العلاقة الجديدة. وسواء تعلق الأمر بمكافحة الإرهاب أو بتطوير الطاقة أو بطرق النقل العابر والتجارة، لا بد للمنطقة أن تصبح نموذجاً للتعاون والاستقرار لمصلحة الجميع.

وإننا ماضون بثبات على طريق التكامل داخل هياكل أمنية إقليمية تخدم الاستقرار والأمن لكل فرد في المنطقة. وتتطور جورجيا لتصبح دولة فعالة وعاملة بشكل متزايد، بعدما كانت دولة فاشلة قبل مجرد عام واحد. فالآن عندنا ميزانية أكبر ثلاث مرات مما كانت عليه في الماضي. وهياكلنا باتت أكثر كفاءة بكثير عما كانت عليه في الماضي. وأصبح شعبنا أكثر تفاؤلاً عن ذي قبل. ويمكننا أن نصبح جزءاً رئيسياً من تلك الهياكل، ونحن نقدم أنفسنا باعتبارنا عضواً مسؤولاً في المجتمع المحلي والدولي. وإني واثق من أننا باتباع ذلك النهج، يمكننا أن نطلق إمكانيات السلام والازدهار والاستقرار الكبيرة في هذه المنطقة العظيمة البالغة الأهمية - وتلك مهمة أتطلع إلى متابعتها مع أصدقاء جورجيا وجيرانها.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جورجيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحَب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا، إلى خارج الجمعية العامة.

فيما بيننا لا تنافس، للقضاء على مصادر الإرهاب وعدم الاستقرار.

إن آليات العلاقة الجديدة مع روسيا تعني تجميع مواردنا وجهودنا لإقامة مركز مشترك لمكافحة الإرهاب بغية مكافحة الأخطار المشتركة. وهذا يعني توسيع الدوريات المشتركة على طول الحدود الروسية - الجورجية، بحيث لا تترك أية ثغرات. وهكذا تحل سياسات الكسب المشترك محل مفهوم الكسب مقابل الخسارة. هذه هي قناعتنا الأساسية.

وتتطلب هذه الجهود مشاركة أوسع للمعلومات والاستخبارات ودرجة أكبر من الثقة - وجورجيا على استعداد لتوفير كل ذلك. لماذا؟ لأن هذه الإجراءات تخدم قضية السلام؛ ولأن هذه الإجراءات جزء مما يعني أن نظل أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي للأمم؛ وأخيراً لأننا لا نملك خياراً معقولاً آخر: فالفشل لا يمثل خياراً يمكننا بالنسبة لنا.

ولكي نستبدل عدم الثقة وسوء الفهم اللذين يُخرجان أحياناً تقدمنا عن مساره، تقترح جورجيا اليوم إنشاء هيئات ثنائية جديدة تتناول قضايا تهمة روسيا، يمكن أن تناقش فيها القضايا والشكوك الثنائية وينظر فيها بانتظام. وينبغي لنا أن نفكر في إقامة مثل هذه الهيئة حتى لا تتضرر علاقاتنا مرة أخرى بسبب سوء الفهم أو سوء التفسير.

وينبغي لنا أن ننظر معا في مسائل من قبيل حماية حقوق المواطنين الروس الذين يعيشون الآن في جورجيا، حتى لا يشعر أي مقيم في جورجيا أنه منسي أو غير محمي. وفي الوقت ذاته ينبغي، بالطبع، أن تقوم هذه العلاقات على أساس القانون الدولي والاحترام المتبادل لاستقلال الطرفين.

المتعددة الأطراف التي أنشئت في القرن الماضي اتضح أنها غير كافية. والأحداث العالمية التي جرت مؤخرا برهنت على أنه ما من دولة تستطيع لوحدها أن تعالج قضايا الأمن ناهيك عن التعامل مع القضايا الطويلة الأجل ومعالجتها. وبالتالي فإن الحاجة تترادى اليوم إلى التضامن الدولي والشعور بالمسؤولية من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة لترسيخ السلام والاستقرار في العالم.

والجمهورية السلوفاكية على اقتناع بأن النهج التعددي هو أفضل استجابة لهذه التحديات وأن دور الأمم المتحدة دور لا بديل له للحفاظ على السلام العالمي. وعلاوة على ذلك، نحن نتفق مع الأمين العام، السيد كوفي عنان، بأن الأمم المتحدة لا تستطيع المحافظة على هذا المركز إلا إذا ما تمكنت من أداء مهامها الأساسية بفعالية، وشرعت في الإصلاحات الداخلية والتكيف مع الظروف الحالية. ولذلك فإن السبيل الوحيد إلى الأمام هو تعزيز سلطات مؤسسات الأمم المتحدة بجعل عملها وآلياتها لصنع القرار أكثر فعالية. ولذلك رحبنا بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وعمله سيكون دون شك من أهم الإسهامات نحو الإصلاح في تاريخ الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن هذا الفريق المؤلف من شخصيات بارزة سيقدم تعريفا واقعا لكيفية مساهمات الأمم المتحدة في الأمن والتنمية في العالم. وسلوفاكيا ستساعد على تحويل تلك الأهداف إلى واقع ملموس.

شغل نائب الرئيس، السيد فوهيدوف (أوزبكستان) مقعد الرئاسة.

ونحن نتصور مسألة إصلاح مسألة مجلس الأمن في نفس الضوء. إذ لا ينبغي للإصلاح أن يشمل توسيع مجلس الأمن فحسب، ولكن أن يجعل أيضا أساليب عمله وتنفيذ قراراته أكثر فعالية. ولا تزال الجمهورية السلوفاكية تؤيد

**خطاب السيد إيفان غاشباروفيتش، رئيس الجمهورية السلوفاكية**

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس الجمهورية السلوفاكية.

اصطُحَب السيد إيفان غاشباروفيتش، رئيس الجمهورية السلوفاكية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيفان غاشباروفيتش، رئيس الجمهورية السلوفاكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس غاشباروفيتش (تكلم بالسلوفاكية؛ والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد):** أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وأنا واثق من أن عملكم في ذلك المنصب الهام سيكفل مزيدا من التقدم نحو تحقيق أهدافنا المشتركة. وأتمنى لكم أعظم النجاح وأتعهد بالدعم الكامل من وفدي. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم، السيد جوليان هنت، وزير خارجية سانت لوسيا، على عمله الممتاز، وقبل كل شيء على إسهامه الشخصي في تنشيط أعمال الجمعية العامة.

هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها الجمهورية السلوفاكية في المناقشة العامة للجمعية العامة بوصفها عضوا من أعضاء الاتحاد الأوروبي. وسلوفاكيا تؤيد تماما الموقف الذي أوضحه في وقت سابق وزير خارجية مملكة هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأنا مقتنع بأن الاتحاد الأوروبي الموسع سيزيد من تعزيز شراكته البناءة مع الأمم المتحدة.

إن المجتمع الدولي يواجه اليوم تحديات وتهديدات لم تكن معروفة عند صياغة ميثاق الأمم المتحدة. فالآليات

كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، شاركت في ١٤ بعثة من بعثات الأمم المتحدة، تتراوح من بعثات المراقبين العسكريين إلى البعثات الإنسانية ومن عمليات إزالة الألغام إلى واجبات حفظ السلام.

ومنذ بداية التسعينات، كرست جمهورية سلوفاكيا جهودها عسكريا وسياسيا لبناء عملية السلام في البلقان. ومع ذلك، لم تتخل سلوفاكيا أبدا عن جهودها للمساعدة على تحقيق المصالحة وتقديم العون الإنساني لمناطق العالم الأخرى. وقد أكسبتنا تلك المشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام الاحترام في أفريقيا والشرق الأوسط.

وتسهم سلوفاكيا أيضا في تدريب قوات حفظ السلام. وتمشيا مع قرارات الجمعية العامة، رعت الحكومة السلوفاكية حلقة دراسية للأمم المتحدة عقدت في الجمهورية السلوفاكية في أيار/مايو الماضي، وحضرها قطاع واسع من الوفود من أكثر من ٧٠ دولة عضوا. وناقشت الحلقة الدراسية استنتاجات تقرير الإبراهيمي (A/55/305)، التي أبرزت أهمية التدريب الموحد لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي الأعوام الأخيرة، ازداد عدد الهجمات على موظفي الأمم بشكل مثير للجزع. وسلوفاكيا دولة موقعة على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وتناشد جميع البلدان التي لم توقع بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك بغية تأييد ذلك الصك القانوني الدولي الهام، الذي يضمن حماية موظفي الأمم المتحدة.

ويشكل تحقيق الاستقرار في غربي البلقان أولوية عالمية وله تأثير مباشر على استقرار أوروبا. ولذلك السبب، فإنه يشكل أيضا إحدى أولويات السياسة الخارجية لسلوفاكيا. وقد أيدنا تأييدا تاما الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة حتى الآن مستخدمة سلطتها بشكل فعال

توسيع مجلس الأمن بفتيته من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، بهدف ضمان توزيع إقليمي متوازن للمقاعد، بما في ذلك زيادة تمثيل منطقة شرق أوروبا.

وإضافة إلى ذلك، أنا واثق من أن هذه الدورة للجمعية العامة ستساعد على إنشاء نظام للأمن العالمي وذلك بتعزيز وترسيخ التحالف المناهضة للإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة، إلى جانب لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن.

إن استمرار الهجمات الإرهابية يؤدي إلى تغييرات كبيرة في مجال الأمن العالمي. والإرهابيون لا يتورعون عن ارتكاب أشنع الجرائم وأكثرها وحشية كما دلت الأحداث الأخيرة في بسلان - ولا يترددون في قتل الأطفال الأبرياء. والإرهاب يهدد الجميع وما من أحد يستطيع البقاء على الحياد واللامبالاة. وعليه فمن الضروري أن نكون مصممين وأن نعبئ معا جهودنا لمكافحة الإرهاب.

وعلى حكومات الدول الأعضاء أن تكافح على نحو أكثر فعالية هذه الظاهرة اللاإنسانية عن طريق الدعم المتبادل وتنفيذ القانون الدولي وتحسين التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية. واتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكولاتها الإثنى عشر لمكافحة الإرهاب ذات أهمية قصوى لمكافحة الإرهاب. وعلى الأمم المتحدة أن تواصل دورها القيادي في تعزيز الصكوك القانونية في تلك المعركة. والجمهورية السلوفاكية تؤيد الموافقة العاجلة على اتفاقية شاملة لمناهضة الإرهاب ككل، إلى جانب اتفاقية تهدف إلى تجنب أعمال الإرهاب النووي.

ومحافظة على الأمن والسلام الدوليين ظلت دائما من الأولويات الرئيسية لسلوفاكيا. فنحن ظللنا نساهم منذ فترة طويلة بالوحدات العسكرية والمراقبين والمعدات لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومنذ انضمامنا إلى الأمم المتحدة، في

ونرحب بتصميم الأمين العام على مواصلة تقديم المعونة الإنسانية والدعم للعملية السياسية في العراق. ونؤمن بأن الأمم المتحدة لا بد أن تضطلع بدور رائد في مساندة الشعب العراقي والحكومة في جهودهما لإعادة بناء مجتمعهما.

إن تحسين الحالة الأمنية في العراق يشكل شرطا أساسيا لبناء الاستقرار والديمقراطية والسلام والرفاه في البلد لأمد طويل. وتشارك حاليا وحدة سلوفاكية في البعثة الإنسانية هناك وهي مختصة بتحديد مواقع الألغام الأرضية والأسلحة والذخائر وتدميرها. وإضافة إلى ذلك، فإن سلوفاكيا زادت مشاركتها بالانضمام إلى برنامج لتدريب الشرطة العراقية.

وتساند جمهورية سلوفاكيا وتقدر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإحلال الأمن والاستقرار في أفغانستان. وتضطلع القوة الدولية للمساعدة الأمنية بدور حيوي هناك، مظهرة مدى أهمية التعاون الدولي. والمسائل الأكثر إلحاحا التي نواجهها حاليا فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في أفغانستان هي أولا، إجراء الانتخابات المقبلة وثانيا، إرساء قواعد الديمقراطية. وإضافة إلى هاتين العمليتين السياسيتين، تشكل تهمة الظروف المؤاتية للتنمية الاقتصادية أيضا أمرا أساسيا لاستقرار أفغانستان لأجل طويل. وتسهم الجمهورية السلوفاكية في تلك الجهود من خلال مشاركتها في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، ومشاركتها المزمعة في أفرقة إعادة تعمير المقاطعات.

ولا بد أن تستمر عملية السلام في الشرق الأوسط وفقا لخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وأيدها مجلس الأمن، وهي الخريطة التي تتوخى وجود دولتين منفصلتين إسرائيلية وفلسطينية في عام ٢٠٠٥. وينبغي أن يفي كلا الجانبين بالتزاماتهما الناشئة من تلك الخطة ومن القرارات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة. كما ينبغي لهما

للمساعدة في تسوية الصراعات في البوسنة والهرسك، وفي إقليم كوسوفو التابع لصربيا والجبل الأسود، وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ودلّ على النهج الاستباقي الذي تتبعه سلوفاكيا في ذلك الصدد الموقف السياسي الذي اتخذته نحو تسوية تلك الصراعات، فضلا عن مشاركتها في بعثتين لحفظ السلام هما: قوة تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك، وقوة كوسوفو في إقليم كوسوفو.

ونؤمن بأن تسوية الحالة في إقليم كوسوفو تشكل شرطا مسبقا لتحقيق الاستقرار في منطقة غرب البلقان برمتها. وما زالت كوسوفو تمثل مصدرا محتملا لعدم الاستقرار الإقليمي. ولذلك السبب، فإننا نعلق أهمية كبيرة على التقييم الذي سيجري العام المقبل بوصفه جزءا من خطة تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو. وفي وسع تحقيق نتيجة مواتية في ذلك التقييم أن يطلق عملية تحدد الأمم المتحدة في إطارها مركز الإقليم التابع لصربيا والجبل الأسود في المستقبل. وندرك أن أنشطة الأمم المتحدة، بما فيها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تحظى بأهمية كبيرة في البحث عن حل مقبول لجميع الأطراف المعنية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ورحبت الجمهورية السلوفاكية بنقل السلطة في العراق إلى حكومة مؤقتة وذات سيادة ومستقلة في نهاية حزيران/يونيه. ويمثل المجلس المؤقت، الذي أنشأه المؤتمر الوطني مؤخرا، خطوة هامة إلى الأمام في الاستعداد للانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وأناشد الجمعية أن تنضم إلينا في شجبنا القاطع لجميع أعمال العنف التي ترتكب في العراق وترمي إلى نشر الفوضى وعدم الاستقرار، سواء كانت هذه الأعمال عن طريق عمليات الاغتيال أو أخذ الرهائن أو تخويف المدنيين والشخصيات العامة.

والأمن العالميين. وفي ذلك الصدد، أود تسليط الضوء على أن سلوفاكيا دولة مرشحة لشغل مقعد عضو غير دائم في مجلس الأمن لفترة عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في الانتخابات التي ستجرى خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة، في خريف عام ٢٠٠٥. ويمكنني أن أؤكد للجمعية أن الجمهورية السلوفاكية مستعدة كل الاستعداد لتحمل المسؤوليات الناشئة من العضوية في ذلك الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة. وبصفتي رئيسا لبلدي، أرى أن من المهم إعلان هذا التعهد الشخصي أمام هذه الدورة الموقرة للغاية للجمعية العامة.

ونحن نريد أن نستخدم عضويتنا في مجلس الأمن لتكثيف التعاون مع الدول الأعضاء في كل المناطق ولنكون شريكا يمكن الاعتماد عليه عند السعي إلى تحقيق توافق في الآراء من أجل حل القضايا المعقدة للسياسة العالمية.

وفي الختام، أتمنى لدورة الجمعية العامة أن تحقق كل النجاح، وأن تتوصل إلى نتائج تعزز التعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات والروابط غير الحكومية - على أساس مبدأ احترام تعددية الأطراف، في المقام الأول.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سلوفاكيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيفان غسباروفيتش، رئيس جمهورية سلوفاكيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد ليفي باتريك مواناواسا، رئيس جمهورية زامبيا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية زامبيا.

أن يعولا على المجموعة الرباعية الدولية للمساعدة وتقديم المشورة الحسنة حينما يتخذان تلك الخطوات.

وإذ نحن مقتنعون بأن السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي أمور مرتبطة بعضها ببعض على نحو وثيق، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون مع البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أحذا يصبحان جزءا لا يتجزأ من السياسة الخارجية لسلوفاكيا. وانضمام سلوفاكيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وإمكانيتها الاقتصادية المتزايدة يوفران الفرصة والالتزام بالتعاون في ميدان التنمية على حد سواء. وهذا العام، خصصت الحكومة السلوفاكية ٢٥ مليون يورو للمساعدة الإنمائية. وفي عام ٢٠٠٥، من المقرر أن يرتفع ذلك الرقم إلى ما يكاد يبلغ ٣٠ مليون يورو. وسلوفاكيا، بوصفها بلدا مانحا جديدا، لا بد أن تعمل من أجل زيادة تحسين آلياتها لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وإضفاء الطابع الرسمي على هذه الآليات. وهي تفعل ذلك بدعم من المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتمثل الأزمات الإنسانية الحادة أيضا تهديدا للسلام والأمن في العالم المعاصر. وتلك الأزمات لا تنجم بالضرورة عن الصراعات المسلحة فحسب، ولكنها في بعض الأحيان تحظى بإمكانية التسبب بتلك الصراعات. ويحظى المجتمع الدولي بوسائل التدخل في الأزمات الإنسانية. أما بالنسبة للأزمة الإنسانية والأمنية الحالية في منطقة دارفور السودانية، فإنني مقتنع بأن المجتمع الدولي، بالتعاون مع الحكومة السودانية، سيتوصل إلى حل للحالة من خلال تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية. وقدمت الجمهورية السلوفاكية معونة إنسانية إلى تلك المنطقة، وتؤيد استمرار المفاوضات السلمية الرامية إلى حل الأزمة الإنسانية والأمنية هناك.

وتدرك الجمهورية السلوفاكية تمام الإدراك ضخامة المهام التي تواجه الأمم المتحدة في ميدان ضمان السلام



نيويورك بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، التي التزمنا بها عام ٢٠٠٠. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن جميع الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية جماعية عن تنفيذ الالتزامات المحددة في ذلك الإعلان.

ووفدي يؤيد عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة. وزامبيا تشاطر البلدان الأخرى شواغلها لعدم اكتمال هذه العملية الهامة بعد. وتؤمن زامبيا بأن الإصلاح ينبغي أن يعالج شواغل البلدان النامية. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى التقارير المرحلية عن الإصلاحات. وزامبيا تقدر المبادرات التي اتخذها مؤخراً رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين بشأن تنشيط وإصلاح وتعزيز أساليب العمل في الجمعية العامة. ووفدي على استعداد لمواصلة المشاركة بنشاط في عملية الإصلاح خلال هذه الدورة. ونثني على الرئيس وعلى سلفه لدورهما في تنشيط الجمعية العامة باعتبارها أرفع هيئة للتداول واتخاذ القرارات في الأمم المتحدة.

أما فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فإن زامبيا ما زالت تشعر بالقلق إزاء عدم إحراز أي تقدم في تلك العملية. وعليه، فإنني أناشد الجمعية هذه أن تدعم جهود مجلس الأمن لتعزيز أساليب صنع القرارات والاتصالات في المجلس خلال هذه الدورة.

وكما ذكرت في البداية، فإن زامبيا تؤمن بتعددية الأطراف، التي لا تزال تشكل أداة لا غنى عنها لتحقيق توافق عالمي في الآراء بشأن القضايا الهامة التي تنطوي على إنقاذ أرواح البشر. وكمجتمع عالمي، فإننا نواجه تحديات عابرة للحدود ومتداخلة في طبيعتها. ومن الضروري أن نستفيد من القدرات الهائلة لتعددية الأطراف في حل المشاكل. وينبغي ألا يكون للانفرادية مكان في عصرنا هذا. وزامبيا تؤكد دعمها لمبادرات الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب العالمي

اصطحب السيد ليفي باتريك مواناواسا، رئيس جمهورية زامبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ليفي باتريك مواناواسا، رئيس جمهورية زامبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**الرئيس مواناواسا** (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم أن تسنح لي هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة نيابة عن شعب زامبيا.

أود أن أستهل خطابي بتهنئة السيد بينغ على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وزامبيا، بوصفها أحد نواب الرئيس الـ ٢١ لهذه الدورة، تتعهد له بالدعم والتعاون. وأود أيضاً أن أشيد بسلفه، السيد جوليان روبرت هنت، ممثل سانت لوسيا، على الطريقة الفعالة التي ترأس بها جلسات الدورة الثامنة والخمسين. وأود أن أعرب عن خالص تقديرنا للأمين العام عنان، على جهده الدؤوب من أجل تحقيق السلم والأمن والتنمية الاقتصادية على الصعيد الدولي.

تتعقد دورة الجمعية العامة هذه فيما تعصف المشاكل المعقدة بالمجتمع العالمي. وزامبيا تؤمن بأن مفتاح مواجهة الكثير من القضايا العالمية الصعبة مثل الإرهاب ومرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمأساة الإنسانية في دارفور، يكمن في إيجاد حلول متعددة الأطراف، غالباً ما تكون في إطار أمم متحدة تتصف بالفعالية. وهذا هو في الواقع ما أسمىه بـ "مجموعة تعدد الأطراف". وإذا نضع ذلك نصب أعيننا، ترحب زامبيا بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة.

وتأمل زامبيا أيضاً أن تبني هذه الدورة على ما تحقق من إنجازات في الماضي دعماً للبرامج العالمية. وعليه، فإن زامبيا تؤيد عقد جلسة عامة رفيعة المستوى في العام القادم في

وما زالت الديون الخارجية تلتهم قسطا كبيرا من المداخل الوطنية للبلدان النامية، خاصة أقل البلدان نموا. ولقد وُضعت مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لمساعدة هذه البلدان الفقيرة على خفض ديونها الخارجية إلى مستويات يمكن تحملها. وباعتراف الجميع، تساعد هذه المبادرة على الحد من آثار المديونية. ولكن فيها بعض المشاكل المتأصلة التي تحول دون تحقيق فوائدها بالكامل. ولذلك يجب أن يواصل المجتمع الدولي استكشاف نهج مبتكرة حيال التخلص من الديون. وفي ذلك الصدد، نحيي جهود الرئيس البرازيلي لولا في بحثه عن النموذج التمويلي الملائم للقضاء على الفقر والجوع.

وبينما نسعى إلى تحقيق أهداف الإنمائية للألفية، يساورنا قلق بالغ إزاء محنة أقل البلدان نموا، التي تمثل ٧٠ في المائة من سكان العالم. فلن تحقق هذه البلدان على الأرجح الهدف الذي وضعناه لخفض عدد الذين يعيشون في فقر وجوع شديدين بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ودعوني أغير وجهتي قليلا لأقول بضع عبارات عن تطورات إيجابية معينة حدثت في بلادي، المكان الذي تتقدم فيه الحرية حقا.

كما تعلمون، فإن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا لعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ اعتمد في بروكسل عام ٢٠٠١. ومنذ ذلك الحين، التزمت زامبيا بإصلاح اقتصادي جاد، يشمل الخصخصة، وتحرير التجارة، وانتهاج استراتيجيات لخفض الفقر، وهيئة بيئة مفضية إلى الاستثمار المحلي والأجنبي معا. وبينما نقوم بدورنا، نتوقع عملا موازيا من المجتمع الدولي، وحسبما اتفق على ذلك في برنامج العمل. فبدون مساعدة، ستذهب كل جهودنا سدى. إننا نهدف إلى الخروج المبكر من صفوف أقل البلدان نموا لنصبح بلدا ناميا.

وانتشار الأسلحة الصغيرة وأي شكل من أشكال أسلحة الدمار الشامل. ونهيب بالمجتمع الدولي اتخاذ جميع الخطوات الضرورية في إطار الأمم المتحدة لمكافحة آفة الإرهاب بكل مظاهرها. فلا بد من مكافحة تلك الآفة بلا هوادة، وبكل التزام وقوة. وتتعهد زامبيا أيضا بمواصلة دعم لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب.

ويرجو وفدي أن تساعد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته الدول الأعضاء في بناء قدرتها على مكافحة الإرهاب الدولي. ونود أن نعرب عن خالص تعازينا لضحايا الإرهاب الأبرياء في روسيا، وهنا في نيويورك وفي أماكن أخرى.

وتعرب زامبيا عن عميق قلقها إزاء استمرار القلاقل في الشرق الأوسط والجمود الذي يكتنف عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية. ونطلب إلى الأطراف في هذا الصراع الطويل الأمد السماح بالتنفيذ الكامل لخريطة الطريق التي قدمتها المجموعة الرباعية. وتؤكد زامبيا مجددا أن خريطة الطريق توفر حلا قابلا للتطبيق لمسألة الشرق الأوسط. وإننا نؤيد وندعم المبادرات الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط. ومن المنطلق ذاته، ترحب زامبيا باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بشأن العراق.

إننا ندرك إدراكا تاما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مسؤولة رئيسية لكل بلد. ويسعدنا أن مجموعة البلدان الثمانية ما زالت تدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي هدفها الرئيسي القضاء على الفقر في قارتنا ووضع البلدان الأفريقية على طريق النمو الاقتصادي المستدام. وندرك أن المبادرة الجديدة وردت من الأفارقة لأجل الأفارقة، ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل الأهمية الحيوية لتلقي المساعدة من المجتمع الدولي عن طريق زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

والحروب في مختلف أنحاء العالم. ولهذا السبب تواصل زامبيا مشاركتها النشطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ومع انتشار السلام في أنغولا، يواجه ذلك البلد الآن تحدي إعادة الإعمار بعد الصراع. وتطلب زامبيا إلى المجتمع الدولي مضاعفة مساعدته لأنغولا بغية معاونته على معالجة الحالات الإنسانية كإزالة الألغام وتوطين المقاتلين واللاجئين السابقين وإعادة إدماجهم. ويسعدني أن أبلغكم بأنه في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ شهدت زامبيا وأنغولا إعادة حوالي ٣٦٣ لاجئا أنغوليا من شمال غربي زامبيا إلى وطنهم، وذلك تحت رعاية برنامج إعادة الطوعية إلى الوطن التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وكانت هذه بداية جيدة للبرنامج، ولكن هناك حاجة إلى المزيد من الدعم الدولي له.

ختاما، أود أن أعيد التأكيد على ضرورة إيجاد الحلول المتعددة الأطراف للمشاكل التي نواجهها. ففي عالمنا المترابط، لا يمكن التصدي للمشكلات والتحديات التي نواجهها إلا من خلال الجهود المتعددة الأطراف والمنسقة للمجتمع الدولي.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زامبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد ليفي باتريك مواناواسا، رئيس جمهورية زامبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من ملك المغرب.

اصطُحِب جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب، إلى قاعة الجمعية العامة.

إضافة إلى ذلك، أفتخر بأن أقول إن إدارتي تقوم على أساس سيادة القانون. فلقد شرعنا، على سبيل المثال، في إجراء استعراض طموح لدستورنا حتى نتزود بوثيقة تصمد أمام اختبار الزمن. ونطلب إلى شركائنا في التعاون ومن يرجون لنا الخير دعمنا في هذا المسعى الهام.

إن هذا العام والعام المقبل - ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ - عامان هامان في حياة شعبنا. واسترعي انتباهكم إلى أربعة أحداث هامة ستقع في بلدنا خلال هذه الفترة.

أولا، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، سنحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لاستقلالنا الوطني. وبعد ذلك، في شباط/فبراير ٢٠٠٥، تستضيف زامبيا المؤتمر الأفريقي الثالث لتحقيق السلام من خلال السياحة، والذي سيُتوج باحتفال لإحياء الذكرى السنوية المائة لمولد الأمين العام السابق للأمم المتحدة داغ همرشولد، الذي لقي حتفه بطريقة مأساوية في تحطم طائرة في ندولا، زامبيا.

وفي العام المقبل أيضا، ستحتفل بلادي بالذكرى السنوية المائة لإنشاء مدينة ليفنغستون، عاصمة زامبيا السياحية وموطن شلالات فكتوريا، والمعروفة أيضا على المستوى الشعبي بوصفها مركز المغامرات في أفريقيا.

بالإضافة إلى ذلك، سنحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية المائة والخمسين لاكتشاف دكتور ديفيد ليفنغستون شلالات فكتوريا، التي هي أكبر جدار من المياه المتساقطة في العالم، والتي نسميها موسي - أو - تونيا، أو الدخان المدوي.

ويشرفني أن أدعو معاليكم، وأن أدعو مواطنيكم من خلالكم جميعا، إلى الجيء إلى زامبيا والمشاركة في هذه الأحداث.

وترحب زامبيا أيضا بمبادرات السلام على الصُعد الإقليمية والقارية والدولية الرامية إلى إنهاء الصراعات

إلا معاناة مأساوية وإعاقة للانتقال الديمقراطي والتطور التنموي والاندماج الإقليمي، فإن المجتمع الدولي مطالب بمضاعفة جهوده من أجل إحلال منطلق الحوار والتفاوض محل منطلق القوة والتدمير والحرب، وتفعيل الدبلوماسية الوقائية، إقليمياً ودولياً، بغية صون السلم والأمن في قارتنا.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب يعتبر أن الخلاف المفتعل حول الصحراء لا يزال، بكل أسف، يعيق بناء اتحاد المغرب العربي، ويعرقل الاندماج الاقتصادي الذي تتطلع إليه الشعوب المغاربية الشقيقة. وإنني لأجدد استعداد المغرب لمواصلة العمل بكل صدق وعزيمة مع الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية من أجل إيجاد حل سياسي تفاوضي ونهائي في نطاق الشرعية الدولية يضمن للمملكة المغربية سيادتها ووحدتها الوطنية والترايبية، ويكفل لسكان أقاليمها الجنوبية التدبير الذاتي لشؤونهم الجهوية في إطار الديمقراطية والاستقرار والتنمية المتدرجة.

ومن شأن هذا الحل تجنب تحول المنطقة إلى فضاء للتوتر، وتأهيلها لا لتحقيق اندماج الاتحاد المغاربي فحسب، بل وتمكين هذا الاتحاد من النهوض بدوره على الوجه الأكمل في محيطه المتوسطي، وعلاقاته مع دول الساحل الأفريقي لتحسين منطقة غرب الشمال الأفريقي برمتها من مخاطر البلقنة والإرهاب الدولي.

إن المملكة المغربية، العضو الفاعل في الأسرة الأفريقية والدولية لحريصة على مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة والمجموعة الدولية من أجل إيجاد حلول سلمية للتراعات بتطوعها للمشاركة في قوات حفظ السلام الأممية، كما هو عليه الحال في الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار، أو لإيجاد تسوية تصالحية على غرار وساطتنا لحل أزمة الدول المجاورة لنهر مانو. كما يعتر المغرب بالمساهمة في دعم الجهود الأفريقية لكسب رهانات السلم والتنمية والتقدم والحكم

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك محمد الخامس، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الملك محمد السادس:** السيد الرئيس، يسرني أن أهنيكم على انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، لما يعنيه ذلك من تقدير للقارة الأفريقية، ولدولة غابون الشقيقة، واثقا بأنكم ستواصلون جهود سلفكم، معالي السيد جوليان هنت، لتعزيز مكانة ودور الأمم المتحدة. كما أشيد بالعمل الذي يقوم به معالي الأمين العام، السيد كوفي عنان، من أجل تحقيق أهداف منظمنا، مجدداً له ثقتنا ومساندتنا الكاملتين.

إن عالم اليوم يعيش مفارقات صارخة، تنذر بعواقب وخيمة إن لم يتم بناء نظام جديد، متعدد الأطراف لمواجهتها، مما يدعونا إلى التساؤل: هل المنظومة الأممية قادرة بوضعها الراهن على تقديم حلول ناجعة لتقويم شتى الاختلالات الدولية؟ فبدلاً من أن تفرز نهاية الحرب الباردة والتطور التكنولوجي والعلمي وانفتاح الأسواق وإشاعة الأمن والرخاء، فإن العالم ما يزال يعرف صراعات مؤلمة تهدر فيها طاقات بشرية ومادية على حساب متطلبات التنمية، كما يعاني تراجعاً للقيم الإنسانية المثلى، وتصاعداً للأصوليات ونوازع التطرف والإرهاب، وتعميقاً للهوة بين شمال غني وجنوب فقير.

وتعتبر قارتنا الأفريقية الأشد معاناة لمعضلات الفقر والجماعة والتصحر والأوبئة الفتاكة والمجرة غير الشرعية وتدفق اللاجئين والترحيل القسري، التي ليس بوسع دول الجنوب بمفردها محاربتها إلا بالتنسيق المحكم، إقليمياً ودولياً، والدعم الفاعل لجهود التنمية المحلية.

وبالنظر إلى ما تخلفه هذه المعضلات من آثار كارثية لا تزيد الصراعات العرقية والتوترات والتراعات الإقليمية

العديد من الأزمات لقادرة على التدبير السلمي والحضاري للأوضاع الدولية الراهنة من خلال تفعيل إقامة هذا النظام. ولن يتأتى لها ذلك إلا بتمكينها من الوسائل الملائمة للمتطلبات الجيو - سياسية للقرن الحادي والعشرين، وتحديد آليات عملها وإصلاح هياكلها، بما فيها مجلس الأمن، بكيفية تجعل من المنظومة الأممية المتدى الأمثل للتفاوض والتفاعل بين الحضارات والأديان، ونصرة القيم الإنسانية المثلى، والأداة الفعالة لتوطيد الأمن والاستقرار، والنهوض بالتنمية المستدامة.

إن المغرب، من خلال ترؤسه لمجموعة السبعة والسبعين زائد الصين، ومشاركته في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، بما فيها مؤتمرات الدوحة ومونترري وجوهانسبرغ، قد جعل في صدارة دبلوماسيته الإسهام في بناء هذا النظام متعدد الأطراف، على كل المستويات. وسيواصل العمل على تحقيق أهداف الألفية، بالدعوة إلى التزام الدول والمؤسسات المالية والتجارية الدولية بتعهداتها. كما يؤكد المغرب التزامه بمواصلة العمل من أجل إقامة نظام جديد متعدد الأطراف، قائم على العدالة والشرعية الدولية، والتضامن والإنصاف في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، والفعالية والدينامية في أداء المنظومة الأممية لمهامها.

وهذا هو سبيلنا إلى توطيد الثقة في منظمة الأمم المتحدة، باعتبارها الضمير الحي للإنسانية، وقطب الرحي لنظام عالمي جديد، عماده السلم والأمن الشامل، والتنمية المشتركة، في ظل المساواة والتسامح والديمقراطية والإخاء.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر ملك المغرب على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

القويم. وذلك ما تطمح إليه مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) التي ندعو المجتمع الدولي إلى دعمها، لأن أهدافها الطموحة تتجاوز طاقات البلدان الأفريقية وتحتاج إلى موارد هامة، بما في ذلك إيجاد حلول سخية وناجعة لمعضلة الديون، كما بادر المغرب إلى ذلك.

وبنفس الإرادة الصادقة، سنواصل التعاون مع المجتمع الدولي لإيجاد حل دائم وعادل وشامل للتزاع العربي - الإسرائيلي، في نطاق الشرعية الدولية، يضمن انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة، وإقامة دولة مستقلة وقائمة بذاتها، عاصمتها القدس الشريف، تعيش في أمن ووثام جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، مؤكداً، بصفتنا رئيساً للجنة القدس، استعدادنا الدائم لانتخاذ ما يمكن من مبادرات، ودعم جميع الجهود الخيرة لإحلال السلام في هذه المنطقة؛ مجددين التحذير مما قد يترتب من عواقب وخيمة على المس بالقدسات الدينية.

كما يدعو المغرب إلى بذل أقصى الجهود كي يتجاوز العراق الشقيق ظروفه العصيبة، وإلى مساندة حكومته المؤقتة لتوفير الاستقرار والأمن للعراقيين، وهئية المناخ للحوار الجاد ولتنظيم انتخابات تمكن الشعب العراقي بكل فئاته من اختيار مؤسساته بكل حرية واطمئنان.

ولا سبيل أمام المجموعة الدولية لمواجهة تحديات المنعطف التاريخي الذي تجتازه إلا بتفعيل وتحديد النظام متعدد الأطراف. وإذا كانت شعوب المعمورة قد أدركت بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، ضرورة وجدوى إقامة منظومة أممية لضبط العلاقات الدولية، في ظل القانون والشرعية؛ فإن ما يعيشه العالم من صراعات وحروب اقتصادية شرسة، وعرقية وعقائدية متطرفة، ومن مخاطر إرهابية خفية أو معلنة، لن يعالج بإقامة منظومة أممية بديلة. وإني لوائق أن منظمة الأمم المتحدة، التي ساهمت في حل

وبالنسبة لبلدان مثل بلدنا، يتيح الاندماج في المجتمع العالمي فرصاً يُحرم منها المجتمع المغلق. ونحن نرى أن الاندماج في المجتمع الدولي يوفر إمكانيات للنمو ولإيجاد مجال لجهودنا، ونشعر بأن هذا هو المصير الذي لا مفر منه لنا جميعاً. وتحتاج البلدان إلى الحرية، والسلام، والأمن، واحترام القانون الدولي؛ وعلى أساس الاحترام التام للمعاهدات، ينبغي لنا العمل تجاه بناء نظام عالمي مشترك.

ولا يمكن تحقيق الاستقرار إلا من خلال الحكم الذي تُمثّل في إطاره كل المصالح. ولذلك، هناك أصوات ترتفع في مختلف البلدان بغية تأكيد أمر بديهي: ما من أحد يمكن أن يعطي العالم الجديد شكله إلا من خلال الاتفاقات والمفاوضات. فتعقيد المجتمع البارز إلى الوجود أمام أعيننا أكبر من أن يعالج بطريقة مركزية ذات قطب واحد.

بالطبع، لن يتحقق شيء يذكر إذا لم ينظم كل بلد داره، في نفس الوقت، وبدون العدل والتضامن ومراعاة حقوق الإنسان، لا يمكن أن يكون هناك حكم مستقر ونافع حقاً في مجتمعاتنا في الأجل المتوسط. ولذا إنني أعتقد أن من مسؤولية كل مجتمع من مجتمعاتنا تطبيق مبادئ الأمم المتحدة وجعلها حقيقية واقعية. وعلينا واجب أخلاقي لنكون فعالين ومؤثرين في تحقيق تلك الأهداف والمثل.

ولكن من الواضح أن العولمة تشمل أيضاً جوانب سلبية يمكن أن تؤثر علينا جميعاً. فاليوم نحن مبتلون بشروط عامة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة؛ والاتجار غير المشروع بالبشر، والأسلحة والمخدرات؛ وغسل الأموال المرتبط بتلك الأنشطة.

ولا شيء يعارض مبادئنا أكثر من الإرهاب، وهو قوة شريرة فعليه من قوى العولمة. وعليه، فإن شيلى أسهمت، هنا في الأمم المتحدة، من خلال جهودها في رئاسة لجنة مجلس الأمن المعنية بالجزءات المفروضة على

**خطاب السيد ريكاردو لاغوس إسكوبار، رئيس جمهورية شيلى**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية شيلى.

اصطحب السيد ريكاردو لاغوس إسكوبار، رئيس جمهورية شيلى، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ريكاردو لاغوس إسكوبار، رئيس جمهورية شيلى، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس لاغوس إسكوبار** (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن ارتياحي لأن أرى السيد بينغ يتراأس هذه الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة وأتمنى له كل النجاح في رئاسته.

منذ التوقيع على ميثاق سان فرانسيسكو، وقبل ذلك خلال فترة عصبة الأمم، ظلت شيلى ملتزمة التزاماً راسخاً تجاه المجتمع الدولي، والتعاون المتعدد الأطراف، وبأفضل قيم السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان التي تمثلها هذه المنظمة. وظلت شيلى تشارك بنشاط في المنظومة الدولية لأننا نؤمن بأن أسلوب الحكم على المستوى العالمي امتداد منطقي للنظام المؤسسي الذي حققته كل دولة ويمكن أن تعرضه في هذا الحفل العالمي.

وبينما كانت مهمتنا الرئيسية في القرن الماضي هي وضع قواعد التعايش والسلوك في المجتمع الدولي، فإن تلك المهمة اليوم، ونحن نواجه تحديات القرن الحادي والعشرين، أصبحت في رأينا أكثر إلحاحاً ولا مفر منها. وأمامنا اليوم مجموعة متنوعة من الفرص الإيجابية، من جهة، والمخاطر المعقدة، من الجهة الأخرى.

قوة إسبانية/مغربية مشتركة، لقيادة فريق أول برازيلي، وممثل الأمين العام مواطن شيلي.

وإذا أردنا تعزيز تعددية الأطراف، فإن إصلاح الأمم المتحدة يصبح ضروريا بصورة متزايدة. فمُثلها ومقاصدها التأسيسية لا تزال صالحة ولكن، كما لاحظ عدد من المتكلمين هنا، كان نظام القوى الذي بُنيت عليه المنظمة في بدايتها يناسب عالما مختلفا جدا عن عالم اليوم. ونحن لا نحتاج إلى توسيع مجلس الأمن لجعله أكثر ديمقراطية فحسب؛ بل نحتاج أيضا إلى إصلاح شامل يرافق ذلك. وفي الحقيقة إن الأمم المتحدة تحتاج إلى التخصص، وليس انتشار المؤسسات المتشابهة. إنها تحتاج إلى مزيد من المساءلة ونظام توظيف أكثر شفافية. وتحتاج إلى الاستفادة القصوى من كل سنت تنفقه. فالعديد من دولنا تقوم بتلك التغييرات أو ما يماثلها في نظمها العامة. ويمكن للأمم المتحدة أن تتفوق علينا في ذلك المجال؛ فهذا يمثل تحديا للمنظمة ولكل دولة من دولنا.

وقد سنحت لي فرصة لتبادل الأفكار مع بعض أعضاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. ولهذا، فيإني مقتنع بأن الفريق سيقدم إلى الأمين العام توصيات تستهدف تعزيز مجالين رئيسيين هما: أولا، الحصول على التزام سياسي يؤكد من جديد قيم ميثاق الأمم المتحدة؛ وثانيا، تعزيز المنظومة لتمكينها من التصدي للتحديات والاستفادة من الفرص التي يتيحها عالم أصبح أكثر عالمية مما كان عليه قبل ٦٠ عاما.

إن العالم يحتاج إلى أمم متحدة أكبر وأفضل. فنحن نشهد أزمات إنسانية لا يمكن قبولها، مثل الأزمة في دارفور، السودان؛ ونواجه تدهورا مطردا في آفاق السلام في الشرق الأوسط؛ والهجمات الإرهابية، مثلما حدث في بيسلان، روسيا، وأمام مبنى السفارة الأسترالية في جاكارتا، إندونيسيا.

القاعدة/الطالبان ولجنة مكافحة الإرهاب، وهما أدواتان رئيسيتان للمجتمع الدولي لشن هذه الحرب. وللعولمة أيضا آثار سلبية متعددة على البيئة وهي تزيد من تهيش ملايين البشر في المجتمعات أو حتى القارات التي لا تستطيع الاندماج في الاقتصاد العالمي والمجتمع العالميين.

وبلدان مثل شيلي، إذ تواجه ذلك الواقع ذا الجوانب المشرقة والمظلمة، لديها مصلحة في المساعدة على تحسين الجوانب الإيجابية للعولمة والتخلص من جوانبها السلبية. ولكن كيف نحول تلك الأهداف إلى حقيقة واقعة؟ إننا نرى أن أفضل طريقة لإرشاد جدول أعمال العولمة هي من خلال تعددية الأطراف. أن لكل بلد من البلدان مصلحة في تعزيز تعددية الأطراف ومهمة وطنية للوفاء بها.

وشيلي، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، تولت مسؤوليتها تجاه المجتمع الدولي وسعت إلى العمل في اتساق مع قيمنا وقناعتنا. ففي السنة الماضية قلنا، فيما يتعلق بالعراق، إن الأمم المتحدة هي وحدها التي يمكن أن تعطي الشرعية اللازمة لاستخدام القوة وللتصدي بطريقة فعالة وموحدة لمهددات السلام الناشئة من ذلك البلد. ولذلك السبب، ولنكون متسقين مع التزامنا بتعددية الأطراف، قلنا نعم للأمم المتحدة عندما طلب مجلس الأمن وجود قوة مؤقتة متعددة الجنسيات في هايتي. وتفاعلنا في تضامن فأرسلنا، في أقل من ٧٢ ساعة، قوة عسكرية ومساعدة إنسانية.

وأثبتنا أن منطقتنا قادرة على تولى المسؤوليات اللازمة لضمان السلم والأمن الدوليين. ومنذ عهد استقلالنا الوطني لم يسبق لقوات من مختلف بلدان أمريكا اللاتينية أن عملت بشكل جماعي ومستقلة عن الدول الكبرى في بعثة لحفظ السلام في أحد بلداننا. واليوم في هايتي، تخضع القوات المقدمة من عدد من بلدان أمريكا اللاتينية، بعد أن أكملت

الحررة، مثلا، مع أكثر البلدان الصناعية تقدما والتوصل إلى اتفاقات مفيدة للجانبين. واليوم، فإن اتفاقات التجارة تغطي ثلثي صادراتنا، وأكثر من نصفها معفى من التعريفات بالفعل. ولم تكن هذه مسألة هينة؛ فهي تتطلب وقتا وتحضيرا وصبرا. ولم لا نقول ذلك؟ إنها تنطوي على قدر من الصراع مع البلدان الأكثر تقدما. فاتفاقات التجارة، في حد ذاتها، لا توفر حلولاً لعدد من المسائل التي لا يمكن حلها إلا على المستوى المتعدد الأطراف.

ولهذا السبب، نحتاج إلى ختام ناجح لجولة الدوحة، فثمة مسائل حاسمة على المحك، عجزنا عن حلها عن طريق المفاوضات الثنائية. وهناك، علينا أن نجد حلاً لمسألة مكافحة الإغراق، ووضع المنتجات الزراعية والمنسوجات المدعمة، والمسائل المعقدة مثل ما يتصل بالملكية الفكرية، وكيفية التصدي للأوبئة باستخدام عقاقير رديفة أو منخفضة الكلفة. تلك مسائل ذات طابع متعدد الأطراف، ولذلك علينا أن نتعامل معها في إطار متعدد الأطراف، ولا بد أن نكون أقوياء - نحن، البلدان التي تفهم أننا سنعمل على وضع قواعد أكثر إنصافاً للتجارة.

وفي هذا الصدد، فإن الإدراك السليم أجدى من التزمّت الفكري. ولا يمكن لأحد أن يطلب من الآخرين أن يتخلوا عن مصالحهم الأساسية، ولا يمكن كذلك توقع أن يرضى أحد بنتائج غير عادلة. ولهذا، فإن الاندماج في المجتمع العالمي هو أشبه بالسلم الذي يتكون من عدة درجات. والمهم ألا نفقد الشعور بالتقدم - التقدم نحو تجارة حرة ولكن عادلة؛ ونحو التدفق الحر لرؤوس الأموال، ولكن بدون نهب؛ ونحو التوسع الثقافي، وليس تدمير كل ما هو محلي: أي جذورنا، ومن نكون، هوياتنا؛ ونحو تبادل الأفكار، ولكن دون تحجر الفكر - باختصار، نحو التعددية، حتى يمكن لنا جميعاً أن نكون أفضل.

وفي مجلس الأمن، أيدت شيلي انتقال السيادة الوطنية إلى شعب العراق، ونأمل أن تجري الانتخابات في موعدها المقرر في كانون الثاني/يناير القادم. وفي حالة أفغانستان، كانت المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة أساسية في التحضير للانتخابات المزمع إجراؤها في أوائل تشرين الأول/أكتوبر.

والعالم الذي نطمح إليه سيكون أفضل وسيعكس مزيداً من التضامن بالمشاركة الفعالة من جانب المواطنين. وبهذه الروح، سوف نستضيف في شيلي في العام المقبل المؤتمر الوزاري الثالث لمجتمع الديمقراطيات.

وبالمثل، إننا مقتنعون بأن العولمة لن تكون أفضل إلا إذا اعترّف بالمجتمع المدني باعتباره أحد العناصر الفاعلة في هذه العملية. وهذا الاعتبار عامل حاسم في العمل ضد الجوع والفقر، الذي دعونا إليه - إلى جانب زعماء إسبانيا والبرازيل وفرنسا والأمين العام - كإسهام فعال في تحقيق أهداف الألفية.

لقد فرضت علينا جلسة أمس تحدياً كبيراً: أن تكون لدينا أجوبة محددة في غضون ١٢ شهراً، أي قبل موعد انعقاد الدورة التالية للجمعية العامة. وبعض الإجراءات المقترحة يتوقف على قرارات الحكومات؛ والبعض الآخر هو من مسؤولية المنظمات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني - لا سيما المنظمات غير الحكومية، وقطاع الأعمال، والنقابات والجامعات. ونقولها بوضوح: إن الوقت قد حان لكي نسلم، عملياً، بأن الاحتكار الحصري للدول أو الحكومات في المجال الدولي قد انتهى؛ وأن الجميع مطالبون بالمشاركة.

والسؤال هو ما إذا كان الإصلاح ممكناً. ما الذي سيحمل الأقوياء على التخلي عن بعض قوتهم؟ إن تجربتنا المتواضعة قد بينت لنا أنه يمكن التفاوض بشأن التجارة



**الرئيس كيرشنر** (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، وأن أثنى على الرئيس السابق، السيد جوليان هنت، على العمل الذي قام به. كما أود أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا لجهود الأمين العام، السيد كوفي عنان، من أجل توطيد السلام وتعددية الأطراف.

لقد جئنا من الجنوب لنجدد العزم على المشاركة النشطة في جهود الأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية الاقتصادية والقضاء على الجوع والفقر. وبلدي يعرب عن الامتنان لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تصديقها على شغل الأرجنتين لمقعد في مجلس الأمن عن تلك المجموعة الإقليمية باعتبارها عضواً غير دائم العضوية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وهناك، ستؤكد جمهورية الأرجنتين مجدداً استعدادها لتعزيز التوافق في الآراء بغية تدعيم القانون الدولي والسلم والأمن الدوليين. تلك هي القيم التي نقرها بالديمقراطية التمثيلية واحترام حقوق الإنسان، وإيجاد نظام عادل للتجارة العالمية، وتوزيع أفضل لعوائد العولمة وإضفاء الديمقراطية على عملية اتخاذ القرارات في المنظمات الدولية.

وعلى الأمم المتحدة أن تعزز نفسها وأن تمضي قدماً في إرساء قواعد وإجراءات سليمة لضمان السلم والأمن الدوليين.

وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير يمكن أن يؤدي دوراً رئيسياً في هذا المجال. وينبغي مناقشة مقترحات الفريق على النحو اللائق والاتفاق عليها من أجل تنفيذ قرارات ملموسة تعبر عن مختلف وجهات النظر وتخدم مصالح كل الدول الأعضاء.

ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد بديل مقبول للعمل المتعدد الأطراف. فمن خلال المناقشة الجماعية وتوافق الآراء

لقد حاولت أن أتشاطر مع الجمعية رؤية ومسؤوليات بلد من الجنوب - بلد منفتح على بقية العالم ومرتبطة بها. وتجربتنا المتواضعة علمتنا أنه من الضروري أن تعزز تعددية الأطراف باعتبارها النهج الوحيد ذي المشروعية اللازمة لكفالة العولمة التي لا تستثني أحداً وتجسد التضامن - العولمة ذات الوجه الإنساني، كما قلنا هنا آنفاً.

وفي الختام، فإن عالم اليوم يتطلب وجود أمم متحدة أكبر وليس أصغر، ويتطلب قدراً أكبر، وليس أقل، من تعددية الأطراف. وتجربتنا علمتنا أن بمقدورنا أن نجعل حلمنا المشترك حقيقة - ذلك الحلم الذي راودنا قبل ٦٠ عاماً في سان فرانسيسكو، لكنه يلزمنا الآن بمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين التي بدأت تتكشف أمامنا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية شيلي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ريكاردو لاغوس إسكوبار، رئيس جمهورية شيلي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب فخامة السيد نستور كيرشنر، رئيس جمهورية الأرجنتين**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية الأرجنتين.

اصطحب السيد نستور كيرشنر، رئيس جمهورية الأرجنتين، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نستور كيرشنر، رئيس جمهورية الأرجنتين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

ونتيجة لذلك، ومن منطلق فهمنا لكون السلم والتنمية يعزز كل منهما الآخر، يجب أن نعمل ضمن إطار متعدد الأطراف يعزز الأنظمة الاقتصادية الوطنية والدولية التي تركز على مبادئ العدالة والمساواة والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمسؤولية والإدماج الاجتماعي. والتزامنا بالسلم وتعزيز الديمقراطية في العالم يقتضي القيام بعمل حاسم، عمل يجعل مكافحة الجوع والأمية والمرض أمرا ممكنا. فهذه الظواهر تُضعف استقلالية الناس وكرامتهم وتجعل من الصعب عليهم ممارسة حقوقهم الكاملة كمواطنين.

إن الاجتماع الثالث لوزراء الصحة والبيئة في البلدان الأمريكية، المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، والذي نعد له، سيعمل على تقييم امتثالنا للأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة وستُقدم نتائجه إلى مؤتمر قمة رؤساء دول الأمريكتين، الذي سيعقد في الأرجنتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

إننا نعلم أن المشاكل المرتبطة بالتفاوت والفقير لا يمكن حلها بالسياسات الاجتماعية القائمة على المساعدة البحثية. وحتى عندما تكون الخطط والبرامج التي تقدم المساعدة مصدرا ضروريا، ينبغي أن نتجنب نمو المجتمعات المنقسم بين من يعملون ومن يتلقون المساعدة. وفي هذا الإطار، من الأهمية أن يظهر العمل بصورة بارزة في جدول الأعمال الدولي، وأن يُربط بالحرية والعدالة والأمن والحماية، مع مراعاة أنه الوسيلة الرئيسية للاندماج الاجتماعي.

إن النمو الاقتصادي مطلب أساسي ضروري، ولكنه وحده لا يكفي لمعالجة البطالة والمعدلات المرتفعة لانعدام الأمن الوظيفي والعمل في القطاع غير الرسمي التي تحرق بالمجتمعات. وفي الماضي القريب، عاش العديد من بلداننا فترات من النمو القوي بمعدلات منخفضة في مجال خلق

وحدهما يمكن لأغلبية البلدان أن تضمن العمل الحقيقي. ويجب أن تنبع الشرعية الوحيدة لاستخدام القوة من قرارات مجلس الأمن. ولهذا نؤيد الجهود المبذولة لإضفاء شفافية أكبر على مجلس الأمن، ومشاركة المجتمع الدولي في قراراته، من دون أن يعني زيادة الامتيازات الحالية أو استحداث فئات جديدة.

وينبغي أن يكون عمل المجلس مبتكرا وأن يعبر عن الإرادة السياسية للمجتمع الدولي، مع الإقرار دائما بأن المسؤولية الرئيسية عن تفادي الصراعات تبقى دائما على عاتق الأطراف المعنية.

إننا ندين بشدة أعمال الإرهاب الدولي والجرائم المتصلة به التي تركت أثرا عميقا في ذاكرة شعب الأرجنتين وأمم أخرى من العالم، مما يوجب جعله أولوية قصوى. وفي هذه الحرب على الإرهاب نحن بحاجة إلى المشاركة والتعاون النشطين من المجتمع الدولي بأسره، على أساس احترام القانون الدولي.

ثمّة علاقة ضرورية بين احترام حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب. ويجب أن نحافظ على التوازن بين الدفاع الضروري واحترام حقوق الإنسان. ولكي نتصدى للإرهاب بنجاح، يجب أن نكفل الشرعية من خلال كسب تأييد الرأي العام الدولي. ووفقا لهذا المنطق، تتجاوز هذه المكافحة حدود رد الفعل العسكري البحث والأحادي الجانب في غالبيته.

إن التهديدات الموجهة للسلام تنبع، في رأينا، من أعمال الإرهاب الإجرامية وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ومن الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان وغياب المشاركة السياسية الديمقراطية. ولكن الاستقرار والأمن يضر بهما أيضا الجوع والفقير المدقع، والإقصاء الاجتماعي، والجهل والأمية، وانتشار المرض والأوبئة، والإتلاف الدائم للبيئة.

البلدان. ومن أجل تنمية هذه البلدان وتطوير النظام المالي الدولي نفسه، من الأهمية التأكيد على فكرة أن النمو الاقتصادي هو العنصر المتغير المركزي والحاسم عندما يتعلق الأمر بالقدرة على التسديد وتحمل الدين.

وخلال الأزمات المالية الدولية التي حدثت مؤخراً، ارتكبت وكالات التمويل المتعددة الأطراف سلسلة من الأخطاء في محاولتها حل هذه المشاكل. فالحلول التي اقترحت امتدت إلى بلدان أخرى، وهو ما زاد كثيراً من حدة مشكلة الجوع والفقير.

وحالة الأرجنتين مثال على ذلك. فبعد أن طبقت طوال عقد التسعينات الصيغ المقترحة من الوكالات المالية المتعددة الأطراف، مرت البلاد بأزمة مالية لا يزال حلها غير مكتمل. وفي عام ٢٠٠٢، ارتكبت صندوق النقد الدولي خطأ فادحاً في تشخيصه للمشكلة أدى إلى أخطاء كبيرة في التقديرات وتوصيات سياسية رديئة.

وبحكم آخر تجربة لنا، وبسبب تجربة المديونية، انتهينا إلى أنه يجب أن نتيح مهلة أكبر للسلطات الوطنية. إننا بحاجة إلى علاقة مختلفة مع صندوق النقد الدولي، علاقة تحايي الحلول التي تنسق مع قدرة البلد على الدفع وتحمل الدين على المدى المتوسط والمدى الطويل، وتعزز مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والجوع والبطالة.

ويجب أن نشجع إعادة صياغة أساليب المحاسبة المالية في أغلب البلدان، وخاصة في المنظمات المالية الدولية، بهدف فصل الاستثمار في الهياكل الأساسية عن الإنفاق الجاري في حساب الفوائض.

ونحن نعلم أن الفوائض المالية ضرورية لاستقرار الاقتصادات واحترام الالتزامات تجاه المجتمع المالي الدولي، ولكن يجب أن يفهم أنه لا يوجد فائض يمكن الدفاع عنه. فعندما تتحقق فوائض، بفضل إنهاء الاستثمار في البنية التحتية

فرص العمل، ومستويات مرتفعة لتركز الدخل، وزيادة كبيرة في الفقر. وهذا دليل واضح على العودة الخاطئة للأسطورة القائلة إن للنمو الاقتصادي آثاراً اقتصادية تدريجية. وبالتالي، من الأهمية لنا أن ننتهج سياسات فعالة تنشط قطاع الأعمال والاستثمار الإنتاجي وتعطي الأولوية لإيجاد فرص عمل كريمة، ضمن نموذج جديد يمنح التغيير الاقتصادي مكوناً أخلاقياً قوياً. ففرص العمل الكريمة أداة أكثر فعالية لضمان التقدم المادي والبشري وينبغي أن تصبح هدفاً للمجتمع الدولي خلال العقد المقبل.

الظروف المؤسسية التي من شأنها أن توفر فرص العمل لها طابع متنوع وتعتمد على السياق المحدد لكل بلد. ولكن التدابير الحمائية التي تقيد التجارة، خاصة في القطاع الزراعي، تعيق في البلدان النامية قدرة الحكومات الديمقراطية على تلبية المطالب المشروعة لمجتمعاتها بخلق فرص العمل. فالعالم المتقدم ينفق أكثر من ٣٠٠ بليون دولار سنوياً على إعانات الإنتاج، وهذا رقم يبلغ ستة أضعاف المعونة المباشرة التي يعطيها للبلدان الفقيرة. وتختسر أفقر البلدان ما يقرب من ٤٠ بليون دولار سنوياً من خسارتها للصادرات بسبب الحمائية الزراعية المطبقة في البلدان الصناعية.

لا بد أن يتغير العالم وكذلك موقف البلدان المتقدمة إذا أردنا تغيير الأوضاع. فلا يمكن إدامة نظام سياسي أو خطة اقتصادية مع المستويات الحالية الخطيرة للفقير والتفاوت. وهذا شيء ليس في مصلحة أية مجموعة معينة من البلدان، وهو لن يعزز السلم والأمن حول العالم.

علاوة على ذلك، هناك مشكلة الديون الخارجية المفرطة، والتركيبية الحالية للآليات المالية الدولية والدور الذي تؤديه منظمات التمويل المتعددة الأطراف. إن عقد التسعينات، بتجاوزاته المالية على الصعيد العالمي، شهد تضخم الديون، التي كانت في الأصل ضخمة، لعدد كبير من

والشرطة في عمليات حفظ السلام، وتشارك الأرجنتين الآن في ثماني عمليات من عمليات حفظ سلام الـ ١٦ الحالية.

تكتسي بعثة الأمم المتحدة للاستقرار في هايتي التي أنشئت مؤخرا أهمية خاصة. وهي البعثة الوحيدة اليوم التي أنشأها مجلس الأمن على تراب الأمريكيتين. وقد تعهدت المنطقة بمساعدة أفقر بلد في الأمريكيتين على العودة إلى درب النمو والحرية وضممان الديمقراطية بوصف ذلك أفضل سبيل لكفالة الكرامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

وفي ذلك الصدد، تؤكد الأرجنتين مجددا على موقفها المبدئي القائم على الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي. ويفسر تاريخ الأرجنتين الموقف الراسخ لحكومتها بشأن قضية، أصبحت الآن جزءا من كرامتها بوصفها أمة ديمقراطية.

إن النزاعات الدولية يجب تسويتها بالوسائل السلمية. وقد قررت الأمم المتحدة، عن طريق قرارات مختلفة للجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، أن مسألة جزر مالدينا وجورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية هي حالة استعمارية خاصة، يجب حلها من خلال المفاوضات الثنائية بين بلدي المملكة المتحدة. وقد أعربت لجنة إنهاء الاستعمار عن رأيها إزاء هذه المسألة مرارا، ونحن نقدر حق التقدير جهودها من أجل تسوية هذه المسألة. ونؤكد مرة أخرى الرغبة المستمرة لبلدي في التوصل إلى حل عادل وسلمي ودائم لهذا النزاع المتعلق بالسيادة، الذي يعتبر قضية ذات أهمية كبيرة لشعب الأرجنتين. ونحث المملكة المتحدة على أن تمتثل بسرعة لنداء المجتمع الدولي باستئناف المفاوضات.

المادية والاجتماعية، يؤثر ذلك سلبا على إمكانية الاستقرار السياسي والنمو، فهو يحول شيئا كان إيجابيا للبلدان إلى اختلال توازن وأمر سلب للنشاط الاقتصادي العام.

ومن مأساة البلدان المثقلة بالديون نستنتج أن الصيغ البسيطة التي تزعم أنها عالمية وقابلة للتطبيق تحت أي ظرف وفي أي وقت وفي كل مكان هي مجرد نظريات أيديولوجية تجاه مسائل ملموسة يجب حلها بواقعية ومرونة ومواقف استباقية.

إننا نتحمل المسؤولية عن انتهاج سياسات دحيلة دفعتنا إلى أسوأ ما في عالمنا. ولكن لا يكفي مجرد اعتراف وكالات الإقراض المتعددة الأطراف بأنها أخطأت في توصيتها. تمثل هذه السياسات والمطالبات بانتهاجها ودعمها. فما نحتاجه هو إصلاح هيكلية عاجل وكبير لصندوق النقد الدولي يجعله قادرا على منع الأزمات والمساعدة على حلها. وبعد أن كان الصندوق مقرضا للأموال الإنمائية، أصبح دائما يطالب بالتنازلات. وهذا توجه لا بد من تغييره. وإلا سنحصر في إصلاحات هيكلية ذات طابع نظري لا تضمن نتائجها شيئا لأي أحد، ثم تأتي سلسلة من الاستعراضات الناقدة للذات.

وريشما يتم ذلك تظل شدة الظلم تزداد في بلداننا بسبب تطبيق تلك الإصلاحات. وملايين المستبعدين الذين خلقتهم تلك الإصلاحات سييكون وستنتشر الفاقة. وستلطف عبارات الندم والاعتراف بالخطأ وسنشهد زيادة في أعداد الفقراء، إذا التفتنا ولاحظنا أوضاعهم. ولذلك السبب نقول إن وكالات الإقراض هي الأمس حاجة إلى الإصلاح الهيكلي.

بالانتقال إلى موضوع آخر، إننا نؤيد بشدة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي أنشئت من خلال الأجهزة الملائمة. وقد ضاعفنا هذا العام عدد أفرادنا العسكريين

البلدان النامية على وجه الخصوص. وانطلاقاً من اهتمامنا واقتناعاً منا بالحاجة إلى دخول بروتوكول طوكيو حيز النفاذ بسرعة، دعونا إلى عقد المؤتمر العاشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في بوينس آيرس بغية المساعدة على إعطاء زخم أكبر لجهودنا المشتركة من أجل التكيف. وآمل أن أتمكن من الترحيب بوفود الحكومات واستضافتها في الدورة الرفيعة المستوى من المؤتمر التي سأشرف بافتتاحها في بوينس آيرس.

ولذلك السبب، نهيى بالجمعية أن تظهر القدر اللازم من القوة والشجاعة والتصميم على استحداث عالم قوامه العدالة والمساواة ووضع حد للقواعد المحففة التي عادة ما تفرضها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والتي تتسبب في خلق مشاكل صعبة جدا للعديد من البلدان وفي زيادة الفقر.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الأرجنتين على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد نستور كيرشنر، رئيس جمهورية الأرجنتين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والرئيس السابق للجمعية العامة.

اصطُحِب السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى قاعة الجمعية العامة.

وفي الإطار الجنوبي، نلتزم بحماية مصالح المجتمع الدولي في أنتاركتيكا بكفالة أن تتوافق جميع الأنشطة فيها مع معاهدة أنتاركتيكا وبروتوكول مدريد الملحق بها بشأن حماية البيئة. وإن إنشاء أمانة معاهدة أنتاركتيكا في بوينس آيرس اكتمل بالفعل. ونحن ممتنون للمساعدة المقدمة من الذين ساعدوا الأرجنتين دائما كمقر للأمانة، وهذا أمر بلا شك يسهم في تحقيق الأهداف الرئيسية لنظام معاهدة أنتاركتيكا.

وبوصف الأرجنتين دولة محبة للسلام وملتزمة بتعددية الأطراف، فقد أيدت دائما تسوية النزاعات من خلال المفاوضات والحوار، بما يتفق مع الإنصاف والعدالة. وفي ذلك الصدد، يؤيد بلدنا تماما تحقيق سلام دائم ثابت في الشرق الأوسط، على أساس حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي دولة مستقلة قادرة على البقاء، وعلى أساس حق إسرائيل في الوقت نفسه في العيش في سلام مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ونأمل أن يستأنف الطرفان المفاوضات بغية تسوية خلافاتهما وأن يمتثلا للالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق - خطة تعتبرها الأرجنتين، ومعها سائر المجتمع الدولي، أفضل طريقة لتحقيق سلام دائم وعادل في المنطقة.

وتؤيد الجمهورية الأرجنتينية تحقيق هدفي تخفيض مستوى الفقر والجوع وتوفير المياه الصالحة للشرب والنظافة الصحية، واللذين كانا الموضوعين الرئيسيين لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ بعد عشر سنوات من مؤتمر ريو دي جانيرو المعني بالبيئة والتنمية.

إن حماية الغلاف الجوي تحظى باهتمام خاص لدينا، لا فيما يتعلق بطبقة الأوزون فحسب، ولكن أيضا فيما يتعلق بجميع الإجراءات المطلوبة لتقليل تغير المناخ وللمساعدة على التكيف مع التغيرات التي تحدث بالفعل - والتي هي السبب في الأحوال الجوية القاسية التي تؤذي

لا سبيل إلى نكران أنه تم إنجاز عمل لافت منذ أن جعلت المجموعة الدولية من مكافحة الإرهاب أولوية مطلقة. إلا أنه رغم ما تم بذله من جهود واستعماله من وسائل، يبقى القيام بالكثير في هذا الميدان، وينبغي، على الخصوص، التعجيل بالاصطلاح على تعريف مشترك للإرهاب، لوضع الكفاح المشروع الذي تخوضه الشعوب ضد الاحتلال الأجنبي في منأى عن الخلط، ولوضع حد للانحرافات والتلاعبات التي تلصق بالإرهاب بمنطقة جغرافية معينة أو بديانة من الديانات، أو بثقافة أو حضارة بعينها. ومن ثم تصبح صياغة اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب أكثر أهمية وإلحاحا من أي وقت مضى، علما بأننا ما فتئنا نطالب بها منذ أكثر من عشر سنوات.

إن النزاع الدائر في الجوار المباشر للجزائر، منذ ما يقارب الثلاثين سنة، بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية كان ويظل مشكلة تتعلق بإهاء الاستعمار لم يستكمل حلها. لقد أكدت منظمة الأمم المتحدة منذ زمن بعيد وبشكل جلي بأن الصحراء الغربية أرض غير مستقلة تخضع لأحكام القرار ١٥٤١ (٢٠٠٤) على غرار ما كان الحال عليه آنذاك بالنسبة لبروني دار السلام وسورينام وبلير وتيمور الشرقية وخطة السلام التي أقرها مجلس الأمن بالإجماع يتضمن إطارا لتسوية عادلة ونهائية من خلال ممارسة الشعب الصحراوي بكل حرية حقه الثابت في تقرير المصير.

لقد قدمت الجزائر، في سعيها إلى إيجاد حل مرض، دعمها الثابت للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ولبعوثه الشخصي، السيد جيمس بيكر، الذي يستحق من منظمنا كل التنويه والإجلال لقاء ما بذله من جهود دؤوبة. وستواصل الجزائر مساندتها لخطة الأمم المتحدة للسلام والترحيب بالإسهام في تطبيقها، حرصا منها على تعزيز الاستقرار في منطقتنا وتوطيد التضامن بين شعوبها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس بوتفليقة:** السيد الرئيس، يغمري شعور أفريقي خالص بالاعتزاز، من معرفة أن السيد جان بينغ يرأس الجمعية العامة هذه. وإني لكلي إيمان بأن شيمه الإنسانية وخبرته الواسعة تشكل ذخرا نفيسا لمنظمة الأمم المتحدة في هذا السياق الدولي العكر المضطرب، الذي يدعواها إلى الاضطلاع بدور أكثر حضورا، وفقا لما تمليه مهمتها، ولما تنتظره منها شعوب العالم كافة.

ولكي تضطلع منظمة الأمم المتحدة على أتم وجه بالمهام والمسؤوليات المنوطة بها، بات لزاما عليها أن تواجه مطلب تعديل هياكلها وآلياتها وإعادة تكييفها وإصلاحها بما يمكنها من تعزيز قدرتها العملية.

لا تزال شتى عوامل التأزم تطبع الوضع الدولي، في حين تظهر مصادر جديدة لزعة الاستقرار، وللتوجس مما قد تجبل به الأيام.

فلا بد من الإقدام على مقاربة شاملة بالنظر إلى تداخل وتشابك هذه المسائل على كافة الأصعدة، من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. ذلك أن الأمن أصبح اليوم، أكثر من ذي قبل، كلا لا يتجزأ، وأنه لا يمكن تصوره دون مكافحة حازمة للإرهاب. وأنه لا يمكن أن يغفل ضرورة مضاعفة الجهود من أجل تسوية النزاعات والوقاية منها. وأنه لا يمكن أن يتغاضى عن حتمية ترقية تنمية عالمية متوازنة ومنصفة ومستدامة. وإنه لا بد له، في الأخير، من الارتكاز على حوار حقيقي بين الأديان والثقافات والحضارات.

مواجهتها دون دعم من المجتمع الدولي ودون دعم من منظمة الأمم المتحدة بطبيعة الحال.

لقد أخذنا على أنفسنا في مطلع هذه الألفية أن نتصدى للتحديات التي ذكرناها والتي كنا نريد مواجهتها معا من خلال شراكة عالمية مسؤولة. فهل يمكننا صراحة الاكتفاء بالنتائج الهزيلة التي حققناها؟ إننا نأمل أن يكون مؤتمر قمة سنة ٢٠٠٥، الذي سيتزامن مع الذكرى الستين لميلاد منظمة الأمم المتحدة، مناسبة تؤكد فيها التزاماتنا وتتخذ الإجراءات الجريئة التي لا بد منها ونجسدها ميدانيا من أجل استتصال شأفة الفقر والفاقة والحرمان وترقية التنمية المستدامة وضمان السلم والأمن والاستقرار لكافة الشعوب.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

#### البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

##### المناقشة العامة

**خطاب يلقيه السيد جونيشيرو كويزومي رئيس وزراء اليابان**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء اليابان.

اصطحب السيد جونيشيرو كويزومي، رئيس وزراء اليابان، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أرحب بفخامة السيد جونيشيرو كويزومي، رئيس وزراء اليابان، وأدعوه لإلقاء خطابه أمام الجمعية العامة.

ولا بد لي أن أعيد التذكير، في هذا المقام، بأن الجزائر لا يمكنها، ولا تريد أن تحل محل شعب الصحراء الغربية في تقرير مستقبله. وكل محاولة لإدراج مسألة الصحراء الغربية ضمن سياق آخر غير سياق استكمال عملية إنهاء الاستعمار المنوطة مسؤوليتها بالأمم المتحدة، لا يمكن أن تؤدي إلا إلى الفشل وإلى تأجيل الحل النهائي.

في القارة الأفريقية يجري بذل جهود مكثفة في إطار الاتحاد الأفريقي من أجل ضمان السلم والأمن، وهي جهود تفتح آفاقا حقيقية أمام تسوية النزاعات الإقليمية، وتبذل بوحى من تصميم أفريقيا الراسخ على الدخول في عهد جديد يسوده الاستقرار والأمن والتقدم.

والظروف الآن مواتية أكثر من أي وقت مضى لإقامة شراكة حقيقية متوازنة وعميمة الفائدة بين أفريقيا وشركائها من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وثمة تحول واعد في هذه العلاقات بدأ يأخذ بُعدا وشكلا وقواما. وهذا إنما يبين أهمية مواصلة وتكثيف الجهود حتى يكون النجاح حليف أفريقيا في مسعى السلم والتنمية والتكامل الذي باشرته بكل حزم.

لقد أصبح مسار السلام في فلسطين المحتلة في مأزق أكثر من أي وقت مضى. وذلك بحكم تلاشي فرص التوصل إلى حل عادل ونهائي للنزاع الإسرائيلي العربي نتيجة للقمع الوحشي المسلط على المدنيين الفلسطينيين وللهجمات المتواصلة على السلطة الفلسطينية بمؤسساتها وقياداتها، ولمواصلة سياسة الاستيطان وبناء جدار الفصل انتهاكا للقانون الدولي كما أكدت ذلك محكمة العدل الدولية، ولتنكر إسرائيل لما تعهدت به في أوسلو ومناوراتها الرامية إلى إفراغ خارطة الطريق من محتواها.

وفي نفس المنطقة، يجد الشعب العراقي نفسه في وضعية مأساوية وهو يواجه تحديات عديدة ومعقدة لا يمكنه

كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. كما أن اليابان تعمل بنشاط على تعزيز جهود أفغانستان في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويعكف الشعب الأفغاني الآن بنشاط على التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وهذه الانتخابات ستكون أهم علامة على الطريق إلى أفغانستان الجديدة والديمقراطية.

ويتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يقفوا إلى جانب الشعبين العراقي والأفغاني في جهودهما الجبارة من أجل إعادة بناء بلديهما.

إن أسلحة الدمار الشامل، والقذائف، والإرهاب، تشكل تهديدا للأمن الدولي لعالم اليوم. واليابان هي البلد الوحيد الذي تعرض للدمار النووي. ولذلك، ظلت اليابان دائما في طليعة الداعين إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وهي تأمل في تحقيق عالم آمن وخال من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اليابان تعاونت مع البلدان الأخرى من أجل منع الدول التي تشكل مصدر قلق، والأطراف التي لا تتمتع بصفة الدولة من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

ويجب علينا ألا ندع مجالاً لأن يسود الإرهاب. وفي مجال مكافحة الإرهاب، تبذل اليابان كل ما في وسعها لتعزيز التشريعات المحلية والتدابير المتصلة بذلك، وستواصل تعاونها مع البلدان الأخرى.

إن المسائل النووية والخاصة بالقذائف في شبه الجزيرة الكورية تمثل تحديا خطيرا للسلام والاستقرار في شمال شرقي آسيا وللمجتمع الدولي بأسره. وقد عقدت اليابان العزم على الاستمرار في البحث عن حل شامل للمسائل النووية والخاصة بالقذائف، ولمسألة الاختطاف، وفقا لبيان بيونغيانغ. وينبغي للمحادثات بين الأطراف الستة أن تتقدم إلى الأمام. والفوائد التي ستحصل عليها جمهورية كوريا الشعبية

**السيد كويزومي (اليابان) (تكلم بالانكليزية):**  
يكافح المجتمع الدولي اليوم لمواجهة تحديات ما كان لمؤسسي الأمم المتحدة أن يتصوروها قبل ستين سنة. فالنضال ضد الإرهاب والجهود المبذولة لضمان منع انتشار أسلحة الدمار الشامل هي مجرد أمثلة قليلة على تلك التحديات.

تابعت اليابان دوما التعاون الدولي الذي يتمحور حول الأمم المتحدة. وبما أن المجتمع الدولي يواجه تحديات جديدة، فإن على الأمم المتحدة التكيف معها ومعالجتها.

الأمم المتحدة أسست لجعل العالم ينعم بالسلم والرفاهية والعدالة. ولهذا الغرض وحدت الدول الأعضاء قواها للنهوض بالتعاون الدولي. واليابان، اقتناعا منها بأنها قادرة على الإسهام في صنع عالم أفضل من خلال قدراتها الذاتية، بذلت جهودا حثيثة لأداء دورها كعضو مسؤول في الأمم المتحدة. وأنشطتنا في العراق وأفغانستان هي خير مثال على ذلك.

ففي العراق، ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، انضمت اليابان إلى الجهود الدولية لمساعدة الشعب العراقي في كفاحه من أجل إقامة دولة الديمقراطية والرخاء. وتعاونت اليابان مع الشعب العراقي لمساعدته على تحسين حياته اليومية، ولإعادة بناء أسس الحياة العامة.

إن الأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة البناء التي تقوم بها قوات الدفاع اليابانية، والمساعدة المالية البالغ قدرها خمسة بلايين دولار تعمل في تداؤب من أجل هذا الغرض. ومن أجل تعزيز التضامن الدولي، فإن اليابان ستستضيف الاجتماع الثالث للجنة المانحين لصندوق المساعدة الدولية لإعادة بناء العراق في الشهر المقبل.

وفي أفغانستان، أدت اليابان دورا رائدا في تقديم المساعدة لجهود إعادة البناء الوطني. فقد استضافت اليابان المؤتمر الدولي للمساعدة على إعادة بناء أفغانستان المعقود في



البلدان الأفريقية الآن بتعزيز التعاون الإقليمي من خلال الاتحاد الأفريقي، وتعمل على تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

والتعاون بين مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا مهم للغاية لأن العمليتين تقومان على أساس مبادئ الملكية والشراكة. ويعتمد استقرار ورخاء أفريقيا على النهوض بالتجارة والاستثمار، بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. وستستضيف اليابان في خريف هذا العام، وفي إطار مؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا، مؤتمر التجارة والاستثمار في آسيا وأفريقيا.

إننا نشاهد في أفريقيا اليوم أزمة إنسانية جديدة. ونشارك المجتمع الدولي قلقه البالغ بشأن مسألة دارفور. وقد قررت اليابان تقديم مساعدة إنسانية بقيمة ٢١ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، تنوي اليابان تقديم مساعدة عينية للاجئين السودانيين في تشاد.

وفي شرق آسيا تم تحقيق تنمية اقتصادية ملفتة. وتعمل اليابان مع دول المنطقة من أجل بناء أساس متين لجهودها الذاتية في التنمية الاقتصادية. وتُبدل الآن جهود حثيثة في تلك المنطقة من أجل دعم بناء المجتمعات المحلية. وبناء على أساس رابطة أمم جنوب شرقي آسيا زائد ثلاثة، فقد أُيدتُ فكرة إنشاء جماعة لدول شرق آسيا.

إن اليابان مرشحة هذا العام لعضوية مجلس الأمن غير الدائمة. وإذا ما انتخبت، فإنها ستضعف جهودها من أجل أداء دور بناء وتحيدي على أساس مساهماتها العالمية.

وإذ يقف المجتمع الدولي للتصدي للتحديات التي يواجهها العالم اليوم، فإن الأمم المتحدة يجب ألا يكون دورها هامشيا. فنحن في حاجة إلى أمم متحدة قوية وفعالة. وفي الواقع، يجب أن نؤسس أمم متحدة جديدة للعهد الجديد. وأحيي الأمين العام على مبادراته المتعلقة بإنشاء

الديمقراطية من حل تسوية هذه المسائل ستكون كبيرة. ولكنها لن تجني أية فائدة من الاستمرار في برنامجها النووي.

لقد مرت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية بتجربة الانتعاش الاقتصادي الهائل بمساعدة المجتمع الدولي. وعلى أساس تجربتنا الذاتية، نعرف تماما أنه من أجل النهوض بالتعاون الدولي، فإن جهود العون الذاتي لا يستغنى عنها من أجل التغلب على الصعوبات وتحقيق مجتمع الرخاء. ولذلك، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها اليابان تقوم على أساس مبادئ الملكية والشراكة.

و يجب أن تسير جهود المحافظة على البيئة جنباً إلى جنب مع جهود التنمية الاقتصادية. واليابان في طليعة الجهد العالمي في مجالات مثل تغير المناخ وحماية البيئة.

وفي إطار التصدي لتحديات التنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، فإن اليابان ستمضي قدماً في بذل المزيد من الجهود من أجل الاستخدام الاستراتيجي والفعال للمساعدة الإنمائية الدولية، مع الإبقاء على هذه المبادئ في أذهاننا.

إن حماية وتمكين الأفراد والمجتمعات يشكّلان الأساس الذي يقوم عليه السلام والأمن الدوليان. وهذا هو السبب الذي جعل اليابان تطالب بإحلال مفهوم الأمن البشري. وعلى أساس هذه الفكرة تبذل اليابان جهوداً لتحقيق عملية انتقال سلسة من المساعدات الإنسانية إلى دعم إعادة البناء في بلدان مثل أفغانستان وسري لانكا وتيمور - ليشتي.

إنني مقتنع اقتناعاً راسخاً بأنه لن يكون هناك استقرار ورخاء في العالم إذا لم تحل مشاكل أفريقيا. وقد بادرت اليابان بعملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بتنمية أفريقيا في عام ١٩٩٣. ونظمت اليابان في العام الماضي مؤتمر طوكيو الثالث بمشاركة ٨٩ بلداً و ٤٧ منظمة دولية. وتقوم

لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ولجهود إعادة الإعمار مساعدة منها في توطيد دعائم السلام. وتضطلع قوات الدفاع الذاتي اليابانية بأنشطة إنسانية وأنشطة للتعمرير في مناطق مثل تيمور - ليشتي والعراق.

وتستمد هذه المساهمات في السلام على الصعيد العالمي جذورها من المعتقدات الأساسية الراسخة للشعب الياباني الذي يسعى لشغل مكانة مشرفة في المجتمع الدولي العامل من أجل السلام والرخاء. وأعتقد أن هذه الإسهامات تحظى بتقدير عظيم من المجتمع الدولي.

وتُظهر عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة مؤخرًا أن تحقيق السلام وترسيخه لهما أبعاد كثيرة. فتحويل السلام إلى واقع أمر يتطلب بذل جهود شاملة، تتراوح بين بناء السلام وبناء الدول. ومن هنا أصبح دور اليابان يتسم على نحو متزايد بأهمية حيوية لصون السلام والأمن الدوليين، وهذا على وجه التحديد هو الولاية المنوطة بمجلس الأمن. ونرى أن الدور الذي تؤديه اليابان يوفر أساسًا متينًا لانضمامها إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

ولكي يعكس الميثاق واقع عالم اليوم، من الضروري أيضا أن تحذف منه الأحكام الخاصة بـ "الدولة المعادية"، حيث سلمت الجمعية العامة بالفعل بأن تلك الأحكام قد عفا عليها الدهر.

ويلزم أن يكون جدول الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء أكثر توازنا.

وفي العام المقبل، سوف تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى الستين لإنشائها. وسنعقد جلسة عامة رفيعة المستوى لاستعراض التقدم المحرز بالنسبة لجميع الالتزامات الواردة في إعلان الألفية. وتحتل التنمية والأمن العالمي وإصلاح الأمم المتحدة جميعا أماكن رفيعة من جدول الأعمال. ويلزم إدخال تغييرات على جميع الجبهات. فقد

الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات، والتحديات، والتغيير. وأنا على ثقة من أن الفريق سيقدم إلى الأمين العام خطة جريئة وطموحة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة.

إن السلم والأمن، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية يتزايد تشابكها يوما بعد يوم. ويجب أن تكون استجابة الأمم المتحدة لها منسقة وشاملة. ويجب أن تتسم وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها بالفعالية والكفاءة. والتغييرات المطلوبة في جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة.

ولا بد أن يتمثل لب هذه التغييرات في إصلاح مجلس الأمن. فقد اتسع دور مجلس الأمن في الأعوام الأخيرة بشكل ملحوظ سواء في نطاقه أو في طابعه. ويجب على مجلس الأمن أن يؤدي دوره الموسع، وذلك بأقصى قدر من التعاون والمشاركة من جانب المجتمع الدولي.

وتحقيقا لتلك الغاية، يجب على مجلس الأمن أن يحسن كيفية التمثيل فيه بحيث تنعكس فيه بشكل أفضل صورة عالم اليوم. إضافة إلى ذلك، يجب تزويد المجلس بالموارد الكافية للتصدي للتحديات على نحو فعال. ويجب على البلدان التي تملك الإرادة والموارد اللازمة لأداء دور رئيسي في السلام والأمن الدوليين أن تشارك في عملية اتخاذ القرار بالمجلس. ومن ثم يلزم توسيع نطاق مجلس الأمن، في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، وذلك بإضافة أعضاء جدد من البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء.

ذلك أن المقصد الكلي للأمم المتحدة، أي هدفنا المشترك، يتمثل في صون السلام والأمن الدوليين. وسعيا لتحقيق هذا الهدف، يجب على كل دولة من الدول الأعضاء أن تؤدي دورها، بما يتناسب وما لديها من قدرات.

ونحن على اقتناع بأن السلام لا يمكن تحقيقه عن طريق القوة وحدها. وانطلاقا من هذا الاقتناع، تقوم اليابان بدور نشط ومتميز. فقد أتاحت اليابان قدرا كبيرا من الموارد

فأنا أتكلم باسم بلد حظي بنصيبه من التجارب الشاقة على مر التاريخ. وهو بلد عرف فيه بعض من هم على قيد الحياة اليوم حرباً أهلية، ودكتاتورية استمرت لمدة أربعة عقود تقريبا، وديمقراطية يبلغ عمرها الآن ٢٥ عاما جلبت معها قدرا كبيرا من التقدم. كما عرفنا آفة الإرهاب لمدة تزيد على ٣٠ عاما، ذلك الإرهاب الذي أزهق حياة الكثيرين.

وعلى مدى الـ ٣٠ عاما الماضية، تعلم الإسبان والإسبانيات الشيء الكثير عن الإرهاب. وعرفنا في وقت مبكر مدى الشر الذي ينطوي عليه. وأصبح أمرا مألوفا لدينا. فتعلمنا كيف نتحداه وكيف نقاوم ضرباته بشجاعة وكبرياء. تعلمنا كيف نحاربه. وتحديدًا لأننا عايشناه منذ ٣٠ عاما شعر الإسبان بعمق الألم الذي أحس به الشعب الأمريكي في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فقد عرفنا شعورهم آنذاك، ونعرف شعورهم الآن. وهنا في نيويورك، أود أن أنقل تضامن الشعب الإسباني الصادق مع شعب الولايات المتحدة العظيم.

كذلك نحن ندرك تماما الألم الرهيب الذي ألحق في الأعوام الأخيرة بجاكارتا وبالي والدار البيضاء والرياض وبيسلان. ونعلم كل شيء عن النجاة من عمليات الاختطاف، وعمليات التفجير بالقنابل، وعمليات القتل الوحشية. ونعرف معنى التعاطف.

وفي ١١ آذار/مارس من هذا العام، وقع هجوم إرهابي في مدريد أودى بحياة ١٩٢ شخصا. ولم نكن قد مررنا قط من قبل بهذا النوع من الإرهاب، ولكننا كنا على دراية بما يسببه من سفك دماء ومن ألم. وأود من هذا المنبر أن أعرب عن عميق تقديري لجميع الدول على ما أبدته من تضامن مع بلدي حين تعرضنا لهذه المعاناة الشديدة في أعقاب الهجوم الوحشي في مدريد.

حان الوقت لاتخاذ قرار تاريخي بإصلاح الأمم المتحدة، وإصلاح مجلس الأمن بصفة خاصة.

والوقت محدود. ومستقبلنا، أي مستقبل الأمم المتحدة، في الميزان. وأود أن أدعو الدول الأعضاء في هذه الهيئة إلى التضافر معا في العمل واتخاذ خطوة جريئة نحو إنشاء أمم متحدة جديدة تلائم العصر الجديد.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء اليابان على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد كوزومي، رئيس وزراء اليابان، من المنصة.

**خطاب للسيد خوسيه لويس رودريغث ثاباتيرو، رئيس وزراء مملكة إسبانيا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس وزراء مملكة إسبانيا.

اصطُحِب السيد خوسيه لويس رودريغث ثاباتيرو، رئيس وزراء مملكة إسبانيا، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد خوسيه لويس رودريغث ثاباتيرو، رئيس وزراء مملكة إسبانيا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

**السيد ثاباتيرو** (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): هذه أول مناسبة أخاطب فيها الجمعية العامة باسم بلدي، ومن دواعي سروري الشديد أن أفعل ذلك. وبلدي بلد قديم، وبلد متنوع، فيه عدة لغات وتقاليد وثقافات متنوعة. كما أن بلدنا بلد يجمع بين الطابع الأوروبي، وطابع منطقة البحر الأبيض، والطابع الأيبيري - الأمريكي.

من الممكن أن تتأصل جذورها إذا ما سقطت على تربة الظلم والفقر والمهانة والبؤس.

إن التصدي لأوجه الظلم السياسية والاقتصادية الرئيسية التي تعصف بعالمنا يحرم الإرهابيين من الدعم الشعبي الذي يتلقونه. وكلما كان هناك أناس كثيرون يتمتعون بظروف معيشية حسنة في جميع أنحاء العالم، كلما كنا جميعاً أكثر أماناً.

وفي هذا السياق، أود أن أتكلم عن العراق. ولكنني أود، قبل كل شيء، أن أتكلم عن آلاف الضحايا في هذا الصراع: العراقيون والجنود والمدنيون الذين فقدوا حياتهم. ونود أن نقدم لهم ولبلادهم تضامناً مستمراً.

إن الغالبية العظمى لشعب إسبانيا عارضت الحرب. ولم نقتنع بالحجج التي قدّمها أولئك الذين دافعوا عن الحرب. وقد أعربنا عن آرائنا في البرلمان الإسباني وفي الشوارع. وتكلمنا بصوت عالٍ. وصرخنا. وقلنا أيضاً إن كسب الحرب أسهل بكثير من كسب السلام. وينبغي أن يكون السلام مهمتنا وهي مهمة تتطلب مزيداً من الشجاعة ومزيداً من التصميم ومزيداً من البطولة أكثر من الحرب. ولهذا السبب عادت القوات الإسبانية من العراق.

وعلى أية حال، ما يهم الآن هو تقديم المساعدة الكاملة على استعادة السيادة والاستقلال الكاملين للعراق - عراق ديمقراطي يعيش في سلام مع جيرانه. وسوف نبذل قصارى جهدنا لأداء هذه المهمة. ولذلك، شاركت إسبانيا بنشاط في صياغة القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وسوف تستمر في تقديم الدعم السياسي والمالي لعملية التطبيع السياسي وتعزيز المؤسسات الديمقراطية العراقية.

لن يكون هناك أمن أو استقرار في العالم ما دام الصراع في الشرق الأوسط مستمراً في التأزم. وهذا الصراع يمثل مصدر الداء الأساسي لكثير من مصادر عدم الاستقرار.

ولم تشعر نساء إسبانيا ورجالها بالخوف. ففي اليوم التالي للتفجيرات مباشرة، ترك ملايين الناس دورهم وانطلقوا إلى شوارع مدننا وبلداتنا وميادينها. ومرة ثانية أعربنا عن إدانتنا واشمئزازنا وازدراتنا الكامل لوحشية الإرهابيين.

لقد علمتنا ثلاثون سنة من مقاومة الإرهاب أن خطر انتصار الإرهابيين يزداد ازدياداً حاداً حين تنتكر الديمقراطية لطابعها الأساسي لكي تحارب الإرهاب، وحين تنتقص الحكومات الحريات المدنية، أو تعرض الضمانات القضائية للخطر، أو تقوم بعمليات عسكرية وقائية. هذا هو ما تعلمه شعبي: تعلم سيادة القانون، والديمقراطية، والأساليب السياسية التي تزيدنا قوة والتي تضعفنا.

سوف نقاوم الإرهاب. وتاريخنا يبين عزمنا على ذلك. وسنواصل مكافحتنا للإرهاب، ولكننا سنفعل ذلك مع احترامنا للقانون المحلي والدولي؛ سنفعل ذلك مع احترام حقوق الإنسان والأمم المتحدة، دون اللجوء إلى أي طريق آخر. ولا تدفعنا إلى ذلك أخلاقيات معتقداتنا فحسب، بل، فوق كل شيء، إيماننا بهذه الأخلاقيات. إننا نؤمن بأن الشرعية - الشرعية فقط - ستمكنا من النصر في مكافحة الإرهاب.

لا يوجد شيء يبرر الإرهاب. إنه غير منطقي. إنه كالتعاون، ليس له ما يبرره. ولكن الإرهاب، مثل الطاعون، له جذور يمكن، بل وينبغي كشفها. ويمكننا، بل وينبغي لنا، أن نحلل بشكل منطقي كيف ينشأ وكيف يترعرع حتى يمكننا أن نكافحه بشكل معقول.

إن الإرهاب جنون وموت، ولكن، للأسف، سيكون هناك دائماً متعصبون مستعدون للقتل من أجل فرض جنونهم من خلال القوة، ومستعدون لبذر بذور الشر. ولا يمكن لبذور الشر أن تتأصل جذورها إذا ما سقطت تلك البذور على صخرة العدالة والرفاهية والحرية والأمل؛ ولكن

الأوروبي، أيدنا إنشاء مرفق السلام الأفريقي، وهو أداة هدفها تعزيز الحلول الإقليمية للأزمات في أفريقيا.

وفي المغرب [العربي]، تنتهج إسبانيا سياسة نشطة وشاملة لتعزيز الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. إن التكامل والتكافل الإقليميين مع إسبانيا وأوروبا هما السبيل الوحيد لتحقيق هذه الأهداف.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، تؤيد إسبانيا بقوة السعي إلى إيجاد حل سياسي ونهائي وعادل تقبله جميع الأطراف ويحترم المبادئ الواردة في قرارات الأمم المتحدة. ومن فوق هذا المنبر، أناشد جميع الأطراف المشتركة في هذا الصراع أن تضاعف الجهود التي تبذلها في إطار الحوار والمفاوضات التي بدأتها الأمم المتحدة لحسم صراع استمر طويلا.

أود أن أؤكد التزام إسبانيا بعمليات حفظ السلام - التي هي جزء أساسي من التعددية الفعالة التي نسعى إلى تشجيعها. وينعكس التزامنا السياسي في تقديم مساهمات محددة في شكل إرسال قوات عسكرية إلى أفغانستان وهاييتي، وفقا لولايات مجلس الأمن الصريحة.

وسوف ينتشر السلام والأمن في كافة أنحاء العالم بتعزيز الأمم المتحدة وبتعزيز الشرعية الدولية وحقوق الإنسان والديمقراطية، وامتثال الناس للقانون والمساواة بين الرجل والمرأة وتساوي الفرص، بغض النظر عن مكان ولادة هؤلاء الناس. ونرفض أولئك الذين يودون التلاعب بنا أو يرغبون في فرض أي دين أو معتقد. إن تعزيز التعليم والثقافة شيء أساسي، لأن الثقافة دائما تعني السلام. دعونا نضمن أن يتسم مفهومنا عن الآخرين بالاحترام. ينبغي أن يكون هناك حوارا بين الشعوب.

وإنني، كممثل لبلد أنشأته وأثرته الثقافات المتنوعة، أود أن أقترح، في هذه الجمعية، تحالفا للحضارات بين العالم الغربي والعالم العربي والعالم الإسلامي. ومنذ سنوات مضت

وتؤيد إسبانيا بشكل ثابت القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذا الصدد، وكذلك الصكوك الأخرى من قبيل خارطة الطريق التي قدمتها المجموعة الرباعية ولم تنفذ بعد. وسوف يُقاس الوقت الذي نضيّعه على أساس الأرواح البشرية.

وتقف إسبانيا مع إسرائيل ضد آفة الإرهاب المرعبة، التي يحق لها أن تدافع عن نفسها ضدها بالسبل المشروعة. وتدافع إسبانيا بثبات عن إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية قابلة للبقاء، تعيش في سلام وأمن مع دولة إسرائيل. وتستطيع إسرائيل أن تعوّل على المجتمع الدولي في ذلك بقدر احترامها للقانون الدولي؛ ولكن إقامة الحائط الفاصل لا تمكنها من النجاح في ذلك.

ولن تدّخر إسبانيا جهدا، سواء كان سياسيا أو دبلوماسيا أو تعاونيا، في سبيل تحقيق السلام المطلوب في الشرق الأوسط. ولكننا، من فوق هذا المنبر، نود أيضا أن نوجه نداء ملحا إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة أن تنفذ جميعها خارطة الطريق. فتلك أربعة أطراف فاعلة قوية حقا، ونرجو أن نراها تمارس ضغوطها السياسية الحاسمة.

وفي المجال الإنساني، ساهمت إسبانيا بعدة ملايين يورو لتخفيف الأزمة المروعة في دارفور. ومع ذلك، ينبغي للسلطات السودانية أن تتخذ، دون إبطاء، جميع التدابير الضرورية لإنهاء الفظائع وتقديم مرتكبيها للعدالة وإعادة الأحوال إلى طبيعتها في المنطقة. ومن الضروري أيضا للجماعات المتمردة والمليشيات أن تحترم وقف إطلاق النار وتبدي اتجاهها إيجابيا على طاولة المفاوضات. وفي هذا السياق، ينبغي أن تؤيد مبادرات الاتحاد الأفريقي.

ترى إسبانيا أنه لا يمكننا أن نقبل استمرار الصراعات المنسية في أفريقيا، ولذلك فإننا، مع شركائنا في الاتحاد

عقوبة الإعدام على نطاق العالم، والجهود الرامية إلى وضع حد للتمييز ضد النساء، والعنف على أساس النوع، والتمييز على أساس التوجهات الجنسية، وحماية الأطفال، ومكافحة إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم، والمراعاة الصارمة لحقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب والجريمة.

يتطلب السلام والأمن العالميان احترام الشرعية. وبالتالي، ترغب إسبانيا في العمل على تعزيز فعالية أداء المحكمة الجنائية الدولية. ولهذا الغاية، أدعو جميع الدول التي لم تصادق بعد على النظام الأساسي للمحكمة أن تفعل ذلك بشكل كامل وغير مشروط ومن دون تأخير وتساعدنا بالتالي في مسعانا المشترك لإقامة عالم أكثر عدلا.

تساند حكومتني بصدق عملية إصلاح الأمم المتحدة الواردة في إعلان الألفية وتدعم مبادرات الأمين العام من أجل الإصلاح والتقوية المؤسسية للمنظمة. تؤمن إسبانيا بأنه من الأساسي لمستقبل النظام العالمي أن يهدف الإصلاح إلى ضمان الامتثال الفعال لقرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرارات مجلس الأمن.

يجب جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وفعالية وشفافية. ولهذا الغاية، فإن إسبانيا مستعدة لدراسة مقترحات جديدة للوصول إلى توافق في الآراء بشأن زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين وبشأن استعمال حق النقض.

وأود أن أجدد تأكيد التزام إسبانيا بالقضايا العادلة لشعوب أمريكا اللاتينية وتعزيز الأنظمة الديمقراطية والاستقرار السياسي في المنطقة. وأجدد تأكيد دعمنا للتقدم الاقتصادي الرامي إلى تقليص الفوارق وتقوية التلاحم الاجتماعي. وداخل الاتحاد الأوروبي، سنواصل تشجيع إقامة علاقة أوثق مع تلك المنطقة من خلال تطوير شراكة استراتيجية بين جانبي الأطلسي.

انهار جدار. وينبغي الآن أن نمنع الكراهية وعدم الفهم من بناء حائط آخر. وتقرح إسبانيا على الأمين العام، الذي تؤيد بقوة العمل الذي يقوم به كرئيس لهذه المنظمة، إمكانية إنشاء فريق رفيع المستوى للمضي قدما بهذه المبادرة.

إن هذه هي دار الأمم، ولكنني أرى فقط رجلا ونساء. وما أسمع هو أصوات النساء والرجال الذين يمثلون بلايين النساء والرجال الآخرين. والكثير من هذه الأصوات - الضعيفة كثيرا، وقلمما يمكن سماعها، أصوات الأطفال والضعفاء وأصوات اليائسين - تأتي من بلاد يدمرها الفقر وعدم المساواة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية).

إنهم من أريد حاليا أن أحاطبهم لأعلن أن إسبانيا تدعم بقوة أهداف إعلان الألفية فيما يتعلق بالتنمية والقضاء على الفقر والحفاظ على البيئة. فالفقر هو السبب الرئيسي لتدفقات المهجرة غير الخاضعة للسيطرة. لكن لا يمكن لأي جدار، مهما كان عاليا، أن يمنع من يعانون من محاولة الفرار من الفقر من أجل استرجاع كرامتهم ككائنات بشرية.

لهذه الأسباب، نحن ملتزمون بقوة بالإعلان السياسي الذي اعتمدهنا أمس في إطار التحالف الدولي لمكافحة الجوع - الذي روج له الرئيس لولا دا سيلفا - والذي يضع طرقا جديدة لتمويل التنمية. سترفع حكومة إسبانيا بشكل ملموس مساعدتها الرسمية للتنمية لكي تصل إلى عتبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.

ولكني يعم السلام والأمن والأمل في كل أنحاء العالم، لا بد من تقوية الصكوك الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتنفيذها بفعالية. هذا أحد الأركان الأساسية لسياستنا الخارجية. إن أهدافنا هي التوقيع والمصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مكافحة التعذيب وإلغاء

**نائب الرئيس** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس حكومة المملكة الإسبانية على كلمته.

اصطُحِب السيد خوسي لويس رودريغث ثاباتيرو، رئيس حكومة المملكة الإسبانية من المنصة.

**خطاب السيد فاتوس نانو، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية ألبانيا.

اصطُحِب السيد فاتوس نانو، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا إلى المنصة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب بدولة السيد فاتوس نانو، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد نانو** (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): إنه ليسرني بالغ السرور أن أحاطب الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. لقد مكّن هذا المنتدى العالمي شعوب العالم من تنسيق ومواءمة جهودها للحفاظ على السلام والأمن وتحقيق الازدهار ودعم قيم الحضارة الإنسانية.

وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لترؤس هذه الهيئة الموقرة وأن أعبر لكم عن ثقتي بقيادتكم الناجحة.

كما أود، بالنيابة عن ألبانيا، أن أبلغ الأمين العام تقديرنا العالي لمساهمته الرائدة في تحقيق المهمة التاريخية للأمم المتحدة وتطلعات شعوبنا إلى عالم أفضل لا يسود فيه سوى السلام والديمقراطية والازدهار الاقتصادي.

تتعقد هذه الدورة للجمعية العامة في سنة هامة بالنسبة لأوروبا. فقبل شهور قليلة فقط، جرى حدث تاريخي بعث الحيوية في الحلم بأن تصبح أوروبا أكثر وحدة

ولا أود أن أحتتم بياني بدون الإشارة إلى قضية جبل طارق. ففي كل سنة، تكرر الجمعية دعواتها إلى إسبانيا والمملكة المتحدة لمواصلة المفاوضات الثنائية من أجل التوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع. أؤكد أن بلادي ستظل مستعدة للتفاوض بشأن حل يفيد المنطقة برمتها وأن تستجيب لرغبات هذا الإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي.

لقد وُلدت الأمم المتحدة نتيجة للضرورة والمثل العليا. وبنائها نساء ورجال أكدوا إيمانهم بالتفاهم بين الناس والثقافات والشعوب. وقد تركوا لنا تراثا طوبويا. كانوا يعتقدون أن كل شيء في متناول أيديهم: تسوية النزاعات القديمة، والقضاء على الفقر وإقرار الحقوق لكل بني البشر. يمكننا اليوم أن نسأل أنفسنا، ماذا في متناول أيدينا؟

كل شيء تقريبا. صحيح إن تاريخ البشرية لا يوفر لنا أسبابا كثيرة لتكون متفائلين. كما لا يقدم لنا عالم اليوم العديد من الأسباب للإحساس بأننا أفضل من الرجال الذين سبقونا. فمن بين كل ثلاثة بلدان في العالم، يوجد بلد لا يتوفر على نظام حر. وما زال التعذيب موجودا. وهناك أكثر من ٣٠ نزاعا مسلحا حول العالم حاليا. ونصف ضحايا الحرب أطفال. ويعاني خمسة ملايين شخص من داء فقدان المناعة المكتسبة (الإيدز). ويعيش مليار من بني البشر على دولار واحد للفرد في اليوم. وأكثر من ٨٠٠ مليون شخص بالغ أميون. وأكثر من ١٥٠ مليون طفل لا يحصلون على أي نوع من التعليم. وأكثر من مليار شخص يعوزهم الماء الصالح للشرب. لا يمكننا، نحن بني البشر، أن نحس بالفخر بأنفسنا.

علينا أن نكافح تجاوز هذا الوضع. إننا، نحن الإسبانيين نساء ورجالا، عاقدو العزم اليوم على أن نجعل بمقدور النساء والرجال الذين سيأتون بعدنا أن يقولوا: نعم، لقد حققنا ذلك.

الصكوك الدولية المعتمدة مؤخرا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، انضمت إلى البلدان التي تنفذ عددا من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية التي تركز على فئات معينة من السكان، وخاصة النساء، والأطفال، وذوي الحاجة من الأقليات، ضمن جماعات أخرى.

وفي السنوات الأخيرة بدأت الحكومة الألبانية في تقديم تقارير دورية إلى اللجان التابعة لمعاهدات الأمم المتحدة الست المتعلقة بحقوق الإنسان وتُنظر بجدية في توصياتها. ونرى أن هذه الآليات الدولية تؤدي دورا بارزا وهاما بوصفها حامية للقيم الإنسانية المشتركة التي اعتمدها معا.

وألبانيا، بوصفها أحد البلدان الـ ١٩١ الموقعة على إعلان الألفية، لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، التي أدرجت بصورة ملائمة في استراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونمط نمونا الاقتصادي المتواصل، الذي تراوح بين ٦ و ٧ في المائة خلال سبع سنوات متتالية، يشكل أساس دعم جيد للمجتمع ككل للحفاظ على معايير عالية لمراعاة حقوق الإنسان ومكافحة الفقر والجريمة المنظمة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر وكالات الأمم المتحدة المتخصصة على مساعدتها القيمة في دعم تنفيذ هذه الأهداف على مستوى القطر وعلى المستوى المركزي والمحلي.

والحكومة الألبانية سعيدة بأن تلاحظ أن مناخا من الثقة متزايد الصفاء وأن علاقات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف تسود في منطقة جنوب شرقي أوروبا. وبلدان المنطقة منهمة تماما في عملية من شأنها بوضوح أن تؤدي بنا إلى الاندماج الكامل في أوروبا الأطلسية وأن تنقلنا تماما في الوقت نفسه من الاتجاهات المتطرفة التي تسببت في عدد من الصراعات في العقد الماضي. وسياسة بلدي الإقليمية شعارها: "كلما زاد الاندماج في المنطقة، زاد الاندماج في

وقوة. فهناك عشرة بلدان أوروبية، تتقاسم التطلع إلى الاندماج، قد قبلت عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

والحكومة والمجتمع الألبانيان عاكفان على عملية اندماج أوروبية شاملة وينفذان الإصلاحات الضرورية بما يلزم من الإرادة والدينامية.

وتعمل ألبانيا على تقوية المؤسسات الديمقراطية والقدرات المركزية والمحلية لحكومتها بغية مطابقة تشريعها وظروفها مع معايير الاتحاد الأوروبي والتوصل بشكل تدريجي إلى نتائج ملموسة وقابلة للقياس كما تم تحديدها سابقا.

وحيث أننا عاقدو العزم على المساهمة في الأمن الإقليمي والدولي، تنظر الحكومة الألبانية في أن تجعل انضمام البلد إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) أحد أهم أهدافها. وقد أشاد مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" المعقود في اسطنبول في حزيران/يونيه الماضي بالتقدم الذي أحرزه بلدي في هذا الصدد وشجعه على تعميق الإصلاحات. ورحب بإسهام ألبانيا في الاستقرار والتعاون الإقليميين وتعهد بتقييم مواصلة تقدمنا في مؤتمر قمة الناتو المقبل، الذي نأمل أن يشهد بداية المفاوضات لنيلنا العضوية الكاملة في الحلف. ونعتقد أن الالتزامات المحددة في إطار ميثاق الأدرياتيكي تسهم أيضا في استيفاء معايير الناتو، لمصلحة الاستقرار والأمن الإقليميين.

ونحن لا نزال مقتنعين حقا بأن مراعاة وحماية حقوق الإنسان والحريات تمثل الدعائم الأساسية للمجتمع الديمقراطي التعددي. وستظل حكومة جمهورية ألبانيا تثبت دائما التزامها بالتنفيذ الكامل للمعايير المنصوص عليها في اتفاقيات الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، فضلا عن الوثائق ذات الصلة للمنظمات الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي نضطلع فيها بدور نشط جدا. وألبانيا، باعتمادها تشريعا عصريا وبعد أن أصبحت طرفا في



الذاتي مع بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو. واسمحوا لي في هذا المقام أن أهنئ السيد سورن يسن - بيترسن، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لكوسوفو، بمناسبة توليه هذه المهمة الهامة للغاية.

وتشارك الحكومة الألبانية في الرأي القائل بأنه حان الوقت للتنفيذ السريع والمتسق لسياسة المعايير اللازمة لنيل كوسوفو مركز الديمقراطية المتعددة الأعراق وعضوية الاتحاد الأوروبي. وستكون هذه مسألة أساسية لحل عدد من المسائل الرئيسية الأخرى. ونحن نأمل حقا أن تصل مسألة المركز النهائي لكوسوفو إلى حل نهائي قريباً، لمصلحة شعب كوسوفو ولتعزيز عملية إلحاق المنطقة بأكملها بأوروبا.

وفي الوقت نفسه، نحن ندعم كل الجهود الرامية إلى بناء مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق في كوسوفو يحكمه القانون، ويسود فيه التسامح العرقي والديني والتعايش السلمي. ومما يعين بشكل خاص في هذا الصدد زيادة تنشيط نقل السلطة من بعثة الأمم المتحدة إلى المؤسسات الشرعية في كوسوفو التي رُبطت فعلاً بجداول أعمال الاندماج الأوروبي.

ونحن نعتقد أن الطائفة الألبانية وغيرها من الطوائف الإثنية الأخرى في كوسوفو ستظهر في الانتخابات البرلمانية المقبلة التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر أفضل قيمها، وهي تتخذ خطوة كبرى نحو ترسيخ الديمقراطية المتعددة الإثنيات في المنطقة. ونأمل أيضاً أن تتولى الأقلية الصربية في كوسوفو مسؤولياتها وأن تسهم، من خلال الانتخاب الحر، في المستقبل الأوروبي في كوسوفو. ومشاركتها في كل مستويات المؤسسات الديمقراطية في كوسوفو من شأنها زيادة الإسهام في توطيد السلم والاستقرار والمنظور الأوروبي في المنطقة كلها.

وتدعم حكومة بلدي حفز الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد، بشأن المسائل السياسية والفنية على

أوروبا". وفي تنفيذ هذه السياسة، تتعاون ألبانيا أكثر من أي وقت مضى مع بلدان المنطقة بالتقليل من أهمية حواجز الحدود، والانفتاح للسوق الإقليمية الواحدة، وتنفيذ اتفاقات التجارة الحرة وممرات الحركة الحرة، وحفز الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتعاون بشكل خاص مع الكفاح المشترك ضد الجريمة المنظمة وجميع أنواع الاتجار غير المشروع. وفي هذه الأثناء، تقوم ألبانيا بتعزيز إدارة الحدود والسيطرة عليها، مسترشدة بمعايير الاتحاد الأوروبي والناو.

سيجري بلدي انتخابات برلمانية عامة بحلول منتصف السنة المقبلة. ونحن ملتزمون بعمل كل ما يلزم لضمان أن تكون عملية الانتخابات مستوفية تماماً للمعايير الدولية للانتخابات الحرة والتزينة. وفي سبيل تحقيق تلك الغاية، نحن ملتزمون بمواصلة العمل مع المؤسسات المتخصصة ذات الصلة المعنية بالانتخابات وذلك بالتنفيذ الكامل على وجه الخصوص لتوصيات مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الدستورية وحقوق الإنسان. والعملية والمعايير، بالنسبة لنا، أهم من نتائج الانتخابات.

وفي إطار تعزيز التعاون الإقليمي، يلتزم بلدي بزيادة تعزيز الشراكة مع كل المنظمات والمبادرات الإقليمية التي تعمل للارتقاء بعلاقات حسن الحوار وتعزيز السلام الإقليمي، والأمن والاستقرار؛ مما يضمن الدعم السياسي للإندماج في الهياكل الأوروبية الأطلسية، واجتذاب التمويل للمشاريع الوطنية والإقليمية في الميادين ذات الأولوية مثل الطاقة، والنقل والمواصلات السلوكية واللاسلكية.

إن منطقة جنوب شرقي أوروبا، في طريقها نحو الإندماج الأوروبي، لا تزال تواجه تحديات أمامها، مثل مستقبل كوسوفو. وتعرب ألبانيا عن تقديرها الكبير للتطورات الأخيرة المتعلقة بالديمقراطية والاندماج في كوسوفو، بفضل الشعوب المعنية وشراكة مؤسساتها للحكم

ومن جهة أخرى، اتخذت ألبانيا كل الإجراءات اللازمة لتنفيذ مدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلامة المصادر المشعة وأمنها التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اقتناعاً منها بأن ذلك الصك الدولي يكتسي أهمية فائقة لمنع التهديدات الناجمة عن سوء استخدام المواد المشعة. وسوف توقع ألبانيا قريباً على البروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بعد أن اتخذت قراراً بذلك بالفعل. وانضمت ألبانيا هذا العام أيضاً إلى المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، بما في ذلك التزاماتها التي ستتحقق المنافع للجميع.

لم يتحقق السلام والاستقرار بالكامل في بعض مناطق العالم. والأمم المتحدة ومجلس الأمن هما الهيئتان اللتان أناط بهما الميثاق صون السلم والأمن على الصعيد العالمي. ولذلك، كان من الطبيعي تماماً أن تبقى الحلول والمبادرات لتسوية الأزمات في البؤر الملتهبة في بعض مناطق العالم، مثل العراق والشرق الأوسط وأفغانستان والسودان وغيرها، على رأس جدول أعمال كلا الهيئتين. ونعتقد أنه لا بد من انخراط المجتمع الدولي بمزيد من النشاط، مع زيادة تعزيز دور هياكل الأمم المتحدة وفعاليتها من أجل إيجاد أنسب الحلول وأكثرها دواماً لحالات الأزمة تلك.

وفي هذا الصدد، رحبت الحكومة الألبانية باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤) الصادر في ٨ حزيران/يونيه بشأن العراق، والذي أقر تشكيل الحكومة الانتقالية في العراق ونقل السلطة والسيادة إليها، واستقلال العراق وسلامته الإقليمية، فضلاً عن سيطرة الحكومة العراقية على القوات المسلحة، وبالأخص إجراء انتخابات ديمقراطية في أوائل عام ٢٠٠٥. ويرجع التقدم المحرز في العراق إلى التعاون القائم بين الحكومة العراقية وقوات التحالف. غير أننا نود أن تخف حدة التوترات بدرجة أكبر وأن يتوقف العنف

السواء. وهذا أمر أساسي في حل المشاكل العالقة ويتماشي مع روح الاندماج الإقليمي والأوروبي.

إن الهجوم الإرهابي المأساوي الذي وقع قبل سنة في بغداد وأودى بحياة ٢٢ شخصاً، بمن فيهم وكيل الأمين العام للأمم المتحدة سيرجيو دي ميلو، لا تزال ذكراه حية في أذهاننا. وهذه الأعمال الشنيعة الموجبة للعقاب، والتي استمرت في الأيام والشهور اللاحقة هناك وفي بلدان أخرى من العالم، مثل تركيا، وإسبانيا، وروسيا، وإندونيسيا وغيرها، تثبت أن الإرهاب اليوم أكبر خطر على السلم والأمن الدوليين، وعلى استقرار وقيم الديمقراطية والمدنية في العالم.

وفي الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب، أدركت بلداننا فعلاً أنه لا يمكن أن يرتبط بشعب واحد، أو دين واحد، أو عنصر واحد ولا بأي جماعات معينة في المجتمع. ونحن نرى أن مكافحة الإرهاب الدولي لن تنجح إلا إذا وحدنا جهودنا. وفي ذلك السياق، نحن ندعم تعزيز التعاون الدولي بين الدول والمنظمات الدولية، الذي تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور لا بديل له.

وقد ظلت الحكومة الألبانية باستمرار ملتزمة بتقديم إسهامها بوصفها عضواً فعالاً في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب. ولدينا قوات لحفظ السلام في أفغانستان. ووقعنا وصدقنا على اتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكولاتها الإثني عشر لمكافحة الإرهاب ونقوم الآن بتنفيذها. ونقوم بنفس العمل فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن، حيث نتعاون مع المجلس ونقدم له تقارير منتظمة. وتحمي الحكومة الألبانية قرار مجلس الأمن القاضي بأن يضطلع بدور أكثر فعالية في مكافحة التهديدات الناشئة عن امتلاك أسلحة الدمار الشامل والاتجار بها. ونحن ندعم قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

والحكومة الألبانية تدعم تماما جهود الأمين العام من أجل إصلاح المنظمة، وبصفة خاصة المبادرات المتخذة بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونضم صوتنا إلى الأصوات المطالبة بأمام متحدة أقوى وبأجهزة وآليات أكثر كفاءة لرصد تنفيذ التزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما الالتزامات المتعلقة بالأمن العالمي.

ولذلك، نعتقد أنه قد حان الوقت لأن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلا وأكثر شفافية وأكثر مرونة بحيث يعكس الوقائع الحالية بشكل أفضل. وتوسيع المجلس بزيادة عدد أعضائه من الفئتين الدائمة وغير الدائمة سيزيد من الإمكانات أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للإسهام في صون السلام والاستقرار الدوليين. وهذه ستكون خطوة هامة صوب استكمال إصلاح الأمم المتحدة.

وبلدي على استعداد للإسهام بشكل أكبر في أنشطة الأمم المتحدة، لا سيما في البرامج الإقليمية والعالمية المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وحماية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان على مستوى العالم. وتحقيقا لذلك، تقدمت ألبانيا لأول مرة وبكل تواضع بترشيحها لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. ونأمل أن يحالفنا التوفيق.

وقبل بضعة أسابيع، شاهد العالم أجمع الختام الناجح لدورة الألعاب الأولمبية في أثينا. والتفاف الرياضيين رجالا ونساء حول الشعلة الأولمبية يبين كيف يمكن أن تتكاتف الأمم وتتخلص من الكراهية والصراعات. ونرجو أن يساعدنا رمز الأخوة الأولمبية والسلام على بناء عالم أفضل وأكثر أمنا لنا وللأجيال القادمة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية ألبانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

تماما. ونتمنى أن ينعم العراق بمزيد من الأمن والاستقرار، وأن ينشأ مجتمع ديمقراطي في البلد.

ولهذا السبب فإننا ندين بشدة استراتيجية العنف واحتجاز الرهائن لتحقيق مآرب سياسية، والتي تتستر أحيانا بذرائع دينية، ونضم صوتنا إلى أصوات كل الأطراف الدولية التي طالبت بوقف تلك الأعمال فورا. والحكومة الألبانية تدعم جهود الأمم المتحدة لتوفير المساعدة اللازمة للعراق من أجل بناء مؤسسات ديمقراطية وطنية وإجراء انتخابات حرة وديمقراطية في أوائل العام القادم.

وتتابع حكومة بلدي بقلق بالغ تطورات الموقف في الشرق الأوسط. ونحن، شأننا شأن المجتمع الدولي برمته، نأمل أن نرى نهاية لتردي الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أن العنف الموجه ضد السكان المدنيين ما فتئ يؤدي إلى سقوط المزيد من الأرواح البريئة، لا سيما بين النساء والأطفال. ومن جهة أخرى، فإننا ندين أي أعمال إرهابية ترتكب ضد السكان المدنيين، أيا كان مرتكبوها.

وتؤمن الحكومة الألبانية بأن السلام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحوار والمفاوضات. ونحن مقتنعون بأن لدى مجلس الأمن والمجموعة الرباعية والمجتمع الدولي من السلطة والقدرة ما يمكن أن يحقق سلاما مستقرا في فلسطين وفي منطقة الشرق الأوسط برمتها، على أساس قرارات مجلس الأمن وخريطة الطريق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتابع عن كثب رصد تنفيذ خريطة الطريق تفاديا لأي انحراف عنها أو تغييرها أو إساءة تأويلها أو عرقلتها من قبل أطراف الصراع.

إن التطورات والوقائع الحالية على الساحة الدولية والمشاكل الحادة والتحديات التي نواجهها - مثل صون السلم والأمن، والتصدي لتهديدات الإرهاب وأخطاره، ومكافحة الفقر والأمراض الفتاكة وآثار العولمة وتردي البيئة - كلها تعزز بشدة الحاجة إلى تنشيط منظمتنا.

إننا نحتاج إلى التزام أقوى، وإلى صلة أقوى بين الكلمات والأفعال. يجب أن نتحد وأن نبدي عزمًا أكبر من ذي قبل. كل فرد يتحمل مسؤولية العمل من أجل الجميع. إننا نحتاج إلى أمم متحدة أقوى.

أود أن أشهد تقدما. والسويد مؤيد قوى لجهود إصلاح الأمم المتحدة. وإذ نادى بالإصلاح، فإننا نؤمن بأن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة لا تزال صالحة مثلما كانت دائما. ولا بد من التصدي الجماعي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. واستخدام القوة غير مسموح به إلا كملاذ أخير وعندما يجيزه مجلس الأمن، إلا إذا كان استخدامها للدفاع عن النفس.

إننا بحاجة إلى جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية. ونحتاج أمم متحدة قادرة على العمل المبكر والسريع، وبطريقة متكاملة ومستدامة ومشروعة. وكان الأمين العام قد طلب إلينا جميعا في العام الماضي اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية تعددية الأطراف. وهو سيحتاج إلى دعمنا القوي لتابعة تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير.

وحتى يظل مجلس الأمن شرعيا وتمثليا وهاما، يجب أن يمثل تشكيله عالمنا المعاصر تمثيلا أفضل. فمنذ اعتماد ميثاق الأمم المتحدة، ظهر عدد قليل من البلدان كقوى سياسية واقتصادية رئيسية. وينبغي إسناد دور لتلك البلدان يتناسب مع أهميتها. كما أننا بحاجة إلى مجلس أمن يضمن المصالح المشروعة للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي لتوسيع مجلس الأمن ألا يقوض كفاءته. والسبيل لضمان ذلك تقييد استعمال حق النقض. وآمل أن يقدم الفريق الرفيع المستوى اقتراحا شجاعا ينهي المأزق الحالي. وينبغي عدم استبعاد إمكانية إعطاء مقعد مشترك للإتحاد الأوروبي كخيار في المستقبل.

اصطحب السيد فاتوس نانو، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، من المنصة.

**خطاب السيد غوران بيرسون، رئيس وزراء مملكة السويد**  
**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة السيد غوران بيرسون، رئيس وزراء مملكة السويد.

اصطحب السيد غوران بيرسون، رئيس وزراء مملكة السويد إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أرحب بدولة السيد غوران بيرسون، رئيس وزراء مملكة السويد، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد بيرسون** (السويد) (تكلم بالانكليزية): منذ أسابيع قليلة، قتل ٢٠٠ طفل بريء على أيدي إرهابيين في بيسان. واليوم فقط، سوف يولد ١٧٠٠ طفل وهم موسومون بعلامة الموت. بمرض فقدان المناعة البشرية/الإيدز من أول نفس لهم في الحياة. واليوم أيضا، سوف يموت مئات الأطفال من الجوع أو طلقات الرصاص أو من الألغام في أجزاء عديدة من العالم.

هل أصبح هذا العالم مكانا أفضل مما كان عليه قبل جيل مضى؟ نعم، فأنا ما زلت أؤمن بذلك؟ فالديمقراطية أصبحت أكثر انتشارا من ذي قبل، والحرب الباردة قد انتهت. وعدد أقل من البشر يعانون من المجاعة.

صحيح أن هذا العالم أصبح أفضل - لكنه ليس بالمكان الأمثل. فمادام الأطفال يموتون من الجوع، وما دامت الحرب والعنف يفتكان بأرواح لم تكذب تبدأ مسيرة الحياة، والعالم ليس بالمكان الأمثل ما دام الأطفال يموتون من جراء أمراض يمكن علاجها، مثل الملاريا والسل الرئوي. ونحن - القادة السياسيين لبلداننا - لم نفعل ما فيه الكفاية.

ويجب تنفيذ مكافحة الإرهاب بعزم. فلا توجد طرق مختصرة؛ ولا بد من احترام حقوق الإنسان؛ ولا بد من إطاعة القانون الدولي. إن صكوكنا العالمية لحقوق الإنسان ترمي إلى حماية الفرد. ولكن كما أن البشر متساوون فجميع الدول أيضا متساوية، الكبيرة والصغيرة. والقانون الدولي الضامن الأساسي للمعاملة المتساوية لجميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو قوتها. ومن أجل صالح جميع الدول، نحن بحاجة إلى نظام قوي لتعددية الأطراف.

وما زال الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين يقطف أرواح الأبرياء، ويتسبب بمأساة لا تنتهي. إن التزام الطرفين بالحل السلمي وإنهاء الاحتلال أمر حاسم. فعلى الجانب الإسرائيلي، لا بد من إنهاء العنف المفرط وعمليات القتل خارج إطار القانون والنشاط الاستيطاني وهدم الممتلكات. ويجب أن تمارس إسرائيل حقها وواجبها في حماية شعبها ضمن إطار القانون الدولي. وعلى الجانب الفلسطيني، ما زال المجالان اللذان يثيران قلقا خاصا هما الفساد والإصلاح الأمني والسياسي. ولا بد من وقف الهجمات الإرهابية العشوائية والبغيضة، ويجب على السلطة الفلسطينية أن تبذل جهدا أكبر لإنجاز ذلك.

ولتحقيق رؤية الدولتين - أي فلسطين قابلة للحياة وديمقراطية تعيش في سلام وأمن جنباً إلى جنب مع إسرائيل التي تعيش في حدود آمنة ومعترف بها، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) - ينبغي للطرفين أن يفيا بالتزاماتهما. وخريطة طريق المجموعة الرباعية هي الأداة لتحقيق ذلك، ولكن يجب على كلا الطرفين أن يظهرها الرغبة في استخدامها.

وفي العراق، ينبغي لمجتمع دولي موحد أن يعطي الشعب العراقي كل الدعم اللازم لبناء عراق مستقل وديمقراطي. ودور الأمم المتحدة حيوي في تحقيق ذلك.

لقد أصبحت إدارة الانتقال من الصراع إلى السلام مسؤولية رئيسية للأمم المتحدة. وإنشاء لجنة دائمة تابعة لمجلس الأمن لتقدم المشورة إليه بشأن مسائل الانتقال بعد الصراع من شأنه أن يسهل تلك المهمة. ويجب أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر فعالية في سد الفجوة بين حفظ السلام وبناء السلام والتنمية.

ما زالت أسلحة الدمار الشامل تشكل أحد التهديدات الرئيسية للسلام والأمن الدوليين. وخطر الإرهاب المتصل بهذه الأسلحة خطر حقيقي.

إن الحاجة ماسة إلى سياسات قوية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب أن تُحرز الدول الحائزة للأسلحة النووية تقدما حقيقيا نحو نزع السلاح. ولا بد من تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الانتشار. والامتنال للمعاهدات القائمة لا يرضي كثيرا، ولا بد من تحسينه.

لقد اهتز العالم من موجة أعمال إرهابية في السنوات القليلة الماضية. والأشهر التي لم تُفجع فيها على ضحايا للإرهاب كانت معدودة. إننا جميعا ممتعضون من أعمال الإرهاب الممحنة في شتى أنحاء العالم، من بيسلان إلى جاكرتا. ولا يمكن أن يكون هناك شيء أكثر وحشية من إزهاق أرواح الأبرياء بعنف وحقاقة. ولا بد أن تعمل جميع الدول معا للحفاظ على المجتمع الديمقراطي والأمن والمفتوح. فبهذه الطريقة سندحر الإرهاب.

ولكن يجب علينا أيضا أن نقر بأننا لن ننجح أبدا إذا أخفقنا في القضاء على أسباب الإرهاب. والأمر بالنسبة إلي واضح، التطرف والأصولية يستغلان شعور الناس بالظلم وفقدان الأمل. الفقر والقهر وانعدام الأمن والتعصب وغياب الهياكل الديمقراطية وفقدان الحرية السياسية - كلها جزء من تربة خصبة.

وينبغي أن يكون هادينا القانون الدولي في جميع جهودنا الجماعية لكي نتحرر من أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، ونحقق التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. وأروع إنجازاتنا في القانون الدولي في الأعوام الأخيرة هو إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. وأناشد مجلس الأمن أن ينظر في إمكانية إحالة المسائل إلى المحكمة. فالسيادة تستلزم المسؤولية. ويقتضي منع ارتكاب الفظائع اتخاذ إجراء دولي إذا لم تتحمل الحكومات مسؤوليتها.

وفي منتدى ستوكهولم الدولي المعني بمنع الإبادة الجماعية الذي عقد في كانون الثاني/يناير الماضي، تعهدنا بأن نتحمل مسؤوليتنا عن حماية الضحايا المحتملين للإبادة الجماعية، والقتل الجماعي والتطهير العرقي. وتعهدنا بضمان تقديم مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية للعدالة. وتعهدنا بأن نتعاون في الأمم المتحدة بشأن تلك الجهود. وينبغي ألا توقفنا المناقشات بشأن تعريف الإبادة الجماعية أبدا من اتخاذ إجراء حينما يستدعي الأمر.

ويشكل القرار الأخير لمجلس الأمن، القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، بشأن المأساة البشعة في دارفور خطوة ضرورية في هذا الاتجاه. وأرحب على نحو خاص بطلب إنشاء لجنة تحقيق دولية. وحكومتي على استعداد لمنح الأمين العام دعما كاملا في تلك المهمة.

وأرحب أيضا بتعيين الأمين العام للأستاذ خوان منديز مستشارا خاصا له لمنع الإبادة الجماعية. فإن ذلك سيفيد في توضيح الصلة بين الانتهاكات الشاملة والمنظمة لحقوق الإنسان والتهديدات للسلام والأمن الدوليين.

والمسألة الأخرى التي تستدعي قلقا خطيرا هي استخدام عقوبة الإعدام. وهي بالنسبة لي، بصفتي ديمقراطيا وإنسانيا، لا يمكن أن تقبل أبدا. وأود أن نبذل كل جهد للسعي إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

وما يحتاجه العراق والمنطقة كلها ليس حربا جديدة، ولكنهما يحتاجان سلاما جديدا.

وفي أفغانستان، لا تزال الحالة الأمنية مثيرة للقلق. فالهجمات على العاملين الوطنيين والدوليين في مجال المساعدات أمر مرفوض. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقف إلى جانب أفغانستان في بناء مجتمع مستقر وآمن وديمقراطي.

لقد اتسع حجم ونطاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام اتساعا كبيرا جدا. وإني أرحب بالتوجه نحو عمليات حفظ سلام ذات مهام واسعة وشاملة، بما في ذلك حماية الفئات المستضعفة من السكان المدنيين.

وما زال الأطفال ضحايا الحروب والصراعات. ولا شيء يمكن أن يكون أهم من حياة الأطفال وصحتهم. ولقد درج رئيس الوزراء السويدي الراحل أولف بالم على القول إنه لا معنى للحديث عن "أطفالنا وأطفالكم"؛ فالأمر كله يتعلق بأطفالنا - وهم الرباط الوحيد والملموس بما لدينا من مستقبل. وينبغي أن تكون حمايتهم أممى شيء لدينا جميعا.

قبل أربع سنوات، أُنخذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وكان القرار إنجازا مبتكرا للغاية. ولكننا الآن بحاجة إلى فعل المزيد لترجمة أهدافه المشتركة إلى تحسينات ملموسة للمرأة في شتى أنحاء العالم.

ويوجد عدد متزايد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. ورغم أن الضيق يعتصر أعدادا لا حصر لها من الرجال والنساء والأطفال في هذه القارة، إلا أن أفريقيا اليوم تحمل الأمل في أن تكون لديها قيادة أكثر قدرة على التصدي لتحدياتها. وأوضح الرئيس ثابو مبيكي معالم الطريق بمبادرته الجريئة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتبع ذلك إنشاء الاتحاد الأفريقي، الذي يرسخ الآن نفسه بوصفه هيئة حاسمة للتصدي للصراعات العنيفة.

فعلينا ألا نخذل الأمم المتحدة في هذا المنعطف الحاسم بصورة فائقة. علينا ألا نتصل من مسؤولياتنا عن مواجهة الوقائع الجديدة المعقدة. ولنختار مستقبلاً آمناً ومزدهراً للجميع.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة السويد على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد غوران بيرسون، رئيس وزراء مملكة السويد، من المنصة.

**خطاب السيد برنارد ماكوزا، رئيس وزراء جمهورية رواندا**  
**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس وزراء رواندا.

اصطحب السيد برنارد ماكوزا، رئيس وزراء جمهورية رواندا، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): يسرني جدا أن أرحب بدولة السيد برنارد ماكوزا، رئيس وزراء جمهورية رواندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد ماكوزا** (رواندا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب للرئيس عن تماني حكومي على انتخابه لرئاسة الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

ولا يساورنا شك في أن حكمته وخبرته ستقدمان خدمة كبيرة للمنظمة في وقت لا بد لها أن تتخذ فيه قرارات هامة، وخاصة فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، وهو بالتأكيد سيشرّف أفريقيا كلها.

كما أغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن امتناننا وتمانينا للسيد جوليان هنت على رئاسته الممتازة في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

ويشكل إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية صميم جهود العالم من أجل إنهاء الجوع والفقر. وستكون الإرادة السياسية الجماعية لمنح أولوية للتنمية العالمية المستدامة، على المصالح الوطنية القصيرة الأجل، عاملاً حاسماً لتحويل الوعد إلى واقع.

ولا بد أن تفني البلدان الغنية بالتزاماتها. وأشعر بالاعتزاز إذ أقول لكم إن السويد ستصل إلى هدفها الوطني المتمثل في تخصيص نسبة ١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٦. ولكن المساعدة الإنمائية وحدها لن تحرز النتائج اللازمة. ولا بد أن يتحرك العالم المتقدم والنامي كلاهما إلى الأمام بشأن عدد من المسائل الأخرى. وستضطلع السويد بدورها.

لقد ترجمنا جدول الأعمال الدولي إلى سياسة وطنية، يجعل طائفة الأنشطة الحكومية كلها ذات هدف منفرد واحد. هو أن تسهم في التنمية العالمية المنصفة والمستدامة. وسنعمل بطريقة متسقة متوخين تحقيق ذلك الهدف الوحيد في كل ميدان، سواء كان ميدان التجارة أو البيئة أو السياسة الزراعية. ولكن هذا لا يكفي. فمن المجالات الحاسمة الأخرى الحكم الرشيد والشفافية، والديمقراطية وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة والعمالين. فلنكف عن ممارسة لعبة اللوم. ولنركز على إنجاز المهمة.

وفي العام المقبل، سنجتمع في هذه القاعة لعقد مؤتمر قمة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية. وبحلول ذلك الوقت، سنكون أيضاً قد تأملنا نتائج الفريق الرفيع المستوى وتوصيات الأمين العام.

وستكون تلك لحظة حاسمة بالنسبة للأمم المتحدة. إذ أنها ستتيح لنا، نحن أعضاء الأمم المتحدة، فرصة لكي نثبت إيماننا بالعمل الجماعي وتحملنا لمسؤوليتنا عن جعل مؤسساتنا الدولية أكثر قوة وأكثر فعالية.

وقد نفذنا إصلاحات قانونية مهمة أعادت بالفعل نظامنا القانوني إلى العمل. وفي سعينا إلى العدالة التي من شأنها شفاء شعبنا وتصالحه، أدخلنا نظاما قضائيا تقليديا يعمل بالمشاركة - معروف باسم غاكاكا - لمحاكمة آلاف الأشخاص الذين يُزعم أنهم متورطون في الجرائم التي ارتكبت أثناء عمليات الإبادة الجماعية.

ونقوم الآن أيضا بتحويل اقتصادنا من خلال التركيز على الابتكار، والقدرة على المنافسة، ودور التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصالات وتحسين الخدمات العامة باعتبار ذلك الوسيلة الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية الدائمة. وقد نفذنا إصلاحات أخرى في مجالات التعليم والصحة والأمن وتحسين مركز المرأة في الإدارة العامة بحيث أصبحت رواندا الآن تتقدم البلدان التي بها أكبر عدد من النساء المنتخبات في مناصب اتخاذ القرارات الوطنية.

وتسهم رواندا، وإن كان بتواضع، في جميع عمليات السلام الجارية في منطقتنا وفي مناطق أخرى في أفريقيا. وفي هذا السياق، لم تتردد حكومة بلدي في الاستجابة لنداء الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بدارفور وأرسلت بعثة عسكرية للإسهام في جهود المجتمع الدولي والحكومة السودانية من أجل استعادة السلام إلى هذه المنطقة من قارتنا العزيزة التي تعاني كثيرا.

ونرى أن المجتمع الدولي يحتاج أيضا إلى شيء من البحث في الضمير ليتأمل الدروس المستفادة من أوجه الفشل في الماضي وإعادة فحص استجاباته لحالات الأزمات من قبيل الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤. ولذلك ينبغي أن نسأل أنفسنا عما إذا كان لدينا بالفعل نظام قائم للإنذار المبكر لاكتشاف الأزمات الناشئة. هل بوسعنا أن نقول اليوم، أكثر من أمس، إن لدينا الإرادة السياسية

في نيسان/أبريل هذا العام، شارك العالم بأسره رواندا في إحيائنا للذكرى العاشرة للإبادة الجماعية التي وقعت عام ١٩٩٤، وهي الإبادة الجماعية التي ذبحت فيها الحكومة السابقة، التي أسست الكره والتمييز والطائفية، أكثر من مليون من مواطنينا - من الرجال والنساء والأطفال.

وعلى نحو خاص نشكر الجمعية العامة ومجلس الأمن على مشاركتها لنا في هذه القاعة في ٧ نيسان/أبريل الماضي في إحياء ذكرى الضحايا في رواندا وتجديد التزامنا بضمان ألا تحصل فظائع الإبادة الجماعية مرة أخرى، في أي جزء في العالم.

وقد اضطررتنا تلك المأساة وعواقبها المتعددة نحن في رواندا للقيام بالواجب الوطني والجماعي المتمثل في فحص ضميرنا. ونعتقد أننا تعلمنا الكثير جدا وبصورة محزنة من تلك المهمة واتخذنا تدابير ملموسة في ذلك الصدد.

وفي سياق العملية، أنشأنا لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة، التي قادت الحوار الوطني خلال الأعوام الخمسة الماضية. كما أننا أجرينا إصلاحات واسعة في جميع الصعد وفي العديد من مجالات الحياة الوطنية، وهي إصلاحات تمكن، في جملة أمور، الشعب من تطوير المبادرات ومن المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على تنميته. وبذلك نكون قد اعتمدنا دستورا جديدا، دستورا وضعه، لأول مرة في تاريخ بلدنا، شعب رواندا بنفسه وصيغ وفقا لأفكار وشواغل الشعب وتطلعاته وألوياته وليس وفقا لأفكار ما يسمى بالخبراء القانونيين القادمين من قارات أخرى. ويضمن هذا الدستور الجديد حريات الشعب وحقوقه الأساسية ويجمع معا المبادئ العالمية والحقائق الوطنية، ولكن أيضا، وقبل كل شيء، يوفر تدابير لخلاص مجتمعنا هائيا من الحكم السيئ الذي أدى إلى الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤.



موقع هذه القوات التي تقترب أعمال الإبادة الجماعية، قوة مسلحة جيدا تابعة للأمم المتحدة، وتكلف المجتمع الدولي ٧٠٠ مليون دولار سنويا.

ونحن بحاجة إلى أن نسأل أنفسنا بجديّة عما إذا كان المجتمع الدولي قد تعلم أي دروس من رواندا. وفي رأينا المتواضع ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولياتها وأن تتخذ التدابير اللازمة لنزع سلاح الجماعات الإرهابية وتسريحها وإعادة إدماجها. تلك الجماعات التي تقترب أعمال الإبادة الجماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تواصل مع الإفلات من العقاب تدمير المجتمعات المحلية في منطقتنا، والتي كانت مصدرا لحرابين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تورط فيهما مباشرة ما يصل إلى ٨ بلدان أفريقية.

وتشعر حكومتي، أنه مثلما تقع مسؤولية على المجتمع الدولي أو التزام بضمان حماية الأفراد الذين يتعرضون لخطر كبير، فهو أيضا مسؤول عن حماية ودعم الذين نجوا من تلك الحالات. وفي هذا السياق، ومنذ عام ١٩٩٤، ظلت حكومة رواندا تخصص ٥ في المائة من ميزانيتها السنوية للإسهامات ذات الأولوية لاحتياجات الرعاية الصحية والتعليم للذين نجوا من الإبادة الجماعية. وبالروح نفسها، وأثناء الدورة الحالية للجمعية، سيُقدّم مشروع قرار، يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة تعبئة منظومة الأمم المتحدة بأسرها لتقديم دعم مالي لجهودنا المحلية، التي تظل غير كافية للوفاء بالاحتياجات الحقيقية - إن لم تكن الحيوية - وخاصة لليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي ونأمل أن يلقى تأييدكم.

وقد تابعت حكومتي باهتمام كبير المناقشات الحالية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ورواندا، التي ظلت موضوع نقاش يكاد يكون متواصلا في المجلس خلال ١٤ سنة، أكثر

اللازمة للاستجابة على نحو حاسم وملائم في جميع أنحاء العالم لهذه الأزمات الناشئة؟ هلا يزال تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ للدول الكبرى مستمرا اليوم في منع الأمم المتحدة - مثلما فعل في عام ١٩٩٤ في رواندا - من تشكيل استجابات عادلة وفعالة لحالات الأزمات؟

قطعا إن كل عضو من أعضاء الجمعية على دراية بخطر الإرهاب ونطاقه المخيف وأيضا بالتحديات التي يشكلها للسلم والأمن الدوليين. وفي الواقع، من الاتحاد الروسي مروراً بإسبانيا وإندونيسيا وكينيا إلى الولايات المتحدة، يتسبب الإرهابيون في دمار كبير، ويستخدمون حتى النساء والأطفال الأبرياء لتحقيق أهدافهم التي يعجز الكلام عن وصفها.

بالتأكيد إن منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا على دراية بالإرهاب. ففي الواقع أن القوى التي اقترفت الإبادة الجماعية في رواندا، ألا وهي القوات المسلحة الرواندية السابقة والإنترهاموي تواصل إحلال الموت والدمار بقسوة غير مسبوقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا. ولا شك أنكم جميعا تعلمون عن آخر وأشر فعلة لها، نفذتها قبل شهرين فحسب، حينما هاجمت هذه المجموعة نفسها، بالتعاون مع قوات التحرير الوطنية المتمردة في بوروندي، مخيم لاجئين في بانيامونغ في غاتومبا، بوروندي، وقتلت ١٦٠ من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء بسبب أصلهم العرقي.

والأمر الذي يستعصي فهمه وغير المقبول تماما هو أنه من المعروف جيدا أن قواعد جميع هذه الجماعات توجد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن زعماءها معروفون، ولكن لم يتخذ أي إجراء دولي جدي حتى الآن لتدمير هذه القواعد والقبض على زعمائها. مع أنه توجد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيما يكاد يكون في نفس

وفي الختام، فإن تقديم الدعم من أجل التنمية يظل بالنسبة لنا أحد أكبر المبررات لوجود المنظمة. وفي هذه اللحظة، كما يعلم الأعضاء، يواجه مئات الآلاف من الأشخاص في أفريقيا الجوع والفقر والمرض ويعيشون في يأس شديد. وبالتالي، ينبغي للأمم المتحدة أن تعبئ جميع جهودنا الجماعية وأن تركّزها وتوجّهها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وانتشال القارة الأفريقية من صعوباتها السياسية والاقتصادية الحالية. وهنا، تشكل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا نوعاً من خريطة الطريق المطمئنة والإطار الذي يساعدنا على تحقيق إعادة ميلاد أفريقيا ورفاهها.

وعليه، ينبغي لهذه الأسرة العالمية للأمم أن ترفض الحالة الراهنة التي يعيش فيها نصفنا في وفرة ورفاه وصحة جيدة بينما يموت النصف الآخر من الفقر والمرض، اللذين يمكن لنا بتضامننا جميعاً أن نمنعهما ونقضي عليهما. وبالتالي، فلنعمل جميعاً معاً على تغيير هذه الحالة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الجمهورية الرواندية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد برنارد ماكوزا، رئيس وزراء الجمهورية الرواندية، من المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل السيد فيل غوف، وزير الخارجية والتجارة في نيوزيلندا.

**السيد غوف** (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): قبل تسعة وخمسين عاماً أنشأت الأمم المتحدة دول مصممة على العمل بشكل جماعي لإيجاد بدائل للصراعات بوصفها وسيلة لتسوية المنازعات وإنشاء عالم مستقر وآمن وأكثر عدلاً وازدهاراً. إن الدول، التي عصفت بها الحرب العالمية للمرة الثانية خلال ٢٥ عاماً، وضعت ثققتها في النهج المتعدد

إحساساً من العديد من الدول الأخرى بالحاجة إلى جعله هيئة أكثر تمثيلاً وديمقراطية. ونشعر، على نحو خاص، بأن الوقت قد حان لإنهاء هميش قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية وذلك بمنحهما مقاعد دائمة في مجلس الأمن.

وبينما يوجّه التركيز وبحق تماماً إلى توسيع عضوية المجلس والتمثيل الإقليمي، نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي إيلاء اهتمام مساوٍ لتحسين أساليب عمل المجلس والتركيز على الشفافية فيها. ونأمل أن تراعي جميع الأطراف المعنية ذلك الجانب؛ وبخلاف ذلك، لن يتم ذلك الإصلاح ولن يكون له أي تأثير حقيقي. ونحن، على وجه الخصوص، نشعر بقلق بالغ من أنه يبدو أن قاعدة غير مكتوبة، ولا توجد في أي وثيقة، قد قصرت المبادرة بتقديم الاقتراحات على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وحدهم. بل إن ما يدعو إلى المزيد من القلق هو انقسام العالم بشكل واضح إلى مناطق نفوذ، وكل عضو دائم يحظى بحق يكاد أن يكون مطلقاً وحصرياً في اقتراح مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية المتصلة بمناطق نفوذه بالذات. وهذه الحالة ليست محمّدة للمنظمة وهي تؤدي بشكل خطير إلى تقويض مصداقية مجلس الأمن وقراراته.

ولقد أحاطت حكومة بلدي علماً بالتحسينات التي أجريت لزيادة كفاءة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهي تحث مكتب المدعي العام وقلم المحكمة على متابعة جهودهما لإنهاء التبذير والفساد اللذين وسما المحكمة. ومن وجهة النظر تلك فإننا نضمن دعمنا الكامل للمحكمة في تنفيذ استراتيجيتها لإنجاز المحاكمات. ومنتظر في مقبل الأيام إبرام اتفاقات فيما يتعلق بإحالة بعض المتهمين إلى المحاكمة، فضلاً عن بعض الذين أدينوا بالفعل والذين سيقضون فترة عقوبتهم في رواندا، وهو ما نرى أنه رمز للثقة ورمز لاستعادة التعاون.

وقد فات أوان الإصلاح منذ وقت طويل. ولا يمكن أن يستمر تشكيل مجلس الأمن معبراً عن العالم كما كان في عام ١٩٤٥. ووجود مجلس أمن موسّع وإصلاح المجموعات الانتخابية التي عفا عليها الزمن أمر ضروري لكي يكون المجلس ممثلاً للمجتمع الدولي اليوم. وستعزز تلك التغييرات ولاية المجلس وتنهض بمصداقيته بوصفه جهازاً بارزاً للأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، لا يوجد حل يرضي آراء كل دولة من الدول الأعضاء. وسيكون الاستعداد للتوصل إلى توافق بشأن مجموعة متكاملة من الاقتراحات أمراً أساسياً. ولكن من الواضح، أنه لا بد أن يكون تعزيز تمثيل مناطق مثل آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا أحد الأهداف، ولا بد من مراعاة المساهمات الكبيرة التي تقدمها للأمم المتحدة دول مثل اليابان.

ولئن كان الفريق الرفيع المستوى سيركز على إصلاح الأمم المتحدة وعلى الاعتبارات الأمنية، فإن الأهداف الإنمائية الرامية إلى إنشاء عالم أكثر إنصافاً وإلى تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم النامي تشكل أيضاً اعتبارات جوهرية للأمم المتحدة في العام المقبل. وبالنسبة لمئات الملايين من الأشخاص، يشكل الجوع والمرض والفقر تحديات أكثر إلحاحاً من الشواغل التي لدى بعضنا حيال الإرهاب والأمن.

ونحن الآن في نقطة تحوّل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويشكل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية وكميتها أمراً أساسياً. بيد أن إحراز تقدم حقيقي ودائم نحو التصدي للتحديات الإنمائية يتوقف أيضاً على بناء نظام تجاري عالمي أكثر نزاهة وأكثر انفتاحاً وإنصافاً. وإذ تنفق البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٣٦٠ بليون دولار كل عام على دعم الإنتاج الزراعي بطريقة تستبعد فرص العالم النامي للتصدير - ليس إلى بلدان المنظمة فحسب ولكن أيضاً في الأسواق الثالثة. وهذا المبلغ يتضاءل

الأطراف وفي هذه الهيئة بغية تفادي الحروب في المستقبل. واستدعى اسم "الأمم المتحدة" وحدة البشرية، التي تكون فيها احتياجاتنا المشتركة وبشريتنا المشتركة أكثر أهمية من اختلافاتنا.

ومن الواضح ونحن ننظر في العالم اليوم أننا لم نحقق تلك الرؤية إلا بشكل جزئي. نعم، تم تفادي وقوع الحروب العالمية. وحددت العهود الدولية معايير معترفاً بها عالمياً لحقوق الإنسان يمكن عليها قياس أداء الحكومات. وما فتئ القانون الدولي يطور ويعزز. وكما أكد كوفي عنان صباح هذا اليوم (انظر A/59/PV.3)، فإن تنفيذ سيادة القانون محلياً وعالمياً يشكل أمراً أساسياً لإنشاء عالم نزيه وعادل ومتحضر. وأحرز التعاون تقدماً في الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. فالحروب، التي تدور في أغلب الأحيان داخل حدود الدول بدلاً من عبر هذه الحدود، أودت بحياة عشرات الملايين من الناس منذ عام ١٩٤٥، معظمهم من المدنيين. وتراكت أسلحة الدمار الشامل وانتشرت سبل الحصول عليها إلى المزيد من البلدان. وبرزت أمراض جديدة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ذات عواقب مدمرة. وتوسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء ولم تضق.

وهذا العام قدم الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير التابع للأمين العام اقتراحات لإصلاح وتعزيز الأمم المتحدة، ترمي إلى ضمان صلاحيتها وفعاليتها في معالجة هذه المسائل. ومن الجوهرى أن نعتنم هذه الفرصة الفريدة لكي ندخل إصلاحات إيجابية وألا نبدها باعتماد استجابات ضيقة وذاتية المصلحة وغير مرنة. كما أن نهج القاسم المشترك الأدنى لن يحقق ما نحتاج إليه جميعاً.

العالمية بأن ما يناهز ١٠ ٠٠٠ شخص يموتون أو يُقتلون كل شهر. وأغلبية المعرضين لذلك هم من صغار السن والمسنين.

وقبل أيام أكد مجلس الأمن، بقراره ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، عزمه على دعم بعثة المراقبة الموسّعة للاتحاد الأفريقي، وطالب جميع الأطراف بوضع حد لجميع أعمال العنف، وبوقف انتهاكات حقوق الإنسان، وهدد باتخاذ المزيد من الخطوات ضد حكومة السودان إذا ما فشلت في نزع سلاح الميليشيات وفي حماية المدنيين.

وفي إطار الجمعية العامة يجب على البلدان أن تعمل معا وبتصميم من أجل تنفيذ أحكام القرارات ومنع وقوع المأساة التي تتجلى أمام أعيننا. فالتاريخ لن يغفر لمن يقف عقبة في طريق حماية ١,٥ مليون من اللاجئين في تلك المنطقة والسماح لهم بالعودة إلى منازلهم. ومن المهم أيضا أن تتم مساءلة المسؤولين عن أعمال القتل الجماعي والاعتداء على حقوق الإنسان. فيجب عدم السماح بالإفلات من العقاب على مثل هذه الجرائم.

وهذا صحيح بالنسبة لدارفور، وهو صحيح أيضا بالنسبة للمسؤولين عن تدمير تيمور الشرقية وقتل السكان هناك في عام ١٩٩٩. وقد أخفقت المحكمة المختصة في إندونيسيا في حمل المسؤولين على المشول أمام العدالة. ولا يمكن لهذا الإخفاق إلا أن يشجع مثل هؤلاء على ارتكاب المزيد من الفظائع اقتناعا منهم بأنهم لن يعتبروا مسؤولين عما اقترفت أيديهم.

إن نيوزيلندا ترحب بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وبالذور الذي ستؤديه الآن فيما يتعلق بالإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. وتحت جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية إنشاء المحكمة والاعتراف باختصاصها على أن تفعل ذلك.

أمامه المقدار الذي تقدمه بلدان المنظمة في شكل مساعدة إنمائية.

وترحب نيوزيلندا بالتقدم الذي أحرز في اجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه وهو الاجتماع الذي أعاد برنامج الدوحة الإنمائي إلى المسار الصحيح. وتكمن الزراعة في صميم الجولة؛ واتفاق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على إلغاء جميع عمليات الدعم للصادرات الزراعية أمر جدير بالترحيب على نحو خاص.

ولا بد للأمم المتحدة أيضا أن تكيّف نفسها مع الطابع المتغير للأمن والشواغل الإنسانية. ولا يمكن أن يظل مفهوم السيادة الوطنية أمرا لا يُعلى عليه ويقف في سبيل التدخل الدولي في الصراعات المحلية. وكما تحذانا الأمين العام،

”إذا كان التدخل الإنساني يمثل حقا تعديا غير مقبول على السيادة، فعلى أي نحو ينبغي لنا أن نستجيب لحالات شبيهة برواندا وبسريرينتشا - وللانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان التي تمثل تعديا على كل مبدأ من مبادئ إنسانيتنا المشتركة؟“ (A/54/2000، الفقرة ٢١٧)

وقد خلصت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، قبل سنتين، إلى أن الدول ذات السيادة تتحمل مسؤولية حماية مواطنيها من الكوارث التي يمكن تجنبها، كالقتل الجماعي والاعتصاب، والموت جوعا. وعندما لا تريد هذه الدول، أو تكون غير قادرة على أن تفعل ذلك، فإن المسؤولية عنه تقع على عاتق مجتمع من الدول أوسع نطاقا.

ونحن اليوم شهود على كارثة إنسانية، و كارثة حقوق الإنسان في دارفور. وتفيد تقارير منظمة الصحة

العامّة هذا العام في الاستراتيجية الأمنية الموحدة للأمم المتحدة، والتي ستضم استعراضاً لأجهزة الأمن كافة على مستوى منظومة الأمم المتحدة ومسؤولياتها ومواردها. ويجب تعزيز الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة وتأييدها من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن نيوزيلندا تدين كل الأعمال الإرهابية وستواصل مشاركتها الفعالة في حملة مكافحة الإرهاب. وهي تدين، بشكل خاص، العمل غير الإنساني الذي قام به الإرهابيون في بيسلان، الذين ضحوا بحياة الأطفال كأداة لتحقيق أهدافهم السياسية. ولكن محاولة قهر الإرهاب بالقوة لن تكون كافية بدون معالجة الأسباب التي تدفع الناس إلى تأييده وتمويله أو التجنّد في خدمته.

وفي ذلك الصدد، لا يوجد عمل يمكن القيام به اليوم لإضعاف الإرهاب يضاهي في أهميته إيجاد حل عادل ومستدام للصراع بين إسرائيل والشعب الفلسطيني. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل مع البلدين للتغلب على تقصير القيادة، وانعدام التصميم، ودوام العنف، والأعمال الانتقامية، التي تشكل عقبات في سبيل حل هذا الصراع.

وأخيراً، في منطقة المحيط الهادئ، التي تقع فيها نيوزيلندا، نستطيع أن نحتفل بالتقدم الذي أحرز في بوغينفيل وفي جزر سليمان في وضع حد للصراع واستعادة سيادة القانون. وفي كلا الحالتين كان الرد الإقليمي المدعوم من جانب الأمم المتحدة فعالاً. وقد استطاع ذلك الرد في بوغينفيل أن يصنع السلام من حالة الحرب الأهلية التي دامت عشر سنوات وتسببت بدمار واسع النطاق وبإزهاق أرواح الآلاف من الأشخاص.

وفي جزر سليمان أعاد تدخل بعثة المساعدة الإقليمية سيادة القانون من خلال حكومة منتخبة وحل ذلك مكان الفوضى التي خلقتها الجماعات المسلحة. وقد تم جمع وتدمير

وفي مجال حل الصراعات، نواجه اليوم تحديين كبيرين في كل من أفغانستان والعراق. وقد أيدت نيوزيلندا بقوة الجهود من أجل إحلال الأمن والاستقرار في أفغانستان. وبصفتنا بلداً صغيراً قدمنا تبرعات زادت قيمتها على ٢٠ مليون دولار نيوزيلندي كمساعدات عسكرية وإمائية. ونرحب بتنظيم الانتخابات الرئاسية التي ستجري في الشهر القادم وبالولاية الديمقراطية الأساسية التي ستمنحها هذه الانتخابات للحكومة.

ولكن المزيد من الدعم الدولي ما زال ضرورياً من أجل التصدي للتحديات المتوقعة. ومن بين هذه التحديات وضع حد لإنتاج المخدرات والاتجار بها. فأفغانستان تساهم بحوالي ٧٥ في المائة من التجارة العالمية للأفيون. ويستخدم المال الذي تدرّه هذه التجارة في تمويل أمراء الحرب والجريمة المنظمة، وفي إضعاف قدرة الحكومة الشرعية على أداء عملها.

وتشجب نيوزيلندا أعمال العنف في العراق التي ما زالت تهدد حياة الكثيرين من الناس، والظروف التي شجعت عليها. وندعو المسؤولين عن إزهاق الأرواح البريئة إلى وقف هذا العنف. فبإمكانيهم الآن المشاركة في العملية السياسية، وينبغي لهم استخدام ذلك للدفاع عن وجهات نظرهم ومصالحهم. إن عملية انتخابات ذات مصداقية ضرورية لتشكيل حكومة عراقية تستمد ولايتها من الشعب. وللأمم المتحدة دور رئيسي في هذه العملية، ولكن كي تتمكن من أدائه تحتاج أولاً إلى توفير الأمن الكافي وهيئة البيئية الملائمة لذلك. وستستمر نيوزيلندا في دعم الحكومة العراقية المؤقتة والأمم المتحدة في جهودهما لاستعادة الأمن والسلام والرفاهية للشعب العراقي الذي عانى طويلاً.

وثمة حاجة إلى توجيه اهتمام كبير إلى حماية أفراد الأمم المتحدة في العراق وفي أي مكان آخر. وستنظر الجمعية

لبرنامج عمل بربادوس الذي سيجري في العام القادم سيكون عوناً لنا.

وفي الختام، ما زال العالم يواجه التحديات الكبيرة على أمنه ورفاهيته بعد مرور ٥٩ عاماً على نهاية الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة. وهناك فرصة هذا العام لأن نتدارس ونحسن السبل التي تستطيع بها الجمعية العامة أن تتصدى للمشاكل التي تواجه البشرية وأن تخلف أثراً إيجابياً. ومسؤولية النجاح أو الفشل في ذلك ستقع على عاتقنا جميعاً.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٠.

٣٥٠٠ قطعة سلاح، واستعيدت الخدمات الاجتماعية وعملية وضع ميزانية ذات مصداقية، وتم اعتقال ومحاكمة أفراد الجماعات المسلحة والعناصر الفاسدة في الشرطة والحكومة.

ومع ذلك، ما زال الكثير مما ينبغي عمله للتصدي للتحديات التي تواجهها منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك التهديدات البيئية، والصراعات العرقية، وضعف تفعيل القانون والحكم الرشيد، وتهديد الأوبئة. ويعكف منتدى جزر المحيط الهادئ على استخدام الحلول الإقليمية عن طريق قدر أكبر من التعاون والتكامل في التصدي للمشاكل. و التعاون الدولي في عمليات مثل استعراض السنوات العشر